الرائد فى النحو

تأليف الدكتور
محمد السعيد عبدالله عامر
أستاذ مساعد اللغويات
والمشرف على شعبة اللغة العربية
بدراسات دسوق

الجزء الرابع

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لله على ما وفق وأعان وشكراً له على ما أنعم به من آلاء وما أسدى إلينا من فضل وإحسان .... وبعد ..

فهذا هو الجزء الرابع من الرائد في النحو ، بذلت والحمد لله فيه من الجهد ما يجعلني أشكر الله على توفيقه لي ، وإنه لمن المعلوم أن قواعد اللغة نحوها وصرفها قد قعدت منذ قرون عدّة ، والمطوّلات والمبسوطات لم يترك للمتأخرين شيئا ، ولكن الموقف اليوم لمن يريد أن يكتب كتابا فما عليه إلا أن يعمد إلى القواعد التي اشتمل عليها المنهج ليفسّرها ويوضحها ويبسّطها ويزيل غموضها ويحسن عرضها ويلم بشتاتها ، وما أظنني قصرت في هذا النهج ، ولقد عمدت إلى الكتب لتوضيح ما أبهم وإزالة اللبس عما أغمض وخاصّة إذا كان مؤلفها واحدا كابن هشام ، فمن كتبه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك الذي نعتمد عليه كثيرا ، وشرح شذور الذهب ، وشرح قطر الندى وبل الصدى وهل هناك من هو أقدر من المرء نفسه على تفسير وتوضيح مراده من كلمة أو جملة أو نص أو قاعدة هذا فضلا عن البحث في الكتب التي شرحت الألفية كالأشموني وشرح ابن عقيل بالإضافة إلى الكتب الأخرى ، ولم أرد من هذا الحشد التعقيد أو التطويل بل كنت كمن يقتطف من كل بستان زهرة ثم يضع الرحيق كاملا لمن يريد أن يتذوق ويتعرف على ما في لغتنا من أسرار .

ثم اتبعت ذلك كله بأسئلة عامّة على المنهج كله مصحوبة بإجابة نموذجية لينتفع بها الطلاب .

فإن كنت قد وفقت فهذا فضل من الله وإنعام وتوفيق وإلا فللمجتهد أجر الإجتهاد وبذل الجهد والإخلاص في العمل وحسن النية ، و " إن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا".

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب "

د / محمد السعيد عبدالله عامر

بسم الله الرحمن الرحيم

ما لا ينصرف

مقدمة :

١.الصرف : التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن في باب الإسميّة .

٢.ممّ اشتق؟ : قيل : من الصريف ، وهو الصوت ، لأن الصرف – وهو التنوين – صوت يحدث في آخر الكلمة ، أو من الانصراف ، وهو الرجوع ، لأن الاسم ضربان : ضرب أشبه الفعل فمنع مما يمنع منه الفعل وضرب انصرف عنه ، أو من الانصراف إلى جهات الحركات .

٣.الاسم إن أشبه الحرف بني ولم يكن متمكنا ولا أمكن وإن أشبه الفعل كان متمكنا غير أمكن .

٤.مشابهة الاسم للفعل على ثلاثة أضرب :

(أ). أن يكون بمعنى الفعل كما في أسماء الأفعال فيبنى الاسم نظرا إلى أن أصل الفعل البناء ، ويعطى عمله .

(ب). أن يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصلية ، ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فيعطى عمل الأفعال التي فيه معناها ، ولا يبنى حينذاك لضعف أمر الفعل بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الإعراب ، فلا يبنى منه إلاّ قويّ المشابهة للأفعال الذي معناه سواء كاسم الفعل .

(جـ). أن لا يشبهه لفظاً ولا يتضمن معناه ، ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعاً لأصل ، كما أن الأفعال فرع عن الأسماء إفادة واشتقاقاً .

أما الإفادة ، فلاحتياج الفعل في كونه كلاماً إلى الاسم في الإسناد ، واستغناء الاسم فيها عنه وهو معنوي ، وأما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر وهو لفظي .

وتعليل منع الاسم من الصرف كما يقول النحاة :

إن التنوين من خواصّ الأسماء لا يأتي في الأفعال ولا في الحروف ، فإذا شابه الفعل منع من الصرف ، والفعل أقل استعمالاً من الاسم وأضعف شأناً منه ، فيمتنع من ميزة التحاق التنوين به الذي يعطي الكلمة قوة في التمكن .

فإذا اقترب الاسم من الفعل في وجود علتين فرعيتين إحداهما ترجع إلى اللفظ ، والأخرى ترجع إلى المعنى ، فقد أشبه الفعل في افتقاره إلى فرعية الاشتقاق وهذه علة لفظية مفتقر فيها إلى الاسم ، وفرعية الإسناد ، وهذه علة معنوية مفتقر فيها إلى الاسم ، فإذا تفرعت بعض الأسماء عن غيرها وافتقرت إلى مثل العلتين الموجودتين في الفعل ، لفظية ومعنوية أو واحدة تقوم مقام العلتين كان هذا الافتقار مسوّغا قويًا لميل الاسم ومشابهته للفعل في بعض خواصه فيمنع مما يمنع منه الفعل ، وذلك الممنوع هو العلامة التي يتميز بها الاسم دون الفعل ، وهي التنوين ، والعلتان الموجودتان في الاسم:

١. معنوية : وهي العلميّة ، فهي فرع عن التنكير .

٢. واللفظية : هي التأنيث فإنه فرع عن التذكير ، وزيادة الألف والنون فرع عن التجرد ، ووزن الفعل فرع عن وزن الاسم ، والتركيب فرع

عن الإفراد والبساطة ، والعجمة في كلام العرب فرع عن العربية ، والعدل فرع عن الأصل الذي تحوّل عنه .

أو المعنوية كالوصفية ، ومعها اللفظية وهي :

١. زيادة الألف والنون .

٢. وزن الفعل .

٣. العدل .

ما يمتنع صرفه لعلة واحدة

يمتنع الاسم من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام العلتين ويتمثل ذلك في شيئين :

(١) أحدهما : ألف التأنيث مقصورة ، نكرة نحو : ذكرى ، أوعلماً كرضوى ، أو صفة كحبلى ، أو جمعاً كجرحى ، ومن أمثلتها قوله تعالى :" إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد "، أو ممدودة نكرة كصحراء أو معرفة كزكرياء أو صفة كحمراء أو جمعاً كأنصباء ، ومن أمثلتها : سرت في صحراء واسعة .

علة منعها الصرف : لأن ألف التأنيث لازمة لمصحوبها لا تنفك عنه ، فاعتبرت زيادتها للتأنيث علة لفظية ، ولزومها بمنزلة علة معنوية .

(٢) ثانيهما : الجمع الموازن امفاعل ومفاعيل وشبههما : والمراد به : كل جمع تكسير كان أوله مفتوحا وثالثه حرف مد غير عوض يليه كسرة ، وبعد الجمع حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو قوله تعالى : " ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه" وقوله : " يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل .... " .

علة منعه من الصرف : لأن دلالته على الجمعية فرعية معنويّة عن المفرد ، وخروجه عن أوزان الآحاد العربيّة فرعية لفظية .

وإذا كان مفاعل ومفاعيل أو شبههما منقوصاً :

أ) فقد تبدل كسرة ما قبل الآخر فتحة ، فتنقلب ياؤه ألفاً ، فلا ينوّن ، ومن ذلك : عذارى ومدارى [1] .

---

[1] عذارى : جمع عذراء ، ومدارى : جمع مدرى ، مثل الشوكة تحكُّ بها المرأة رأسها ، والاسم حينذاك مختوم بألف التأنيث المقصورة .

ب) فإذا خلا من ال والإضافة :

١. أجري في حالتي الرفع والجرّ مجرى (قاضٍ) المنقوص في حذف يائه وثبوت تنوينه

٢. نحو: هؤلاء جوا رٍ ، ومررت بجوارٍ ، قال الله تعالى : " ومن فوقهم غواشٍ " وقال " والفجر وليالٍ عشر "[1]

٣. وأجري مجرى (دراهم) في حالة النصب في سلامة آخره ، وظهور الفتحة من غير تنوين ومنه قوله تعالى : " سيروا فيها ليالي " ، وسبب ذلك : أن في نحو (جوار) وما شابهه مزيد ثقل ، لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف ، فإذا خلا ما هي فيه من الألف واللام والإضافة تطرق إليه التغيير ، وأمكن فيه التخفيف بالحذف والتعويض ، فيخفف بحذف الياء ويعوّض عنها التنوين ، لئلاً يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع ويقدر إعرابه رفعا وجرا ، استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها ، ولم تخفف في النصب لعدم الثقل ، ولا مع الألف واللام ، لعدم التمكن من التعويض ، لأن التنوين لا يجامع الألف واللام ، ولا الإضافة .

٤. (سراويل) : لم منع من الصرف مع أنه مفرد ؟

(أ) قيل : إنه أعجمي حمل على موازنه العربي (دنانير) .

(ب) وقيل : إنه منقول عن جمع (سروالة) سمي به المفرد الجنسي .

---

[1] استثقلت الحركة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان الياء والتنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ونقل التنوين إلى ما قبل الياء للتعويض عن حذف الياء .

(جـ) **نقل** " ابن الحاجب " أن من العرب من يصرفه ، وردّ ابـن مـالك هـذا القول وأنكره .

٥. إن سميّ بهذا الجمع صيغة مفاعل أو مفاعيل وشبههما من :

(أ) لفظ أعجمي مثل (سراويل) و(شراحيل) .

(ب) أو لفظ ارتجل للعلمية مثل (كشاجم) منع من الصرف .

والعلة في منع هذا الاسم : ما فيه من صيغة الجمع ، وقيل قيـام العلميـة مقـام الجمعية .

النوع الثاني ممّا لا ينصرف

ما يمتنع صرفه بعلتين : إحداهما لفظية والثانية معنوية .

(١) ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة

" ما وضع صفة "

الوصفية : علة معنوية ، فهي متفرعة عن أصل ، وهو الجمود ، لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه والجامد لا يحتاج إليه ، فإذا اجتمع مع هذه الفرعية المعنوية فرعية لفظية منع الوصف من الصرف ، والعلة اللفظية واحدة من ثلاث :

الأولى : الوصف ذوالزيادتين :

١. وشرطه : أن لا يقبل التاء الدالة على تأنيثه إما :

(أ) لأن مؤنثه على (فُعْلى) نحو : سكران ، وغضبان ، وعطشان ، وريّان .

(ب) أو لكونه لا مؤنث له ، لأنه من أوصاف الذكور نحو "لحيان" وهو الكبير اللحية .

وعلة الزيادة : فرعية المزيد عن المجرد .

ويشترط أن تكون الصفة أصلية ، فيجب الصرف في نحو هذا قلبٌ صفوانٌ بمعنى (قاس) لأن الصفة عارضة .

٢. ما كان مؤنثه بالتاء (فعلانة) فلا يمنع من الصرف ومن ذلك :

(مصّان) للئيم و(سيفان) للطويل و(أليان) لكبير الإلية و(ندمان) من (المنادمة)

وهو مشاركة الآخرين في مجلس الطرب والشراب ، فإن مؤنثاتها (فعلانة) لا (فعلان) ، أما (ندمان) من (الندم) فممنوعة .

الثانية : ذو الوزن : الوصف الذي على وزن الفعل : أفعل وشرطه : ألا يقبل التاء ، ويشمل ذلك ثلاثة أنواع :

١. **النوع الأول** : ما كان مؤنثه على (فعلاء) نحو : أحمر فإنه يقال في مؤنثه : حمراء .

النوع الثاني : ما كان مؤنثه على (فُعْلى) كأفضل ، فإن مؤنثه على (فضلى)، وذلك في اسم التفضيل .

النوع الثالث : ما لا مؤنث له أصلا وذلك إذا كان وصفا للمذكر فقط نحو : أكمر وآدر[1]. فإن لحقته التاء صرف نحو قولك : أرمل وأرملة .

٢. ويشترط في الوصف أن يكون أصليا وليس عارضا .

(أ) فإذا كانت الكلمة اسما في الأصل ثم عرضت لها الوصفية صرفت نحو هذا رجل أرنب، بمعنى (ضعيف) ، ومررت بنسوة أربع ، فهذه صفات عارضة ، و (أربع) وضع اسما للعدد في الأصل ، وكذلك يقبل التاء ، تقول : مررت برجال أربعة ، فابتعد عن شبهِ الفعل .

(ب) ما كان صفة في أصل الوضع ثم طرأت عليها الاسميّة منعت من الصرف ، فلا يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية ، لأنها وضعت صفات ومن ذلك باب (أبطح) اسم لمكان اتصف بالبطحاء في الوادي ، و(أجرع) لمكان

---

[1] الأكمر : عظيم الكمرة وهي الحشفة ، والآدر : عظيم الأنثيين .

استوى منه و(أبرق) للمكان الذي فيه لونان[١] .

وكذلك باب (أدهم) للقيد و (أسود) للحية السوداء و (أرقم) للحية التي فيها نقط سود وبيض كالرقم [٢]

وبعض النحويين يعتد بما آلت إليه ، وما هي عليه الآن وهو الاسمية فيصرفها .

(جـ) وأما ما جاء اسما في الأصل ، وفي الحال ، فإنه يصرف ومنه : (أجدل) للصقر ، و(أخيل) لطائر ذي خيلان جمع (خال) وهو النقط المخالفة لبقية البدن ، يقال له : الشقراق، لأنه يتخيل في لون الخضرة ، وهذه النقط على جناحيه فقط دون باقي الجسم و(أفْعى) للحيّة مشتق من (يافع) وأصله (أيفع) وقيل : من (فوّعة السّم) وهو حرارته ، فأصله :أفوع ؛ فنقلت فاؤه على الأول وعينه على الثاني إلى موطن لامه ، وقيل : من الأفعوان فلا نقل فيها لقولهم : أرض مفعاة ، أي كثيرة الأفاعي .

١. فهذه أسماء في الأصل وفي الحال ، فلهذا صرفت في لغة الأكثر .

٢. والبعض يمنع صرفها لما يلمح في (أجدل): وهو الشدة والقوة ، وفي (أخيل) : التلون ، وفي (أفعى):الإيذاء ، قال الشاعر :

فراخ القطا لا قين أجدل بازيا

وقال آخر : فما طائري عليك بأخيلا

فلقد منع (أجدل) و (أخيل) من الصرف في البيتين .

---

[١] الأبرق : مكان لأرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة ، والأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى .

[٢] المراد بباب أدهم : الصفات العامّة .

الثالثة : العدل : الوصف المعدول يشمل نوعين :

النوع الأول : ما جاء موازنا لـ (فُعال) و (مَفْعل) من العدد نحو " مثنى وثلاث ورباع " فلقد اجتمع فيه : العلة المعنوية وهي الوصفيّة ، والعلة اللفظية وهي العدل .

أما الوصفية : فلأنه لا يستعمل إلاّ نكرة مراعى فيها معنى الوصف نعتا نحو قوله تعالى : "أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع " أو حالاً نحو : " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع " أو خبراً نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم : "صلاة الليل مثنى مثنى"

والعدل في العدد متمثل في : كونها مأخوذة من أصولها حال كونها مكررة ، فمعنى (مثنى) أنهم جاءوا متمثلين في طوائف كل طائفة اثنين اثنين و (ثلاث) كل منهم في مجموعة ثلاثة ثلاثة ، وهكذا .

النوع الثاني من الوصف المعدول : لفظ (أُخر) ومن ذلك قوله تعالى : " فعدة من أيّام أُخر " و(أُخر) جمع لـ (أخرى) أنثى (آخر) بفتح الخاء .

وقياس (آخر) اسم التفضيل الذي مؤنثه (أخرى) حال تجرده من (ال) والإضافة أن يكون مفردا مذكرا دائما ولو كان جاريا على مثنى أو مجموع أو مؤنث .

فكان القياس أن يقال : مررت بامرأة آخر ، وبامرأتين آخر ، وبرجلين آخر ، وبرجال آخر ، وبنساء آخر ، ولكنهم قالوا في المؤنثة " أخرى .. وفي المثنى قالوا : آخران وأخريان وفي الجمع قالوا : آخرون ، و(أُخر) ، وبذلك جاء التنزيل ، قال الله تعالى : " فتذكر إحداهما الأخرى " ، وقال : " فآخران يقومان مقامهما " ، وقال : " وآخرون اعترفوا بذنوبهم " ، وقال : " فعدّةٌ من أيام أُخر " .

لم خصّ (أُخر) دون باقي الصفات من (آخر) ؟ لأن :

١. في (أخرى) ألف التأنيث ، وهي أوضح من العدل في منع الصرف .

٢. وأما (آخران وآخرون) فلا دخل لهما في هذا الباب ، لأن إعرابهما بالحروف ، فلم يبق إلاّ (أُخر) فحكم بعدله عما يستحقه وهو لزوم الإفراد والتذكير ، ومنع الصرف للوصفية والعدل

وأما (أُخر) المقابل لآخرين بكسر الخاء فمصروف ، لأن المذكر (آخر) بالكسر والمؤنث (أُخرى) بمعنى آخرة ، لأنه لا عدل فيه فقد جاء على القياس .

والفرق : أن أنثى المفتوح لا يدل على الانتهاء ، وكذلك جمعها (أُخر) بمعنى (مغايرات) ، ولذلك يجوز العطف عليها من جنسها ، فتقول : زارني رجل آخر وآخر وامرأة أخرى وأخرى .

بخلاف (أُخر) جمع (أخرى) مؤنث (آخر) بالكسر ففيها معنى التأخر ، فإنها تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها ، لأن الانتهاء الحقيقي لا يتعدد

حكم الوصف الممنوع من الصرف

إذا سمي به

إذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة السابقة الوصف ذي الزيادتين ، والذي على وزن (أفعل) ، والوصف المعدول بقي على منعه من الصرف عند الجمهور ، لأن الصفة لما زالت بالتسمية خلفتها العلميّة ، فبقيت العلة المعنوية مع العلة الأخرى اللفظية .

ما يمتنع صرفه لعلتين إحداهما العلميّة

ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة

• الذي لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير سبعة : وهو ما إحدى علتيه العلميّة مع علة أخرى لفظيّة وهي :

١. **العلم المركب تركيب مزج** والمراد به : كل كلمتين امتزجتا وصارت كلمة واحدة ، لا بإضافة ولا بإسناد ، بل تنزيل ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها في جريان حركات الإعراب عليها ، ولزوم الأول حالة واحدة .

وشرطه : ألا يكون مختوما بويه [1]، ولا عدديا ، ويشمل نوعين :

الأول : ما كان جزؤه الأول صحيحا ، وهذا :

(١) يعرب إعراب ما لا ينصرف ، ويكون جزؤه الأول مفتوحا دائما ، والإعراب على الجزء الأخير (الثاني) ، وهناك وجهان من الإعراب فيه :

(٢) إعرابه إعراب المركب الإضافي ، فيكون الإعراب على الجزء الأول والجزء الثاني مجرور بالإضافة .

(٣) ويجوز بناء الوجهين على الفتح تشبيها لهما بالعدد المركب[2].

والثاني : ما كان جزؤه الأول ياء يفترق عن الصحيح في أن الأول يكون ساكنا ، وتكون الحركات مقدرة عليه ، فإن كان جزؤه الثاني مختوما بالألف كانت حركات الإعراب أو البناء مقدرة على آخره ، مثال ما كان

---

[1] ما ختم بويه من الأعلام يكون مبنيا على الكسر ، لأنه مركب من اسم وصوت أعجمي فانحط درجة عن اسماعيل وإبراهيم فبني على الكسر .

[2] المركب العددي مع عشرة مبني على الفتح .

صحيحاً بجزءيه : بعلبكّ وحضرموت ، ومثال ما كان معتل الأول بالياء : معديكرب ، ومثال ما كان آخره ألفاً : قالى قلا .

٢. **العلم ذو الزيادتين :** علما كان نحو : مروان ، أو قبيلة نحو : غطفان ، أو اسما لمدينة كأسوان ونجران وجيزان .

٣. **العلمَ المؤنث :**

(أ) يتحتم منع الأنواع التالية :

١. ما كان تأنيثه حقيقيا مختوما بالتاء نحو : فاطمة .

٢. ما كان تأنيثه لفظيا نحو : طلحة ، وحمزة .

٣. ما كان مؤنثا حقيقيا زائدا على ثلاثة أحرف نحو : سعاد وزينب .

٤. ما كان ثلاثيا محرك الوسط نحو : سقر .

٥. ما كان ثلاثياً أعجميا نحو : ماه وجور .

٦. ما كان ثلاثيا منقولا من المذكر للمؤنث نحو : زيد .

(ب) ما يجوز صرفه ومنعه من الصرف :

الثلاثي ساكن الوسط نحو : هند ، ودعد ، والمنع أولي ، والزَجاج : يوجب المنع .

(جـ) أجاز بعضهم جعل العلم المنقول من المذكر إلى المؤنث كالثلاثي ساكن الوسط في جواز الوجهين .

٤ـ **العلم الأعجمي :** الجمهور يشترطون فيه أن يكون أعجمي الوضع والتعريف ، بأن يكون علماً في اللسان الأعجمي .

أ - ويشترط أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف نحو : إبراهيم وإسماعيل .

ب - **أما الثلاثي** فقيل يصرف ، ومن ذلك نحو : نوح ولوط وشتر [١] . وقيل : **الساكن الوسط** يجوز صرفه ومنعه ومحرك الوسط محتم المنع .

جـ إذا سمى بنحو لجام وفرند[٢] وهو اسم جنس صرف لحدوث علميته .

٥- العلم الموازن لفعل : والمعتبر في مع الصرف ثلاثة أنواع :

النوع الأول : الوزن الذي يخص الفعل ، وهو مالا يوجد في غير الفعل إلا في لفظ نادر أو علم أو أعجمي ومن ذلك : الماضي الموازن لـ(فعّل) نحو : شمّر لفرس وخضمّ علم لرجل أو مكان أو أعجمي نحو بقّم (صبغ معروف) ، والماضي المبنى للمجهول نحو : دُئل اسم دويّبة شبيهة بابن عرس والماضي المبدوء بهمزة وصلٌ نحو :(انطلق) و(استخرج) والماضي المبدوء بتاء زائدة نحو (تقاتل) أعلاما .

النوع الثاني : الوزن الغالب في الفعل ، لكثرة استعماله فيه عن الاسم ، وذلك نحو:(إثمد، إصبع، أُبلم) فإنها مماثلة لزنة الأمر من :(ضرب ، ذهب ، كتب) ، (اضرب ، اذهب ، اكتُب) .

النوع الثالث : الوزن الغالب في الفعل وهو به أولى وذلك لكونه مبدوءا بزيادة لها معنى في الفعل دون الاسم وذلك نحو (أفعل) و(أطلب) ، فإن الهمزة فيهما لا دلالة لها ، وهي الفعل في موازنهما (اذهب واكتب) دالة على المتكلم .

أ - ويشترط كون الوزن الذي جاء عليه الاسم : لازما باقيا غير مخالف لطريقة الفعل :

---

[١] شتر : اسم مدينة بولاية أذربيجان .

[٢] الفرند : السيف وجوهره وهو فارسي معرب .

١- فخرج باللزوم نحو : امرؤ ، فإنه في النصب نظير (اذهبْ) وفي الجر نظير (اضربْ) .

٢- وبالبقاء نحو :(رُدّ) و(قيل) فأصلها (فُعِلَ) ثم صارا بمنزلة (فُعْل) و(ديك)

٣- وبمخالفة طريقة الفعل نحو (أُلْبُب) بضم الباء جمع لبّ ، علما لأنه قد باين الفعل بالفك فإن الفعل المضعف الموازن له يكون مدغما نحو(أشُدّ) .
ففي هذه الأنواع الثلاثة تصرف لعدم تحقق الشرط .

ب - (١) ولو سمينا بـ(ضَرْب) مخففا من(ضُرِب) انصرف اتفاقا وذلك لزوال صيغة الفعل بالسكون .

(٢) ولو سميت بـ(ضُرِب) ثم خففته انصرف عند سيبويه وخالفه المبرد ، لأنه تغيير عارض .

جـ - ولا يؤثر وزن هو في الاسم أولى كـ(فاعل) علما و(حازم) و(خالد) فإنه وإن وجد في الفعل نحو: (ضارب) أمر من (ضارَب) إلا أنه في الاسم أولى لكونه فيه الأكثر فينصرف الاسم لذلك .

د - أما الوزن الذي في الفعل والاسم على السواء لا كثرة لأحدهما على الآخر فرأى الجمهور أن الاسم ينصرف كوزن (فعَل) يرد في الفعل تقول (ضرب) ويأتي في الاسم فتقول (شجر) ووزن (فعْلل) يأتي في الفعل تقول (دحْرج) وفي الاسم فتقول :(جعْفر) .

هـ - ويرى عيسى بن عمر الثقفي في الوزنين الآخرين :
الوزن الذي هو بالاسم أولى ، والوزن الذي يستوي فيه الفعل والاسم أنهما إذا كانا في الاسم منقولين من الفعل ، بمعنى أن الكلمة بصورتها المسماة بها موجودة في الفعل لا الوزن فقط مثال ذلك من الوزن الذي هو بالاسم أولى إذا

سميت واحدا بـ(ضاربْ) فإنه أساسا فعل أمر من (ضاربَ) ، وفي الوزن الذي يستوي فيه الاسم والفعل مثاله : كما لو سميتَ بـ(ضرب) و(دحرج) أعلاما لأنهما في الأصل فعلان ماضيان ، فإن ذلك يجعل الاسم ممنوعا من الصرف ، لأن حروف الفعل قد سمي بها فتشابههما ليس وزنا فقط ، وإنما في تركيبة الحروف ، والأصل للفعل .

وحجة عيسى : يستدل على ما ذهب إليه بقول سحيم بن وثيل اليربوعي :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

وجه الاستدلال : أن (جلا) في البيت ، لو كان فعلاً لخلا من الفاعل ، فدل ذلك على أنه علم منقول من الفعل لشخص سمي بهذا الاسم ومع ذلك لم ينوّن لشبهه بالفعل وزنا وحروفا .

إبطال حجة عيسى : رُدّ عليه بـ :

١ ـ أن يكون علما منقولا من الجملة الفعلية (علما اسناديا) ففيه ضمير مستتر ، فهو وفاعله جملة محكية ، ونظير ذلك قول الشاعر :

نبّئت أخوالي بنى يزيدُ

فـ(يزيد) في البيت الثاني مسمّى به من قولك :المال يزيد مثلاً ففي (يزيد) ضمير مستتر

والدليل على ذلك : رفعه على الحكاية ، ولو كان اسماً مفرداً لا جملة لجَر بالفتحة ، لكونه مضافا إليه ، وهو غير منصرف .

٢ـ ويحتمل أن يكون (جلا) ليس علما ، بل هو فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر والجملة في محل جر صفة لموصوف محذوف والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور ، أي كشفها ووضحها .

٦- **العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة** نحو: علقى وأرطى علمين ، وسر المنع من الصرف لما بينها وبين ألف التأنيث من شبه ، إذ كل منهما حرف زائد وليس مبدلا من حرف آخر ، ثم إن ما فيه ألف الإلحاق ينون وتلحقه التاء بخلاف ما فيه ألف التأنيث ، فإذا صار علما قوى شبهه بالمختوم بألف التأنيث فمنع من الصرف للعلمية وألف الإلحاق الشبيهة بألف التأنيث .

٧- **المعرفة المعدولة** وتشمل ذلك خمسة أنواع :

أحدها : (فعَل) في التوكيد نحو (جُمع ، وكُتع ، بُصع ، وبُتع) فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فشابهت العلم ، لكونه معرفة بغير قرينة لفظية واجتمع مع التعريف العدل عن (فعلاوات) فإنه لما كان مفردها على (فعلاء) كان القياس أن تجمع على (فعلاوات) كصحراء وصحراوات فجمعت على (فُعَل) .

ثانيها : (سحر) وشرط منعه من الصرف ما يأتي :

١- أن يراد به سحر يوم بعينه .

٢- أن يستعمل ظرفا .

٣- أن يكون مجردا من أل والإضافة .

علة المنع : أنه أجتمع فيه العلمية والعدل :

أما العلمية : فلأنه جعل علماً على الوقت المعيّن فصار شبيهاً بالعلم من حيث كونه معرفة ، ولا يوجد فيه أداة تعريف .

وأما العدل : فإن صيغته معدولة عن (السحر) المقرون بال العهديّة ، لأنه اسم جنس واسم الجنس عندما يُعرّف حقه أن يكون بال أو بالإضافة ، فعدل عن التعريف بأداته المعهودة وكان كالعلم الشخصي المفرد ، فتعريفه هنا بغير جهته الأصلية مثال ما تحققت فيه الشروط : جئتك يوم الجمعة سحر .

رأى لصدر الدين الأفاضل :

قال صدر الدين الأفاضل : إنه حين ذاك يكون مبنياً لتضمنه معنى اللام .فلو فقد شرطاً من الشروط الثلاثة السابقة اختلف الحكم :

١- فلو أريد به سحر من الأسحار فإنه فقد التعريف وصار مبهما ففقد بذلك سبب المنع فينصرف ومن ذلك قول الله تعالى :"ونجيناهم بسحر" .

٢- ولو استعمل غير ظرف :وجب تعريفه بأل أو بالإضافة للدلالة على التعيين ، فحينذاك فقد شرط كونه علما على الوقت المعين ، وكذلك العدل ، ومع ذلك فقد امتنع تنوينه لعلة أخرى ، وهو دخول (أل) أو الإضافة ويعرب إعراب الاسم العادي يجر بالكسرة نحو : طاب السحر سحر ليلتنا .

٣- كما انه لو أستعمل بأل أو أضيف فإنه ينصرف ، وكما سبق أن قلنا :إن المعرف بأل والإضافة لا ينون لسبب آخر غير علل المنع من الصرف [1] نحو :جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره .

ثالثها : (فعل) علما لمذكر ، إذ سمع ممنوع الصرف ، وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية ، مما ليس بصفة في الأصل ، فإن الأعلام آلتي جاءت على (فعل) قدرت معدولة عن (فاعل) غالبا لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف ، وأمكن تحقق العدول دون غيره من العلل ،

١- فإن (عامرا) مثلا ثابت وزنه في الآحاد النكرات بخلاف (عمر) مثلا .

---

[1] أثير الخلاف بين العلماء فى الاسم الممنوع من الصرف ، لو لحقته (ال) أو أضيف فإنه حينذاك سيجر بالكسرة ، فهل يطلق عليه أيضا ممنوع من الصرف ، أم خروجه من الجر بالفتحة إلى الجر بالكسرة نفى عنه صفة المنع من الصرف ، فهل المنع من الصرف يطلق عليه حين ينفي عنه التنوين فقط ، أم تستمر التسمية حتى لو جر بالكسرة .

٢- كما أن (فُعَل) قد كثر في صيغتها العدل التحقيقي ، ومن ذلك :

أ - (غُدَر و فُسَق) علم سب الأنثى فإنه معدول عن (غادر وفاسق) .

ب - (جُمع وكُتع) في التوكيد معدول عن (فعلاوات) في الجمع .

جـ - (أُخر) معدولة عن (آخر) .

٣- أما (طُوى) فإن منعه من الصرف لعلة التأنيث باعتبار دلالته على البقعة ومن اعتبر تقدير المكان فإنـه ينصـرف ، ولا حاجـة فـي منـع الصـرف أن نقدر فيه العلمية والعدل ، إذ لوحظ فيه علة أخرى أبرز من العدل .

رابعها : ما كان على (فعال) علما لمؤنث كحذام وقطام .

(١) ١- فإن كان مختوما بغير الراء فقد اتفقت بنو تميم على منعه من الصرف

٢- أما إن ختم بالراء كسفار اسما لماء ، و(وبار) اسما لقبيلة فقد افترقت بنو تميم فرقتين :

أ - جمهور بنى تميم يبنونه على الكسر .

ب - بعض بنو تميم يمنعونه الصرف كالمختوم بغير الراء وقد اجتمعت اللغتان فيما آخره راء في قول الشاعر :

ألم تروْا إرما وعادا أودى بها الليـــل والنهارْ

ومرّ دهر على وبار فهلكت جهرةً وبـــــارُ (١)

علة المنع من الصرف : ١- سيبويه للعلمية والعدل عن (فاعلة) .

---

(١) فقدوردت (وبار) فى الشرط الأول من البيت الثـانى مكسورة فدل ذلك علـى بنائها علـى الكسر فلو كانت معربة غير منصرفة لجرت بالفتحة وذلك فى لغة الأكثرين ، ووردت فى الشطر الثانى مرفوعة بالضمة غير منصرفة لكونها فاعلا فدل ذلك على إعرابها فى لغة الأقليـة مـن بنـ تميم .

٢- المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي .

(٢) وأما أهل الحجاز فيبنون كل ما كان علماً على (فعال) لمؤنث على الكسر مطلقاً .

سواء ختم بالراء أو بغيرها ومنه قول الشاعر :

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام[١]

خامسها : (أمس) وذلك عند بنى تميم بشروط معينة وهي :

١- أن يراد به اليوم الذي يلي يومك أي يسبقه مباشرة .

٢- ولم يضف .

٣- ولم يقرن بال . ٤- ولم يقع ظرفا .

وافترقت بنو تميم فرقتين :

الفرقة الأولى : جمهور بنى تميم يخص ذلك المنع بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في حالتي النصب والجر قال الشاعر :

اعتصم بالرجاء إن عنّ بأسُ وتناس الذي تضمن أمسُ [٢]

أما **الفرقة الثانية** : وهي بعض بنى تميم ، فإنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف رفعا ونصبا وجرا كقول الشاعر :

- لقد رأيت عجبا مذ أمسا [٣]

علة المنع من الصرف عند بنى تميم :العلمية والعدل [٤]

---

[١] وقعت (حذام) فاعلا ومع ذلك بنيت على الكسر ، ولم ترفع بالضمة .

[٢] فقد رفع (أمس) بالضم لكونه فاعلا .

[٣] فقد جرَّ (أمس) وهو مضاف إليه بالفتحة نيابة عن الكسرة ، والألف للإطلاق .

[٤] العلمية كما أن ذكرنا فى (سحر) لكونه علما على وقت معين والعدل لتعريفه بغير أل .

المذهب الثاني : مذهب أهل الحجاز : البناء على الكسر مطلقا رفعاً ونصباً وجراً نحو قول الشاعر :

منع البقاء تقلب الشمس ... وطلوعها من حيث لا تمسي

وطلوعها حمراء صافية ... وغروبها صفراء كالورس

اليوم أعلم ما يجئ به ... ومضى بفصل قضائه أمس[1]

وعلة البناء بتقديره مضمناً معنى اللام المعرفة .

(١) أ - فإن أريد بـ(أمس) يوماً مبهماً من الأيام الماضية لا السابق ليومك .

ب - أو عرف بال أو أضيف فهو معرب عند الجميع .

(٢) وإن استعمل المجرد من (ال) والإضافة حال إرادة الظرفية فهو مبنى عند الجميع ، لتضمنه معنى (في) الظرفية .

صرف غير المنصرف

يعرض الصرف للاسم الذي لا ينصرف لأحد أسباب أربعة :

الأول : أن تكون إحدى علتيه العلميّة ثم يعرض له التنكير كقولك : (رُبَّ فاطمةٍ وعمرانٍ ويزيدٍ وإبراهيمٍ ومعديكربٍ) فهنا لم تقصد الأعلام بمسمياتها وإنما قصدت أن من الاسماء مثل فلان وفلانة ، ولم تقصد هذه المسميات بعينها ، ولذا دخلت عليها (رُبَّ) لإفادة التنكير فإن كان الاسم منقولاً من صفة إلى العلميّة ثم نُكِّر بقى على منعه من الصرف ، لأنه لما زالت العلميّة رجع الاسم إلى أصله قبل التسمية به وهو : الوصف ، وهذا هو ما ذهب إليه

[1] (أمس) وقعت فاعلا ومع ذلك كسرت ، والقوافى كلها مكسورة فدل ذلك على بنائها على الكسر .

سيبويه والأخفش وافق سيبويه على المنع من الصرف في كتابه (الأوسط) وخالفه حيث قال بانصرافه في كتابه (الحواشي) تعليقات على كتاب سيبويه .

الثاني : التصغير: المزيل لأحد السببين : كأحمد ، وعمر ، فقد منع كل منهما من الصرف الأول لوزن الفعل ، والثاني للعدل ، فلمّا صغر ذهب عن الأول وزن الفعل وعن الثاني وزن (فُعل) المعدول عن فاعل ، فتقول في تصغيرهما (حُميْد) ، و(عُميْر) .

وقد يكون الاسم حالة كونه علما مكبرا منصرفا ، فإذا صغر صادف الوزن الذي جاء به التصغير وزن الفعل ، وذلك نحو : (تِحلئ) علما ، فإن وزنه غير مشابه لوزن الفعل ، وذلك لكسر التاء ، فإذا صغّرته قلت (تُحيْلِئ) على وزن (فُعيْعل) تصغيرا وعلى وزن (تُفعلل) تصريفيّا ، وهي مشابهة لـ(تُدحْرِج) فعل مضارع من (دحرج) (يدحرج) : أنت تُدحْرِج الكرة ، فقد صار علما مصغرا موازنا للفعل فاجتمع فيه علتا منع الصرف .

الثالث : إرادة التناسب لكلمات منصرفة كقراءة نافع والكسائي وهشام وأبو بكر بالتنوين في (سلاسلاً) فقيل في أحد التوجيهات للقراءة : انه ليناسب (سلاسلا) ما قبله وما بعده منوّن منصوب ، وكذلك (قواريرا) ، ومن ذلك قراءة الأعمش : "ولا يغوثا ويعوقا" فقبلهما اسمان منصرفان وبعدهما اسم منصرف[1] .

---

[1] في صرف (سلاسل) و (يغوث) و (يعوق) توجيهات أخرى حفلت بها كتب التفاسير وإعراب القرآن ومنها الدُّر المصون للحلبي ٤٧٤/١٠ ، ٥٩٦ ، ٦٠٨ .

الرابع : الضرورة الشعرية كقول الشاعر :

ويوم دخلت الخد خدر عنيزة [١]

١. ومن الضرورة الشعرية عكس ذلك ، أي منع صرف المنصرف ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي من البصريين ورفضه جمهور البصريين ، وللمجيزين دليل هو قول الشاعر :[٢]

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور

٢. وأجاز ثعلب منع صرف المنصرف في الكلام المنثور .

---

[١] فقد صرف (عنيزة) مع كونها علما لمؤنث .

[٢] حيث منع (شبيب) من الصرف مع أنه ليس مما يمنع صرفه .

حكم آخر الاسم المنقوص المستحق لمنع الصرف

المنقوص المستحق لمنع الصرف :

١- إن كان غير - علم صيغة مفاعل أو شبهه - كجوار ، أو كان وصفاً موازناً للفعل كأعيم[١] بزنه (أدحْرج) حذفت ياؤه رفعاً وجراً ونـوّن باتفاق .

٢- وإن كان علماً فجمهور النحويين ينونونه أيضاً رفعاً وجراً وتحذف ياؤه فيهما ، وذلك كما لو سميت بـ(قاض) علماً وكـ(يرمى) علماً .

وخالفهم يونس وعيسى والكسائي في العلم حيث ذهبوا إلى أن ياءه تثبت في الأحوال الثلاثة بدون تنوين ، وتقدر الضمة رفعا وتظهر الفتحة نصبا وجرا واحتجوا بقول[٢]:

قد عجبت مني ومن يعليا   لما رأتني خلقا مقلوليا

وأجاب الجمهور على ذلك بجملة على الضرورة كقول الفرزدق[٣]:

فلو كان عبد الله مولى هجوته   ولكن عبدالله مولى مواليا

---

[١] الجمهور ذهب إلى أن الاسم المنقوص غير المنصرف كالمنقوص المنصرف إذا جرد من ال والإضافة : حذفت ياؤه رفعا وجرا مع التنوين ، وثبتت نصبا من غير تنوين ، إلاّ أن تنوينه تنوين عوض على الراجح ، وجرّه بالفتحة المقدرة ، لأنها لنيابتها عن الكسرة صارت ثقيلة ، لا فرق في ذلك بين الجمع والوصف نحو (أُعيْم) - تصغير أعمى - والعلم نحو (يُعَيْل) تصغير (يَعْلى) علما . انظر دراسات في النحو لفضيلة العلاّمة المرحوم الشيخ عبد السميع شبانه ٦٣ .

[٢] الشاهد (يعليا) علم موازن للفعل منقوص عومل معاملة الصحيح ومذهب الجمهور ضرورة شعرية .

[٣] الشاهد (مواليا) عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح ، فأثبت الياء وجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاة .

فقد ثبتت الياء في حالة الجر للضرورة في غير العلم والقياس أن يقول : مولى موال .

إعراب الفعل المضارع

لمَ أعْرِبَ الفعل المضارع ؟

إنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته لمطلق الاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء ، ولاسم الفاعل بموافقته له في حركاته وسكناته وحروفه الزائدة والأصلية ، وصلاحيته للحال والاستقبال[١] .

لماذا بنى مع النونين ؟

بنى مع نوني التوكيد والإناث لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال ، لأن نوني التوكيد والإناث لا تلحقان الأسماء ، فلما لحقا الفعل ضعف شبهه بالفعل فرجع إلى أصله من البناء .

وبنى على الفتح مع نون التوكيد لتركبه معها تركيب خمسة عشر ، وعلى السكون مع نون الإناث حملا على الماضي المتصل بها .

وأنواع الإعراب التي تدخل على الفعل المضارع ثلاثة : الرفع والنصب والجزم .

---

[١] دراسات فى النحو لفضيلة الشيخ عبد السميع شبانه ص٦٨ ويراجع شرح الكافية للرضى ٢ /٢٢٦ ، ٢٢٧، ٢٢٨ ، وشرح المفصل لأبن يعيش ٦/٢ .

رفع المضارع

في رافع المضارع أقوال هي :

١- تجرده من الناصب والجازم نحو : يقوم زيدٌ ، ويقعد عمرو ، لأن الرفع يدور مع التجرد وجودا وعدماً ، والدوران من مسالك العليّة و أدلتها وهو قول الفراء[1] .

٢- حلوله محل الاسم ، ووقوعه موقعه حيث وقع خبراً وصفة وحالاً فلما وقع موقعه صار مثله فأعطى أسبق أنواع الإعراب وأشرفها وهو الرفع وهو مذهب البصريين .

وانتصر ابن هشام للرأي الأول القائل به ابن مالك مضعفاً الرأي الثاني بانتقاضه بنحو : هلاّ تفعل ، فإن التحضيض وما شابهه خاص بالأفعال ، وقد أجاب على هذا الشيخ خالد الأزهري في التصريح بقوله "إن الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيّراه إذ أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر .

٣- يرى ثعلب بأنه مرفوع بمضارعة الاسم ، وردّ هذا بأن المضارعة اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه ذكر هذا الرد الأزهري في التصريح .

---

[1] ضعفه ابن يعيش ١٢/٢ من وجهين ، ولم يسانده الرضى فى شرح الكافيه ٢٣١/٢، ورفعه بالتجرد اختيار ابن مالك فى الألفية ويبدو مساندة ابن هشام له فى التوضيح بمعارضته للرأى الثانى .

٤. ويرى الكسائي أن رافعه حروف المضارعة ، لأنها دخلت في أول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها ، إذ أصل المضارع إما الماضي وإما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع ، بل حدث مع حدوث الحروف .

وردّه ابن يعيش بقوله : "وهو قول واه ، لأن حرف المضارع إذا دخل الفعل صار من نفس الفعل كحرف من حروفه ، وجزء الشيء لا يعمل في باقيه ، ووجه ثان أن الناصب يدخل عليه فينصبه والجازم يدخل عليه فيجزمه ، وحروف المضارعة موجودة فيه ، فلو كانت هي العاملة الرفع لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر كما لم يدخل ناصب على جازم ولا جازم على ناصب[1] .

ولقد انتصر الزمخشري وابن يعيش للرأي الثاني ودافع الرضي عن الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين ويضيق المكان عن ذكر هذه الآراء ، حتى لا تشكل عبئا على الطالب فلننظر هناك[2] .

ورجح شيخنا العلامة الشيخ عبدالسميع شبانه رأي الفرّاء وهو التجرد موافقا بذلك ابن مالك وابن هشام[3] .

---

[1] شرح المفصل : ١٢/٢ .

[2] شرح المفصل : ١٢/٢، وشرح الكافية : ٢٣١/٢ .

[3] انظر دراسات في النحو ص ٦٩ .

نصب المضارع

ينصب المضارع بأحد حروف أربعة وهي : لن ، وكي ، وأن المصدرية ، وإذن .

- **لن والكلام عنها في (١) معناها وإفادتها . (٢) أحرف مركب أم بسيط ؟ (٣) هل يجزم بلن ؟ .**

- **معنى (لن)** : تخلص المضارع للاستقبال وتنزع عنه زمن الحال وتنفي هذا الاستقبال ، فقد قيل إنها لنفي (سيفعل) ، قال الله تعالى : " لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ".

- **رأي الزمخشري في إفادتها والردّ عليه :**

ذهب الزمخشري إلى أنها تقتضي التأبيد والتأكيد ، فإنك إذا قلت : لا أبرح البلدة ، تريد مطلق النفي ، فإذا قصدت تقويته وتأكيده قلت : لن أبرح البلدة ، وأما إفادتها التأبيد في قوله تعالى : " لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له " فإن التأبيد مستفاد من أمر خارجي لا من مقتضيات (لن) .

اعترض على إفادته بقوله تعالى : " ولن يتمنوه أبداً " ، إذ لو كانت كذلك لما احتيج إلى التقيد بالأبديّة وأيضا : لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم فى قوله تعالى : " فلن أكلم اليوم إنسيًا " .

– **رأى ابن السّراج** : – أنها تفيد الدعاء ووافقه ابن عصفور وآخرون .

١ – **مستدلين بقوله تعالى** : " ربّ بما أنعمت علىّ فلن أكون ظهيرا للمجرمين" ، مدعين أن معناه : فاجعلنى لا أكون .

ورد عليهم بأنه لا حجة لهم فيها لإمكان حملها على النفى المحض ، ويكون

ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرما جـزاء لتلك النعمـة التى أنعم الله بها عليه[1]

٢- **ومن أدلة المجيزين** - أيضا - قول الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ ـتَ لكم خالداً خلود الجبال

فإن عطف الدعاء عليه فى قوله : "ثم لازلت" مقوّ لهذا المعنى ، إذ لا يعطـف الإنشاء على الخبر ، فهو يدعو لقومه بأن يستمروا على ما هم عليه من العزّ والمنعة والرفاهية ، ويدعو لنفسه بأن يظل خالداً وباقياً معهم بقاء الجبال .

وضعف هذا المعنى فى البيت بأنه قد يقال : لا يقوم بهذا البيت حجة لإحتمـال أن يكون : (لن تزالوا كذلكم) خبرا لادعاء ، ولا يعنيه كـون المعطـوف عليـه بثم دعاء بناء على جواز عطف الإنشاء على الخبر .

لن : حرف بسيط لا مركب ، ونونه أصليه وليست بدلا من ألف .

أ - ويرى الفراء أن نونها أبدلت من الألف ، وأن أصلها (لا) .

ورد عليه بأن : المعهود إبدال النون ألفا لا العكس .

ب - ويـرى الخليـل والكسـائي : بأنهـا مركبـة فـى الأصـل مـن (لا + أن) فحذفـت الهمـزة تخفيفـا ، فـالتقى سـاكنان - الألـفَ والنـون - فحذفـت الألــف لالتقاء الساكنين .

وحجتهم : قرب لفظها منهما ، وأن معناهما من : النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها .

---

[1] أنظر شرح القطر ٥٨ والتصريح ٢/ ٢٢٩ .

ورد عليهما بأربعة أمور ، أقواها : إنما يصح التركيب إذا كان ظاهرين كـ(لولا) وقد لا يظهر أحدهما كما قال الشلوبين [١] .

الجزم بلن :

جزم بلن فى قول الشاعر :

أيادي سباياعز ما كنت بعدكم   فلن يحل للعينين بعدك منظر

وقوله :

لن يخب الآن من رجائك منْ   حرك من دون بابك الحلقة

(٢) الناصب الثانى للمضارع : (كي) بشرط أن تكون مصدرية لا تعليلية

١- وتتعين المصدرية : فى موضع واحد وهو : أن تقع بعد اللام وليس بعدها (أنْ) نحو قوله تعالى : " لكيلا تأسوا على ما فاتكم " فكي هنا مصدرية بمنزلة (أنْ) لا تعليلية ، لأن الجار لا يدخل على الجار .

٢- وتتعين أن تكون (كي) تعليلية جارّة وذلك فى موضعين :

أ- إذا تأخرت عنها (اللام) نحو قول الشاعر :

كي لتقضيني رقية ما   وعدتني غير مختلس [٢]

ب- إذا تأخرت عنها (أنْ) نحو قول الشاعر :

فقالت : أكل الناس أصبحت مانحا   لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا [٣]

٣- وتصلح (كي) لأن تكون جارة وأن تكون ناصبة فى موضعين .

---

[١] انظر مغني اللبيب ٢ / ٢٨٤ .

[٢] الشاهد : ورود (كي) وبعدها اللام فهي جارة مؤكده باللام والفعل منصوب بأن مضمرة .

[٣] الشاهد ورود (كي) تعليلية والفعل منصوب بأن .

الأول : أن تنفرد عن اللام وأن وذلك نحو قوله تعالى " كي لا يكون دولة " فكي هنا لم تسبق باللام ولم تتأخر عنها (أن) فيجوز أن تجعلها مصدرية ناصبة ، وتقدر قبلها (اللام) ويجوز أن تجعلها تعليلية جارة وتقدر (أن) بعدها فيكون النصب بأن مضمرة ، والمصدر المؤول مجرور بـ (كي) وجعلها مصدرية أرجح .

الثانى : أن تقع بين اللام وأن نحو : جئت لكي أن أفهم ، وكقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتى [١]

فيجوز أن تكون (كي) مصدرية وحينذاك تكون (أنْ) مؤكّدة لها بسبب تقدم اللام .

ويحتمل أن تكون (كي) تعليلية مؤكّدة للاَم ، وتكون (أنْ) مصدرية والمصدر المؤول في محل جر ، ولولا وجود (أنْ) لوجب أن تكون مصدرية ، ولولا وجود (اللام) لوجب أن تكون تعليلية .

(٣) الناصب الثالث : (أنْ) المصدرية

أوجه استعمال (أن)

تقع (أن) مصدرية ناصبة ، ومخففة من الثقيل ، ومفسّرة ، وزائدة .

١- ضابط (أن) الناصبة : -

هي التى لم تسبق بما يدل على اليقين ، وذلك بأن :

١- لا تسبق بشيء أصلاً كأن تقع أول الكلام نحو قوله تعالى : " وأن تصوموا خير لكم ".

---

[١] الشاهد جواز كون (كي) مصدرية مؤكدة بأن أو تعليلية مؤكدة للام والفعل منصوب بأن مضمرة .

٢- أو تسبق بلفظ غير دال على اليقين نحو قوله تعالى : " ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم" ، "والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتى"، "فأردت أن أعيبها " .

جواز رفع المضارع بعد(أن) المصدرية

بعض النحويين يجيز إهمال (أن) المصدرية حملاً على (ما) المصدرية كقراءة ابن محيصن : " لمن أراد أن يتمُ الرضاعة " [١] وكقول الشاعر :

أن تقرءان على أسماء ويحكما[٢] .

٢- (أن) المخففة من الثقيلة :

هي التى تسبق بما يفيد العلم واليقين نحو : " علم أن سيكونُ منكم مرضى " ، ومنه " رأى وتحقق وتيقن ، وظنّ - إن استعمل بمعنى علم - أى نزل منزلة العلم ، ومن المخففة قوله تعالى : "أفلا يرون أن لا يرجع" ، وقوله " وحسبوا ألا تكونُ " إجراء لـ"حسب" مجرى العلم .

١- وأن المخففه من الثقيلة يرتفع الفعل بعدها ، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفا والجملة بعدها فى محل رفع خبر (أن) .

٢- فأن أجرى الظن على أصله ، وعدم تنزله منزلة العلم نصب الفعل بعدها ومن ذلك قراءة من قرأ (وحسبوا ألا تكون فتنة) - بالنصب ، لعدم تحقق المظنون فناسبه الترجي بأن المصدرية ، وهو الأرجح .

---

[١] هناك توجيه آخر لهذه القراءة بأن يكون الفعل منصوبا بحذف النون والفعل مسند لواو الجماعة مراعاة لمعنى (مَنْ) والأصل (أن يتمون) فحذفت النون للنصب لواو الجماعة لالتقاء الساكنين .

[٢] الشاهد : (أن تقرءان) بثبوت النون وإهمال (أن) حملا على (ما) .

١- والأرجح عند عدم الفصل بـ(لا) : النصب ، لأن الناصبة للمضارع أكثر وقوعا من المخففة ، ولذا أجمع القراء عليه في قوله تعالى : " أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا".

٢- أما عند الفصل بـ(لا) فالأرجح الرفع ، لأن فصل المخففة بها أكثر من فصل المصدرية ، ولقد قرىء بالرفع عند أبي عمرو وحمزة والكسائي ، وغيرهم بالنصب .

أن المفسّرة

هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، وهي تفسر مفعولا دالا على معنى القول ، أي تدل على أن الذي بعدها تفسير لمفعول الذي قبلها لفظا نحو : " إذ أوحينا إلى أمّك ما يوحى أن اقذفيه " و(ما يوحى) هو عين (اقذفيه) أو مقدرا ، نحو : " وناديناه أن يا إبراهيم " و(يا إبراهيم) تفسير لمفعول (نادينا) المقدر أى ناديناه بشيء وبلفظ هو : يا إبراهيم ونحو كتبت عليه أن قم ؛ أى كتبت إليه شيئا هو : (قم) ، فـ(قم) تفسير لـ(شيئا) المقدر ومنه قوله تعالى : "وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا " ، لأنه ليس المراد بالانطلاق هو المشي المتعارف ، بل انطلاق ألسنتهم بلفظ وقول هو (امشوا) كما أنه ليس المراد بالمشي : المشي المتعارف ، بل الاستمرار على الشيء .

وتكون (أن) مفسّرة – كما هو واضح فى الامثلة – بثلاثة شروط **أحدها :** أن يتقدم عليها جملة . **والثاني :** أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه **والثالث :** أن لا يدخل عليها حرف جر لا لفظاً ولا تقديراً ، وليس من

المفسّرة قوله تعالى : " وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين " فإن المتقدم عليها ليس جملة ، ولا قوله تعالى : " ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله "، لأن (أن) في الآية مفسّرة لأمرتني ، لا (لقلت) ولا في قولك : كتبت إليه بأنْ قم ، لدخول حرف الجر عليها .

أن الزائدة

أن الزائدة : لا تفيد شيئا سوى التوكيد كسائر الحروف الزائدة .

مواضع زيادتها : تزاد (أن) في ثلاثة مواضع :

١- أن تكون تالية لـ (لمّا) نحو قوله تعالى : " فلما أن جاء البشير " .

٢- أن تقع بين الكاف ومجرورها نحو قول الشاعر :

كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السلم .

٣- أن تقع بين القسم ولو كقول الشاعر : فأقسم أن التقينا وأنتم .... .

(٤) الناصب الرابع للمضارع : (إذَنْ) وهي حرف جواب وجزاء .

وللنصب بها ثلاثة شروط هي :

أحدها : أن تكون مصدرة في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق وارتباط بما قبلها .

ثانيها : أن يكون الفعل بعدها مستقبلا ، أي زمن حدوثه لم يقع بعد ؛ لأن نواصب الفعل جميعها تقتضي الاستقبال .

ثالثها : أن يكون الفعل بعدها متصلا ، أو منفصلاً بالقسم أو بـ(لا) .

أمثلة لما تحقق فيه الشروط : (إذنْ أكرمك) جواباً لمن قال لك سأزورك ، ونحو : (إذن والله أكرمك) ومنه قول الشاعر :

إذنْ والله نرميهم بحرب ... تشيب الطفل من قبل المشيب

أو قولك : سأعاقبك إذا تخلفت ، فتقول : إذنْ لا أفعل .

(١) وأمثلة لفاقد الشروط : - ويكون الفعل مرفوعاً بعدها نحو :

١- أنا إذن أكرمك جواباً لمن قال سأزورك : لعدم التصدر فقد وقفت معترضة بين المبتدأ والخبر وليست صدراً وكقول الشاعر :

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها ... وأمكننى منها إذن لا أقيلها

فالرفع لعدم التصدر ، لا للفصل بـ(لا) ، لأن فصلها بـ(لا) مغتفر .

(٢) وأما قوله : لا تتركنى فيهم شطيرا ... إنى أذن أهلك أو أطيرا

بنصب (أهلك) مع وقوعها حشوا ، فقد وجّه بأحد وجهين :

الأول : أن ذلك التوسط وعدم تقدم (إذن) للضرورة الشعرية .

الثانى : أنه لا ضرورة ، و (إذن) جاءت فى غير جملة (إن) فاسمها (ياء) المتكلم وخبرها محذوف وتقديره : إنى لا استطيع ذلك ، ثم استأنف جملة جديدة وقعت (إذن) فيها متصدرة

(٣) إذا وقعت (إذن) بعد عاطف ، وكان المعطوف عليه لامحل له من الأعراب والعاطف واوا أو فاء فلك فيما بعدها وجهان :

أ - جاز إعمالها والنصب بها ، لأنها تكون مقدرة متصدرة فى جملة مستقلة .

ب- وإهمالها بأعتبار أن العاطف يجعل المعطوف داخلاً فى حكم المعطوف عليه وكانهما شىء واحد . وقد قرىء بالوجهين قول الله تعالى : " وإذن لا يلبثوا " ، " فإذن لا يؤتوا " **والغالب الرفع وبه قرأ السبعة .**

٢- إذن تصدقُ : بالرفع لمن حدثك بحديث ، لأنك تريد الحال والنواصب تقتضى الاستقبال .

٣- إذن يا زيد أكرمُك بالرفع للفصل من الفعل بغير القسم أو (لا) .

نصب المضارع بأن مضمرة

الأصل فى نواصب المضارع (أنْ) وهي أم الباب ، ولذا اختصت وانفردت عن باقى أخواتها بالعمل فيما بعدها ظاهرة ومقدرة وسبق الحديث عن الظاهرة .

النصب بأن المضمرة وجوباً

ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا فى خمسة مواضع :

١ **الموضع الأول** : بعد اللام المسبوقة بكون ناقص ماض لفظا ومعنى منفى نحو قوله تعالى : " وما كان الله ليظلمهم ...." ، وقوله : " لم يكن الله ليغفر لهم" ماض لفظا ومعنى كالآية الأولى أو كون ماض معنى كالمضارع المنفى بلم ، **وتسمى هذه اللام لام الجحود**[1] والمراد به : إنكار الحق لا مطلق النفي ، والنحويون أطلقوه وأرادوا به الثاني من تسمية العام بالخاص .

- **أقسام اللام السابقة للمضارع وحكم إضمار أن بعدها :**

للام أربعة أقسام[2]

- ١- القسم الأول لام الجحود - السابق ذكرها آنفا - وحكم المضارع بعدها النصب بإضمار (أن) وجوبا ..

٢- اللام التعليلية نحو : " وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس " ومنه قوله تعالى : " إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر " .

---

(١) الجحود هو : إنكار ما علم ، فلا يكون إلاّ مع علم الجاحد ، فهم أخصّ من النفي .

(٢) أنظر شرح شذوذ الذهب صـــ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

٣- لام العاقبة ، وتسمى - أيضا - لام الصيرورة ولام المآل نحو قوله تعالى : " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا " .

٤-اللام الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعد نحو : " يريد الله ليبين لكم "، "إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس " ، " وأمرنا لنسلم لرب العالمين " .

فهذه الأقسام الثلاثة الأخيرة يجوز لك إظهار (أن) بعدها . قال الله تعالى : " وأمرت لأن أكون " .

٢- **الموضع الثاني** : لإضمار (أن) وجوبا : بعد (أو) العاطفة التي بمعنى (إلى) نحو : "لألزمنك أو تقضيني حقي " فقد صح في موضع الواو (إلى) فكانت بمعناها ومنه قول الشاعر :

لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى   فما انقادت الآمال إلاّ لصابر

أو إذا صح في موضعها (إلاّ) نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم ، أي إلاّ أن يسلم ، ومنه قول الشاعر:

وكنت إذا غمزت قناة قوم   كسرت كعوبها أو تستقيما .

أي : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ، ولا يجوز أن يكون التقدير : كسرت كعوبها إلى أن تستقيم ، لأن الكسر لا استقامة معه .

٣- **الموضع الثالث** : بعد (حتى) الجارة للمصدر المنسبك من (أن والفعل) نحو قوله تعالى " فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله " ، وقوله : " لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى " ، وليس النصب بحتى نفسها خلافا للكوفيين ولا يجوز إظهار (أن) بعدها في شعر ولا نثر إلا شذوذا .

ويشترط لإضمار أن بعدها : -

أن يكون الفعل مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها سواء كان :

أ - مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم نحو قوله تعالى : " حتى يرجع إلينا موسى " ، وقوله : " فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء " وكقولك - وأنت في الطريق إلى البيت - لأسيرنّ حتى أدخل البيت .

ب - أو مستقبلاً باعتبار ما قبلها من غير اعتبار من التكلم ، ومنه قوله تعالى : " وزلزلوا حتى يقول الرسولُ والذين آمنوا معه متى نصر الله " في قراءة من نصب (يقول) ، فإن قول الرسول " اليسع " والمؤمنين معه " متى نصر الله " مستقبل بالنسبة بالنظر إلى ما قبل (حتى) وهو(الزلزال) ، لا بالنظر إلى زمن الإخبار ، فإن الله قص علينا ذلك بعدما وقع عن طريق الأمين جبريل بالوحي على رسولنا محمد عليه الصلاة والسلام .

رفع المضارع بعد حتى : -

يرفع المضارع بعد (حتى) بثلاثة شروط :-

الأول : أن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال .

الثاني : أن يكون مسببا عما قبلها .

الثالث : أن يكون فضلة لا عمدة في الكلام - أي مستغن عنه - وذلك بأن يكون الكلام تم قبلها وليس محتاجا لما بعدها ومن ذلك : سرت حتى أدخل البلدة - إذا قلت ذلك وأنت في حال الدخول - وكذلك (شربت الإبلُ حتى يجيءَ البعيرُ يجرُّ بطنه) ، أي حتى حالة البعير أنّه يجيء يجر بطنه ، وكذلك " مرض زيد حتى لا يرجونه " أي حتى حالة أنهم لا يرجونه الآن .

ومن ذلك قوله تعالى : " وزلزلوا حتى يقول الرسولُ " على قراءة نافع ، فإنه على تقدير اتّصاف الرسول والمؤمنين معه بالقول وقت نزول جبريل بالآية

فهو حال تأويلا فيرفع الفعل وجوبا لتأويله بالحال ، ومن ذلك : سرتْ حتى أدخلْ البلدة ـ إذا قلت ذلك بعد الدخول وقصدت حكاية الحال الماضية واستحضار الصورة ـ .

ويظهر مما سبق : أن في الآية : " وزلزلوا حتى يقول الرسول " وجهين :[١]

الأول : النصب على التأويل بالمستقبل بأن يقدر اتصاف الرسول ومن معه من المؤمنين وقت نزول جبريل بالآية بالعزم على القول في المستقبل .

الثاني : الرفع على التأويل بالحال بأن يقدر اتصافهم وقت نزول جبريل بالآية بالقول ، أي حتى حالهم الآن أنهم يقولون : متى نصر الله .

ويمتنع الرفع ويجب نصب ما بعد حتى في :

١. لأسيرنَ حتى تطلع الشمس ، لفقد السببيّة الشرط الثاني لأن طلوع الشمس ليس مسببا عن السير ولا متوقفا عليه .
٢. ما سرت حتى أدخل البلدة ، لانعدام السببية ، فإن دخول البلدة متوقف على السير ، والسير منتف هنا .
٣. أسرت حتى تدخلها ؟ فإن السير المسئول عنه مشكوك في وقوعه ومنتف فإذا انتفى السبب إنتفى المسبب عنه .

ويجوز الرفع والنصب في :

١. أيّهم سار حتى يدخلها ؟ فإن السير واقع ، وإنما المشكوك فيه والمسئول عنه هو عين الفاعل فالدخول متحقق ، فالسببيّة موجودة فيجوز الرفع ، والدخول مستقبل بعد السير فيجوز النصب .

---

[١] انظر دراسات في النحو لشبانه ١٠٩- ١١١ .

٢. وكذلك في قولك : متى سرت حتى تدخل البلدة ؟ فالسير حاصل ومتسبب في الدخول ، ولكن الشك في زمن السير .

ويجب النصب ويمتنع الرفع في :

١. سيْري حتى أدخلها ، لأن في الرفع جعل ما بعد حتى مستأنفا ومقطوعا عما قبله ، والمبتدأ هنا (سيري) مفتقر إلى خبر ، ولن يتأتى ذلك إلا بتقدير (حتى) جارة للمصدر المؤول من (أن) والفعل ، والجار والمجرور حينذاك هو الخبر .

٢. كان سيري أمس حتى أدخلها :

أ . إن أعربت (أمس) ظرفا كانت الجملة مفتقرة إلى خبر (كان) ، وكان ما بعد (حتى) عمدة لا فضلة ، فيجب نصب ما بعد (حتى) لتكون شبه الجملة هي الخبر هذا إن قدرت كان ناقصة .

ب. أما إن قدرت كان تامة أو قدر الظرف (أمس) خبرا جاز الرفع ، لكون ما بعد (حتى) فضلة .

الموضع الرابع والخامس لنصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وواو المعيّة وجُمعا هنا ، لأن شرط النصب بعدهما واحد وهو :

١. أن يكونا مسبوقين بنفي محض أو طلب محض بغير اسم الفعل .

٢. أن تكون الفاء للسببية والواو للمعيّة .

أما الطلب فيشمل الأمر والنهي والدعاء والعرْض والتحضيض والتمني والاستفهام ويأخذ حكم الطلب "النفي" : فإنه يشبهه :

١. فمثالهما بعد النفي المحض : " لا يُقضى عليهم فيموتوا " وقوله : " ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين " .

٢. وبعد التمني : " ياليتني كنت معهم فأفوز " " يا ليتنا نُردّ ولا نكذب " ،
وبعد النهي : " ولا تطغوا فيه فيحلّ عليكم غضبي " وقول الشاعر :

لا تنه عن خُلق وتأتي مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم

وبعد الأمر قول الشاعر :

يا ناقُ سيري عنقا فسيحا   إلى سليمان فنستريحا

وقوله : فقلت ادعي وادعُو إنّ أندى   لصوت أنْ ينادى داعيان

٣. وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى : " ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشيّ يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء، وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين " فقد تقدم الطلب (لاتطرد) وجاء بعده النفي (ما عليك) وكل منهما يريد جوابا ، وجاء جواب النفي أولا وهو (فتطردهم) ، وجاء جواب النهي ثانيا وهو (فتكون) ونصب الجواب في كل منهما بعد فاء السببيّة .

واشترطنا للنصب محضية النفي والطلب :

(أ) فلو لم يكن النفي محضا كالنفي التالي استفهاما يراد به التقرير كما في قولك : ألم تأتني فأحسنُ إليك ، وجب الرفع .

(ب) وكما في النفي المتلوّ بنفي ، فدخول النفي على النفي يرفعه ، فإن نفي النفي إيجاب ويتمثل هذا في : ماتزال تأتينا فتحدثنا ، وجب الرفع أيضا .

(جـ) وكالنفي المنتقض بإلاّ في نحو : ما تأتينا إلاّ فتحدثنا .

وشرط الطلب : أن يكون بصيغة الفعل ، فلا يكون باسم الفعل ، ولا بما لفظه الخبر .

وشرط الفاء : دلالتها على السببيّة **والواو** على المعيّة .

١ - أما العاطفة نحو قوله تعالى : " ولا يؤذن لهم فيعتذرون "

٢ - والاستفهامية نحو قول الشاعر : ألم تسأل الربعَ القواء فينطقُ .
فيرتفع الفعل بعدهما ، فالفاء في الآية لعطف الفعل بعدها على لفظ ما قبلها ، والمعطوف شريك للمعطوف عليه فوجب الرفع ، والفعل داخل في سلك النفي السابق ، فكأنه قال : ولا يؤذن لهم فلا يعتذرون ، فإن الاعتذار مترتب على قبول الإذن لا نفيه فلا سببيّة هنا بين الثاني والأوّل ، أما البيت فإن الفاء لاستئناف جملة جديدة ، فالاستفهام غير حقيقي ، وإنما للتقرير لدخوله على النفي ، ولو فرضنا الفاء عاطفة لوجب الجزم ، لأن الفعل قبلها مجزوم بلم فلابد من الاشتراك في الحكم الإعرابي ، ولو جعلناها للسببيّة لكان النطق مترتبا على عدم السؤال ، والمعنى غير ذلك ، وإنما المراد استئناف جملة جديدة بعد انقضاء الجملة السابقة والمعنى : فهو ينطق .

٣ **وأما قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن** ، فإنه يجوز فيه ثلاثة معان :
(أ) فإن أردت مشاركة الثاني (وتشربْ) للأول في النهي جزمته ، وكانت الواو عاطفة والنهي عن كل واحد منهما فكأنك قلت لا تفعل هذا ولا هذا .
(ب) وإن أردت النهي عن الجمع بينهما في وقت واحد كانت الواو للمعيّة وانتصب الفعل بأن مضمرة بعد واو المعيّة المسبوقة بالنهي ، وكأنك قلت : لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن في وقت واحد .
(جـ) وإن أردت النهي عن الأول فقط ، وهو عدم أكل السمك وأبحت الثاني ، فلا علاقة للثاني بالأول في مفهوم النهي كانت الواو استئنافية لحكم جديد ويرتفع الفعل بعدها وكان المعنى : أنهاك عن أكل السمك ولك شربُ اللبن .

إلحاق الكسائي في جواز النصب بالأمر ما دلَّ على معناه

لم يشترط الكسائي في الأمر أن يكون محضا بصيغة الفعل :

١. فأجاز النصب بعد الفاء المسبوقة باسم فعل نحو : نزال فنكرمك .

٢. وكذلك بعد الخبر إذا كان معناه الطلب نحو : حسبُك حديث فينام الناسُ والمعنى : اكتف

إلحاق الفرّاء للترجي بالتمني في نصب المضارع بعد الفاء

ألحق الفرّاء الترجّي بالتمني في نصب المضارع المقرون بالفاء بأن مضمرة وجوبا ، مستدلا بقراءة حفص " لعليَّ أبلغ الأسباب أسباب السموات والأرض فأطّلع .. " .

ومذهب البصريين : أن الترجّي ليس له جواب منصوب .

وتأوّلوا قراءة النصب بأن :(لعلّ) أشربت معنى (ليت) لكثرة استعمالها في توقع المرجوّ ، وتوقع المرجوّ ملازم للتمنّي .

حكم الفعل المضارع بعد الطلب وسقوط الفاء

(١) إذا سقطت الفاء بعد الطلب فإذا قصد بالفعل الجزاء جزم الفعل :

أ - جواباً لشرط مقدر .

ب - أو في جواب الطلب لتضمّنه معنى الشرط .

واستحسن ابن هشام الرأي الأول وضعّف الثاني بقوله[1] : " جزم الفعل جوابا لشرط مقدر لا للطلب لتضمنه معنى الشرط خلافا لزاعمي ذلك ، مثال ذلك قوله تعالى : " قُلْ تعالوْا أتْلُ " تقدم الطلب ، وهو (تَعالوْا) وتأخر المضارع المجرد من الفاء ، وهو (أتْلُ) ، وقصد به الجزاء ، إذ المعنى : تعالوْا فإن تأتوا أتْلُ عليكم ، والتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ، فلذلك جزم ، وعلامة جزمه حذف آخره ، وهو الواو ، ومثله قول الشاعر :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

و(نبك) جزم في جواب شرط مقدر ، وقد تقدمه الطلب وهو (قفا) والتقدير : قفا فإن تقفا نبك .

(٢) فلو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه .

أ) كقوله تعالى : " خُذْ من أموالهم صدقة تطهّرهم وتزكيهم بها " فـ(تطهّرهم) باتفاق القراء ، وإن كان مسبوقا بالطلب وهو (خذ) ليس مقصودا به معنى : إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنما أريد : خذ من أموالهم صدقة مطهرة ، فجملة (تطهرهم) صفة لصدقة ، يقول ابن هشام [2] : " ولو قريء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس " .

- ب) أما قوله تعالى : " فهبْ لي من لدنك وليّا يرثني " فإنه قريء بالرفع [3] وقرأ أبو عمرو والكسائي بالجزم .

---

[1] في أوضح المسالك ٣/١٧٩ .

[2] شرح قطر الندى وبل الصدى ٨٢ .

[3] غير أبي عمرو والكسائي من القراء السبعة .

- وحجة من رفع أنه جعل " يرثني " صفة لـ(وليّا) ، لأنه إنما سأل زكريا وليّا وارثا علمه ونبوّته ، وإنما اختاروا الرفع لأن (وليا) نكرة ، فجعلوا " يرثني " صفة كما تقول : أعرني دابة أركبها ، ولو كان الاسم معرفة لكان الاختيار الجزم كما قال : " فذروها تأكل " فالهاء معرفة ، فلا يجوز أن تجعل النكرة صفة للمعرفة [١] .

وحجة من جزم جعله للأمر ، وإنما صار جواب الأمر مجزوما ، لأن الأمر مع جوابه بمنزلة الشرط والجزاء ، والمعنى : هب لي وليا فإنك إن وهبته لي ورثني .

ويستحسن ابن هشام قراءة الرفع بكون الجملة (صفة) ولا يستحسن الجزم بجعله جوابا لفعل الأمر (هبْ) ، ويمكن أن نقدره مجزوما في جواب شرط مقدر في رواية الجزم ، ولا اعتراض حينذاك لابن هشام على تلك الرواية .

متى يصح الجزم في جواب النهي ؟
ومتى يجب الرفع ؟

١. لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرط إن في موضعه مقرون بـ (لا) النافية ، مع صحة المعنى .

أ) وذلك نحو قولك : لا تكفرْ تدخلْ الجنة ، ولا تدنُ من الأسد تسلمْ بالجزم .

ب) ووجب الرفع في قولك : لا تكفرْ تدخلُ النار ، ولا تدنُ من الأسد يأكلك

[١] انظر حجة القراءات لأبي زرعة ٤٣٨ .

وامتنع الجزم ، لأنه لا يصح أن يقال : إن لا تكفر تدخل النار ، وإن لا تدن من الأسد يأكلك .

جـ) أما جزم الفعل (يؤذ) في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " فلا يقربْ مسجدنا يؤذنا " ، فإنما جزم على إبدال (يؤذ) من (يقربْ) بإبداله منه بدل اشتمال لا على الجواب .

د) لماذا أجمع القراء السبعة على الرفع في قوله تعالى : " ولا تمنن تستكثرُ " وماذا تفعل بقراءة الحسن البصري (تستكثرْ) بالجزم ؟ [١]

(١) أجمع على الرفع : لأنه لا يصح أن يقال : " إن لا تمنن تستكثر " وليس هذا بجواب ، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن) فكأنه قيل : ولا تمنن مستكثرا .

(٢) أما قراءة الجزم فتحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون بدلا من (تمنن) كأنه قيل : لا تستكثر ، أي لا تر ما تعطيه كثيرا .

الثاني : أن يكون قدّر الوقف عليه ، لكونه رأس آية فسكّنه لأجل الوقف ، ثم وصله بنية الوقف .

الثالث : أن يكون سكّنه لتناسب رءوس الآي ، وهي : فأنذر ، فكبر ، فطهرْ ، فاهجر .

ولم يشترط الكسائي لصحة الجزم تقدير (إن لا) .

---

[١] يراجع شرح قطر الندى لابن هشام ٨٢،٨٣ .

لا يشترط لجزم المضارع في جواب الطلب أن يكون محضاً

١. إنما اشترطت المحضيّة لنصب المضارع بعد الطلب بأن مضمرة بعد فاء السببيّة وواو المعيّة .

٢. فإذا سقطت الفاء جزم المضارع في جواب الطلب ، ولا يشترط حينذاك أن يكون الطلب بصيغة فعل الأمر ، بل يجوز أن يكون بصيغة اسم الفعل ، فتقول : (صهْ نكرمْك ، ونزال نحدثْك ، ومكانك تحمدي) وأيضاً يجوز الجزم إذا كان المتقدم خبرا ولكن يراد به الطلب ، ومن ذلك قول العرب : اتّقى الله امرؤ فعل خيراً يُثبْ عليه ، بجزم (يثبْ) ، لأن (اتقى) و (فعل) وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن معناهما الأمر (الطّلب) ، والمعنى : ليتق الله امرؤ ولْيفعل خيرا .

وكذلك قول الله تعالى : " هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون * يغفرْ لكم "، فجزْم (يغفرْ) ، لأنه جواب لقوله تعالى : "تؤمنون ..... " و " تجاهدون ... " ، لكونه في معنى : (آمنوا) و(جاهدوا) ، وليس جواباً للاستفهام ، لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة ، بل على الإيمان والجهاد [١] .

---

[١] انظر شرح قطر الندى وبل الصدى ٨١ .

نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً

ينصب بأن مضمرة جوازا في خمسة مواضع بعد خمسة أحرف :

الموضع الأول : أن يقع الفعل المضارع بعد لام الجر - وذلك :

(أ) إذا لم يسبقها كون ناقص منفي ، ولم يقترن الفعل بـ(لا) نحو قوله تعالى : "وأمرت لأن أكون أوّل المسلمين" [1] ، فقد أتى الفعل منصوباً بأن مضمرة مرّة ، وظاهرة مرّة أخرى ، فدل ذلك على أن الإضمار جائز لا واجب .

(ب) أما إن كانت اللام للجحود فالإضمار واجب ، وقد سبق الحديث عنها .

(جـ) وإن كان الفعل مقرونا بـ(لا) النافية نحو قوله تعالى : " لئلا يكون للناس على الله حجةٌ " أو زائدة كقول الله تعالى : " لئلا يعلم أهل الكتاب " ، كان إظهارها واجبا وإضمارها ممتنعا .

والحاصل : أنّ لـ(أنْ) بعد اللام ثلاث حالات :

١. وجوب الإضمار بعد لام الجحود .

٢. وجوب الإظهار إذا اقترن الفعل بـ(لا) .

٣. جواز الأمرين ، وذلك إذا لم تكن اللام للجحود ، ولم يقترن الفعل بـ(لا) .

المواضع الأربعة الباقية الحروف الأربعة التي ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة جوازا هي: أو ، والفاء ، والواو ، وثم ، وذلك إذا كان : العطف على اسم خالص من التقدير بالفعل : مثال النصب بعد (أو) قوله تعالى : " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلاّ وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا "

---

[1] سبق أن ذكرنا أنواعا وأمثلة لهذه اللام عند الحديث عن لام الجحود التي تضمر (أن) بعدها وجوبا ، وقلنا أن هذه اللام الجارة قد تكون للتعليل أو للعاقبة أو زائدة ، ومثلنا لكل نوع فلتنظر هناك .

فنصب (يرسل) في قراءة غير نافع ، وذلك بإضمار (أنْ) والتقدير : أو أن يرسل ، وأن والفعل معطوفاً على (وحياً) ، و(وحياً) ليس في تقدير الفعل ولو أظهرت لجاز .

ومثال ذلك بعد (الواو): قول ميسون زوج معاوية :

ولبس عباءة وتقرّ عيني   أحبُّ إليّ من لبس الشفوف

والتقدير : ولبس عباءة وأن تقر عيني ، فالمصدر المؤول من (أن) والفعل معطوف على المصدر الصريح (لبس) فكأنها قالت : للبس عباءة وقرة عيني

ومثال ذلك بعد (الفاء) قول الشاعر :

لولا توقع معترّ فأرضيه   ما كنت أوثر أترابا على ترب [1]

و(نصب) المضارع (أرضيــ..) بأن المضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة ، وقد سبق ذلك باسم خالص من التقدير وهو (توقع) المصدر ، فعطف المصدر المؤول من (أن والفعل) على المصدر الصريح ، فكأنه قال : لولا توقع معتر فارضاؤه .

ومثال ذلك بعد (ثم) قول الشاعر :

إني وقتلي سليكا ثم أعقله   كالثور يضربُ لما عافت البقر [2]

---

[1] المعترّ :الفقير المتعرض للسؤال ، أوثر : أقدم ، الأتراب : جمع ترب وهو المساوي في العمر .

[2] كانت العرب إذا رأت البقر قد عافت ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه ، فترد البقر حينئذ الماء ، ولا تمتنع منه ، فرارا من أن يلحقها الضرب ، وإنما عدلوا عن ضرب البقر إلى ضرب الثور لضعفها بخلاف الثور ، و(سليك) اسم لشخص ، (أعقله) أدفع ديته للعاقلة ؛ أي مستحقي الدية .

فنصب المضارع (أعقل) بأن مضمرة جوازا بعد (ثم) لسبقه باسم خالص من التقدير بالفعل وهو المصدر الصريح (قتلي) وعطف عليه المصدر المؤول من (أن) والفعل فكأنه قال : إني وقتلي سليكاً ثم إعقالي له ، فإن كان المعطوف عليه اسما في تأويل الفعل وجب رفع المضارع بعد العاطف كما في الوصف الواقع صلة للألف واللام ، فيرفع الفعل بعده مثل قولهم : الطائر فيغضب زيد الذباب ، فإن المعطوف عليه (الطائر) في تأويل الفعل و(ال)اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل إعرابها إلى ما بعدها ، لكونها في صورة الحرف و(يغضب زيد) جملة معطوفة على صلة (ال) ، ولعطفها بالفاء لم تحتج إلى رابط ، وصح عطف الفعل على الاسم ، لأن الاسم هنا في تأويل الفعل ، لكونه صلة الموصول (الذي يطير فيغضب زيد الذباب) .

والنصب بأن مضمرة في غير هذه المواضع العشرة السابقة :

– مواضع الإضمار وجوبا ، ومواضع الإضمار جوازا يكون شاذا ومن ذلك قول بعضهم : " تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه[1] وقولهم : خذ اللّصّ قبل يأخذك ، وقراءة بعضهم : " بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه " بفتح الغين

---

[1] هذا مثل عربي : يروى هكذا ، ويروى : (لأنْ تسمع بالمعيدي خير) ، ويروى : (تسمع بالمعيدي لا أن تراه) ، يروى لمن خبره خير من رؤيته ، قاله النعمان بن المنذر للصقعب بن عمرو النهدي ، كان يسمع بذكره فيستعظمه ، فلما رآه اقتحمته عينه . وله وجهان في الرفع : أحدهما : أن تنزل الفعل مع (أن) المطروحة منزلة المقدر ، كأنه قيل : سماعك ، الثاني : أن تجعل الفعل نفسه كأنه المصدر ، وفي قصة المثل روايات كثيرة متعددة ، انظر المستقصى للزمخشري ٣٧٠/١ ، ومجمع الأمثال للميداني ١٢٩/١ ، وقيل في حذف (أن) هنا : أن الذي حسّن حذفها وجودها في رواية أخرى (أن تسمع) .

فلا يقاس عليه ، وقراءة الحسن : " أفغير الله تأمروني أعبد " بفتح الدال فهذه كلها مسموعة ولا يجوز القياس عند البصريين .

وخلاصة حكم إضمار (أن) بعد (الفاء والواو) أن لها حالتان :

(١) الحالة الأولى : وجوب الإضمار بعدهما ، وذلك إذا كانت الفاء للسببيّة ، والواو للمعيّة ، بشرط أن يسبقهما نفي أو طلب محضين .

(٢) الحالة الثانية : جواز إضمار (أن) وجواز إظهارها بعدهما ، وذلك إذا عطف المصدر المؤول من (أن) والفعل على مصدر صريح وهو المقصود بقولهم : اسم خالص من التأويل بالفعل ، **ويشاركهما** في الإضمار جوازا : (أو) و (ثم) ، فالحروف الأربعة تشترك في الإضمار جوازا في هذا الموضع

جوازم المضارع

ما يجزم المضارع نوعان :

أولهما : ما يجزم فعلاً واحداً ، وهو أربعة :

أحدها : لا : الطلبية ، وهي : الدالة على النهي ، كقوله تعالى : " لا تشرك بالله " ، أو الدعاء نحو : ربنا لا تؤاخذْنا

١- وجزمها فعلي المتكلم مبنيين للفاعل أي الفعل المبدوء بهمزة التكلم للمفرد أو نون التكلم لغير المفرد نادر كقول الشاعر :

" لا أعرفنْ ربربا حورا مذامعها "

لأن أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر (لا أعرفنْ) ، وقول الشاعر :

" إذا خرجنا من دمشق فلا نعُدْ "

و(نعُدْ) للمتكلم ومعه غيره .

٢- ويكثر عندما يكون الفعل للمتكلم ولكن بالبناء للمجهول نحو : لا أُخْرَجْ ولا نُخْرَجْ ، لأن المنهي غير المتكلم .

ثانيها : اللام الطلبية : وهي الدالة على الأمر نحو : " لِيُنْفِقْ ذو سَعَةٍ من سعته " أو على الدعاء نحو : " ليقْض علينا ربُك " .

١- وجزمها فعلي المتكلم مبنيين للفاعل قليل نحو : " قومُوا فلأُصلّ لكم " ، "ولنحمل خطاياكم "

٢- وأقل منه جزمها فعل المخاطب نحو قوله تعالى : " فبذلك فلتفرحوا " في قراءة ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " لتأخذوا مصاقكم " والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر

الثالث والرابع : (لم) و (لمّا) نحو قوله تعالى : " لم يلدْ ولم يولدْ ، ولم يكن له كفوا أحد "، ونحو : " بل لمّا يذوقوا عذاب " .

أ - ويشتركان في أربعة أمور :(١) الحرفية ، (٢) النفي ، (٣) الجزم ، (٤) وقلب زمانه إلى المضيّ .

ب - (١) وتنفرد (لم) بمصاحبة الشرط نحو:" وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ".

(٢) وبجواز انقطاع نفي منفيّها، ولذلك يجوز لك أن تقول : " لم يكن ثم كان وامتنع في (لمّا) ".

جـ - وتنفرد (لمّا) :(١) بجواز حذف مجزومها نحو : قاربت المدينة ولمّا ، أي ولما أدخلها، أما ورود ذلك في (لم) في قول الشاعر :

" يوم الأعازب إن وُصلتَ .. وإن لم "

؛ أي إن لم تصل فضرورة .

(٢) وبتوقع ثبوت منفيها نحو قوله تعالى :" ولمّا يدخل الإيمـان فـي قلوبكـم "، ولذا لم يجز لك أن تقول : لمّا يجتمع الضدّان، لأن الضدّان لا يجتمعان أبداً ، ولما فيها توقع حدوث ما كان منفياً .

ما يجزم فعلين

أدوات الشرط الجازمة

ما يجزم فعلين يطلق عليه تسمية "أدوات الشـرط" ، وسميت بذلـك لأن الفعـل الأول وهو الشرط ، وسمي بذلك لأن وجوده علامة لوجـود جوابـه ، ومعنـى الشرط العلامة والأمارة ، ومنه أشراط الساعة ، أي علاماتها ، قال الله تعالى : " فقد جاء أشـراطها " ، والفعـل الثـاني يسـمى جـزاء ، لأنـه مسبّب ونتيجـة للأول .

وتنقسم أدوات الشرط إلى ستة أقسام بحسب معانيها [١] :

الأول : ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو : (إن) و (إذ ما) ، قال الله تعالى : " وإن تعودوا نعُدْ " وتقول : " إذ ما تقُمْ أقُم " .

الثاني : ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمّن معنى الشـرط وهـو : (مـن) نحو قوله تعالى : " من يعمل سوءًا يُجْز به " .

الثالث : ما وضع للدلالة على ما لا يعقـل ، ثـم ضمـن معنـى الشـرط وهـو : (ما) و(مهما) نحـو قوله تعالى : " وما تفعلوا من خير يعلمه الله " ، "مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين " .

---

[١] انظر شرح شذور الذهب ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

الرابع : ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو : (متى) و (أيّان) كقول الشاعر :[١]

أنا ابن جلا وطلاّع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفوني

وقوله : أيان نؤمنك تأمن غدرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا [٢]

الخامس : ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو ثلاثة : أين ، وأنّى ، وحيثما ، كقوله تعالى : " أينما تكونوا يدرككم الموت " ، وقول الشاعر :

خليليّ أنـّى تأتياني تأتيا   أخا غير ما يرضيكما لا يحاول[٣]

وقوله : حيثما تستقم يقدر لك   الله نجاحا في غابر الأزمان[٤]

السادس : ما هو متردد بين الأقسام الأربعة وهو (أي) ، فإنها بحسب ما تضاف إليه ، فهي في قولك : "أيّهم يقم أقم معه" ، من باب (منْ) ، وفي قولك "أيَّ الدوابَّ تركبْ أركبْ معك" من باب (ما) وفي قولك : "أيَّ يوم تصمْ أصُمْ" من باب (متى) ، وفي قولك : "أيَّ مكان تجلسْ أجلسْ" من باب (أين) .

أما أقسامها باعتبار نوعها فتنقسم إلى أربعة أقسام :

١. حرف بالإجماع واتفاق النحويين وهو : (إن) .

---

[١] الشاهد : متى أضع العمامة تعرفوني ، متى : جازمة ، وجعل شرطها (أضع) وجزاؤها (**تعرفوني**) وهو مجزوم بحذف النون أما النون الموجودة فهي نون الوقاية .

[٢] أيان نؤمنك تأمن : أداة الشرط وفعله وجزاؤه ، وهذا محل الشاهد .

[٣] الأداة : أنّى وفعل الشرط (تأتيا) وجوابه (تأتيا) أيضا .

[٤] الأداة : حيثما وفعل الشرط (تستقم) وجوابه (يقدر) .

٢. حرف عند سيبويه والجمهور ، وهو : إذ ما ، وذهب المبرد وابن السرّاج والفارسي إلى أنها اسم ، ولكل حجته[1] .

٣. اسم باتفاق ، وهو : من ، ما ، أيّ ، أين ، أيّان ، وحيثما .

٤. اسم على الأصح وهو(مهما) والدليل على ذلك قوله تعالى : "مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين" ، فعاد الضمير المجرور عليها ، ولا يعود الضمير إلا على اسم .

حكم اتصال (ما) بها

تنقسم هذه الأدوات من حيث اتصالها بـ(ما) وعدمه إلى ثلاثة أقسام :

١. قسم لا يجزم إلا مقترنا بها وهو : (حيث) و (إذْ) .

٢. قسم لا يجوز اقترانه بها وهو : (من) و (ما) و(مهما) و(أنّى) .

٣. قسم يجوز فيه الأمران وهو : (إن) و(أيّ) و(متى) و(أين) و(أيّان) .

---

[1] ذكرت حجة كل من الفريقين في كتب كثيرة ، والحجة مبسّطة وميسّرة بلا تطويل في كتاب شرح القطر لابن هشام صـ ٣٧ .

إعراب أسماء الشرط

أسماء الشرط من المبنيات لتضمنها معنى حرف الشرط (إن) إلا (أيًا) فإنها معربة ، وذلك لملازمتها للإضافة فخرجت بذلك عن شبه الحرف ، ولذا أعربت ،

وإعرابها على النحو التالي :

(١) إن دلت على زمان أو مكان كانت في محل نصب بفعل الشرط التام دل على حدث وزمن نحو : متى تَقُمْ أَقُم ، وأما إن كان فعل الشرط ناقصا ـ دل على زمن ـ كان الناصب لمحل اسم الشرط هو الخبر نحو قوله تعالى :"أينما تكونوا يدرككم الموت " .

(٢) إن دلت الأداة على حدث محض مجرد من الزمان فهي مفعول مطلق نحو : أيّ إخلاص تقدمه لبلدك تحمد عليه .

(٣) إن لم تكن دالة على الزمان والمكان ولا على الحدث ، بأن كانت دالة على ذات فإن :

١- كان فعل الشرط لازما لا يحتاج لمفعول ، أعربت في محل رفع مبتدأ نحو "من يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة ".

٢- وإن كان فعل الشرط متعديا فإن كان :

أ - مستوفيا مفعوله أعربت الأداة مبتدأ أيضا نحو قوله تعالى :"من يعمل سوءًا يُجز به".

ب - وإن كان فعل الشرط متعديا ، ولم يستوف مفعوله كانت الأداة مفعولا به مقدما لفعل الشرط نحو قوله تعالى :"وما تفعلوا من خير يوفَّ إليكم ".

جـ - وإن كان فعل الشرط متعدياً ، وسلط على ضميرها ، أو ملابسه جاز في الأداة أن تكون :

١- مفعولاً لفعل محذوف يفسره فعل الشرط .

٢- أو مبتدأ خبره ما بعده .

(٤) إن كان اسم الشرط واقعا بعد حرف جر أو مضاف ، كان في محل جر بذلك الحرف أو بالإضافة نحو: عمّا تسألْ أسألْ ، كتاب من تقرأ أقرأ .

وخلاصة ما تقدم :

١- أن ما دل على الظرف من أدوات الشرط لا يقع مبتدأ .

٢- والذي يقع مبتدأ ومفعولاً به إنما هو (من، ما، مهما) إذا لم يرد بها الحدث و(أي) إذا أضيفت لغير ظرف أو مصدر .

٣- والذي يقع مفعولا مطلقا هو :١- (أي) إذا أضيفت إلى مصدر .

٢- (ما) ، (مهما) إذا أريد بهما الحدث .

أقسام الشرط والجزاء
من حيث نوع كل منهما

يأتي فعلا الشرط والجزاء بحسب نوع الفعل لكل منهما على أربعة أقسام :

القسم الأول : أن يكونا مضارعين ومنه قول الله تعالى : "وإن تعودوا نعُدْ ".

القسم الثاني : أن يكونا ماضيين نحو قوله تعالى: "وإنْ عُدتّم عدْنا ".

القسم الثالث : أن يكونا ماضياً فمضارعاً نحو قوله تعالى " من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها".

القسم الرابع : أن يكونا مضارعاً فماضياً وهو قليل الإستعلام نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما

تقدم من ذنبه " ، ومنه قولـه تعـالى : "وإن نشـأ ننـزل عليهـم مـن السـماء آيـة فظلت أعناقهم لها خاضعين ".

- وهذا القسم الأخير أجازه الفرّاء فى الاختيار وتبعه ابن مـالك وخصـه سيبويه والجمهور بالضرورة كقول الشاعر :

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا   ملأتم أنفس الأعداء إرهابا

حكم المضارع المسبوق بفعل شرط
ماض لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط

١- رفع الجواب المسبوق بماض ، او بفعل منفى بـ(لم) قويّ نحو قول الشاعر

وإن أتاه خليل يوم مسألة   يقولُ :لاغائبٌ مالي ولاحرمُ[١]

واستحسنه ابن مالك حيث يقول :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن

أ - والذى حسن ذلك أن الأداة لما لم تعمل فى لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل فى الجواب مع بعده .

ب - وهذا الرفع عند سيبويه على تقدير حذف الجواب ، والمرفوع المذكور دليل .

جـ - وعند المبرد أن الرفع على تقدير الفاء ، ومعنى ذلك أن الفعل المرفوع فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف مقرون بالفاء ؛ أى فهو يقول .

٢- ورفع الجواب فى غير ذلك ضعيف كقوله :

فقلت تحمّلْ فوق طوقك إنها   مطبّعة من يأتها لايضيرها[٢]

وعليه قراءة طلحة بن سليمان : " أينما تكونوا يدرككُم الموت " .

---

[١] الشاهد : رفع جواب الشرط (يقول) لكون الشرط ماضياً (أتاه) .

[٢] الشاهد : رفع جواب الشرط (لايضيرها) ، وهو جواب لشرط غير ماض ولامضارع منفى بـ(لم) ، وهو ضعيف .

اقتران جواب الشرط بالفاء

أ - يشترط فى الشرط أن يكون فعلاً غير طلب ولاجامد ، ولامقرون بتنفيس ولابقد ولا بنفي غير (لا) و(لم) مع المضارع .

ب - وأما الجواب فشرطه الإفادة ، فلايجوز : إن يغبْ محمد يغبْ ، والأصل فيه : أن يكون فعلا صالحا للشرط .

جـ - فإن لم يكن صالحا للشرط وجب اقترانه بالفاء ، وينحصر ذلك فى سبعة مواضع :

مواضع اقتران جواب الشرط بالفاء :

الموضع الأول : أن يكون الجواب جملة اسمية نحو قوله تعالى :"وإن يمسسك الله بخير فهوعلى كل شئ قدير " .

الموضع الثانى : أوجملة طلبيّة ؛ أى فعليّة فعلها طلبي ومنه قول الله تعالى :" قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله " .

الموضع الثالث : أو جملة فعلية فعلها جامد نحو قوله تعالى : " إن ترن أنا أقلّ منك مالا وولدا فعسى ربى ...." .

الموضع الرابع : أوجملة فعلية فعلها مقترن بقد نحو قوله تعالى :" قالوا : إن يسرقْ فقد سرق أخٌ له من قبل " .

الموضع الخامس : أو جملة فعلية فعلها مقرون بحرف تنفيس وهو السين أو سوف ومنه قول الله تعالى :"وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله " .

الموضع السادس : أوجملة فعلية فعلها منفى بـ(لن) نحو قوله تعالى " وما تفعلوا من خير فلن تكفروه " .

الموضع السابع : أو منفى بـ(ما) نحو قوله تعالى : " وإن لم تفعل فما بلغت رسالته " .

حذف فاء الجواب فى الضرورة

قد تحذف الفاء فى الضرورة الشعرية ومن ذلك قول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها   والشرّ بالشر عند الله مثلان[١]

نيابة إذا الفجائية عن الفاء

يجوز أن تغنى " إذا " الفجائية عن الفاء :

١- إن كانت الأداة (إن) .

٢- وكان الجواب جملة اسمية غير طلبية نحو قوله تعالى : " وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون " .

حكم المضارع المقرون بالفاء أوالواو المسبوق بجملتى الشرط والجواب

إذا جاء فعل مضارع مقرون بالواو أوالفاء وقد استوفى الشرط جوابه جاز فى ذلك الفعل المقرون بالواو أوالفاء ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : الجزم عطفاعلى الجواب .

الوجه الثانى : الرفع علىالاستئناف .

---

[١] وقع جواب الشرط جملة اسميّة ، وكان اقترانه بالفاء هو القياس ، ولكن ترك الشاعر الفاء حين اضطرّ للمحافظة على سلامة الوزن العروضي للبيت .

الوجه الثالث : النصب بأن مضمرة بعد الفاء أو الواو وجوباً ، ومن ذلك قوله تعالى " وإن تبدوا ما فى أنفسكم أوتخفوه يحاسبكم به الله فيغفر " ، وقوله تعالى "ومن يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فى طغيانهم يعمهون " برفع ونصب وجزم (يذر) ، وقوله تعالى " إن تبدوا الصدقات فنعما هى وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر ...." برفع ونصب وجزم (نكفر) وروى بالأوجه الثلاثة قول الشاعر :

فإن يهلك أبُوقابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام

حكم المضارع المقرون بالفاء أو الواو

إذا توسط الشرط والجزاءَ

إذا توسط المضارع المقرون بالواو أو الفاء بين الشرط والجواب جاز فيه وجهان :

الأول : الجزم بالعطف على الشرط المجزوم .

الثانى : النصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو أو الفاء .

والأول أحسن ، ولذلك قال ابن هشام : " الوجه الجزم " ثم قال عن الثانى : "ويجوز الجزم" ويمتنع الرفع ، إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب ، قال سيبويه [(١)] : " سألت الخليل عن قولك : إن تأتنى فتحدثنى أو وتحدثنى بالنصب قال : هذا يجوز والوجه الجزم " ومما جاء بالنصب قول الشاعر :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولايخش ظلما ما أقام ولا هضما[(٢)]

متى يجوز حذف الشرط أو الجواب ؟

(١) يجوز حذف الشرط إن :

١- علم الشرط .

[(١)] انظر الكتاب لسيبويه ج٣ ص٤٨ تحقيق عبد السلام هارون وفيه كلام كثير وتعليل لكل وجه فلينظر هناك .

[(٢)] الشاهد قوله " ويخضع " حيث أتى المضارع مقرونا بالواو متوسطا جملتي الشرط والجواب منصوبا ، والوجه الجزم .

٢- وكانت الأداة (إن) مقرونة بـ(لا) ومن ذلك قول الشاعر :

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعل مفرقك الحسام[1]

؛ أى : وإلاّ تطلقها يعلُ

(٢) **ويجوز حذف الجواب** : إن علم ، ومنه قول الله تعالى : " فإن استطعت أن تبتغى نفقاً فى الأرض أو سلماً فى السماء " ، فـ(استطعت) فعل الشرط وحذف جوابه لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : فافعل ، والمعنى : إن استطعت منفذا تحت الأرض تنفذ فيه فتطلع لهم بآية أو سُلما تصعد به إلى السماء فتنزل منها بآية فافعل .

(٣) **ويجوز حذفهما معاً وإبقاء الأداة** كقول النمر بن تولب :

فإن المنيّة من يخشها ... فسوف تصادفه أينما

؛ أى : أينما يذهب تصادفه .

متى يجب حذف جواب الشرط ؟

١- إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى نحو: أنت ظالم إن فعلت ؛ أى : فأنت ظالم .

٢- إن كان الدال على جواب الشرط ما تأخر من جواب قسم سابق عليه نحو قوله تعالى : " لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا "، فجملة (لايأتون) جواب القسم السابق على الشرط والدال على القسم اللام فى (لئن)لأنها موطئة لقسم قبلها ، وجواب الشرط محذوف وجوباً استغناء عنه بجواب القسم .

---

[1] الشاهد حذف الشرط بعد (إن) المقرونة بـ(لا) وعلم الشرط من سياق الشطر الأول .

متى يجب إغناء جواب الشرط عن جواب القسم ؟ ومتى يجوز ذلك ؟

١. يجب إغناء جواب الشرط عن جواب القسم إن اجتمعا وتقدم الشرط على القسم نحو : إن تقم والله أقم .

٢. يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره إن تقدمهما ذو خبر نحو : زيد والله إن يقم أقم ، وجاز زيد و الله إن يقم لأقومنّ .

متى يمتنع جعل الجواب للشرط ؟

لايجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم إن لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز : والله إن قام زيد أقم ، وأجازَ ابن مالك والفراء ذلك وما استدل به من قول الشاعر :

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا   أصم فى نهار القيظ للشمس باديا[1]

فهو عند البصريين ضرورة ، أو اللام في (لئن) زائدة لاموطئة للقسم .

---

[1] الشاهد : به استدل ابن مالك والفرّاء على جواز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يسبقه ذو خبر (أصم) والجمهور حملوه على الضرورة أو زيادة (اللام) .

شرط مضى الشرط إن حذف الجواب جوازاً أو وجوباً

إن حذف جواب الشرط جوازا أو وجوبا اشترط في غير الضرورة مضى الشرط لفظا أومعنى ، فلا يجوز : أنت ظالم إن تفعل ، ولا : والله إن تقم لأقومن . وأما قول الشاعر :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربى أن بيتى واسع

فحذف الجواب مع كون الشرط مضارعا غير منفى بلم للضرورة الشعرية .

"لو" وأقسامها

لـ(لو) ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون مصدرية مرادفة لـ(أنْ) المصدرية فى المعنى والسبك وتختلف عنها فى أنها لاتنصب المضارع .

وأكثر وقوعها بعد : (ودّ) بلفظ الماضى أو (يودّ) بلفظ المضارع نحو قوله تعالى :" ودُّوا لو تدهن " ، وقوله تعالى " يود أحدهم لو يعمّر ألف سنة " ، والتقدير : الإدهان و التعمير ، ويقل وقوعها فى غير ذلك ؛ أى إذا لم تسبق بودّ أو يودّ .

ومن القليل قول قتيلة بنت الحارث [١] :

ما كان ضرّك لو مننت ، وربما　　منَّ الفتى وهو المغيظ المحنقُ

أثرها فيما بعدها :

(لو) المصدرية تشبه (أن) المصدرية فى أنها :

١- إذا وليها الماضى بقى علىّ مضيّه .

٢- إذا وليها المضارع تخلص للاستقبال .

ثانيها : أن تكون للتعليق فى المستقبل فترادف (إنْ) الشرطية فى معناها وأثرها فيما بعدها إلا أنها لاتجزم على الأصح :

(١) فإذا وليها الماضى أُوّل بالمستقبل أول بالفعل المستقبل فى المعنى كما أن (إن) كذلك نحو قوله تعالى :" وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديدا " أى إن شارفوا أن يتركوا .

---

[١] أتت (لو) مصدرية ولم تسبق بودّ أو يودّ ، وهذا استعمال قليل .

(٢) وإذا وليها مضارع تخلص للاستقبال نحو قول الشاعر [١] :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنـــــا ومن دون رمْسينا من الأرض سبسبُ
لظلّ صدى صوتى وإن كنت رمّة لصـوت صدى ليلى يهش ويطـــربُ

وقول الشاعر :

لايلفك الراجوك إلا مظهرا خلق الكرام ولوتكون عديما

ثالثها : أن تكون للتعليق فى الماضى وهو أغلب أقسام (لو) وهى مفيدة لثلاثة أمور : ١- الشرطية إيجاد علاقة السببيّة والمُسببيّة بين الجملتين .

٢- تقييد الشرطية بالزمن الماضى .

٣- الامتناع .

وقد اختلف النحاة فى إفادتها له على ثلاثة أقوال[٢] :

أحدها : أنها لاتفيده بوجه من وجهيـه قالـه "الشـلوبين" زعـم أنهـا لاتـدلّ علـى امتناع الشرط ولاامتناع الجواب .

ثانيها : أنها تفيد امتناع شرطها وامتناع الجواب جميعا .

ثالثها : أنها تقتضى امتناع شرطها دائما مثبتـا كـان أو منفيـا خلافـا للشـلوبين ولاتقتضى امتناع جوابها خلافا للمعربين .

(١) ثـم إن لـم يكـن لجوابهـا سـبب غـير ذلـك الشـرط : لـزم امتناعـه أيضـا لملازمته له شرعا ، أو عقلا أو عادة : فالأول نحو قوله تعـالى فـى بلعـم بـن

---

[١] الشاهد : قوله : (لو تلتقي) حيث وردت (لو) شرطية ، بدليل الإتيان لها بجواب هو قوله : (لظل صدى صوتي) ، وقد ولى (لو) الفعل المضارع ، وهو قليل .

[٢] هذه الأقوال بتفاصيلها منقولة من التصريح على التوضيح جـ٢ ، صـ ٢٥٦، ٢٥٧ .

باعوراء : " ولو شئنا لرفعناه بها " ، فلو هنا دالة علـى أن المشـيئة لرفـع هـذا المنسلخ منفيا إذ لاسبب للرفع إلا المشيئة ، وقد انتفت ، فيكون منفياً :

١ـ لأن انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة .

٢ـ كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبـوت المسـبب كذلـك لمـا بينهمـا مـن التـلازم الشرعى .

والثانى العقلى كقولك : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجـوداً ، فطلـوع الشمس سبب لوجود النهار ، وقد انتفى بدخول (لو) عليه فينتفى وجود النهـار ؛ لأن وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس ، وقد انتفى فيكون منفيـا ؛ لأن انتفاء السـبب المسـاوى يسـتلزم انتفـاء المسـبب لمـا بينهمـا مـن التـلازم العقلى .

والثالث ـ العادى ـ كقوله تعالى : " لـو كـان فيهمـا آلهـة إلا اللـه لفسـدتا "؛ أى السموات والأرض ففسادهما وهـو خروجهمـا عـن نظامهمـا المشـاهد مناسـب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند الحاكم من التمانع فى الشئ وعدم الاتفاق عليه ، فينتفى الفساد بانتفاء التعدد المفاد بـ(لو) نظرا إلى الأصل فيها ، وإن كان القصد من الآية العكس ، لأنهـا إنمـا سيقت لإثبـات الوحدانيـة ونفـى التعدد فوجب أن يقال : إن معناها انتفاء التعدد لانتفـاء الفسـاد لمـا بينهمـا مـن التلازم العادى .

(٢) وإن كان لجواب (لو) سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها :

١. امتناع جوابها ، ٢. ولا ثبوته .

ثم تارة يكون ثبوته بالأولى نحو : لو كانت الشمس طالعة بالفعل كان الضـوء موجودا فإنه لايلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء ، لاحتمال أن يكون بالسراج مثلا فإثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى .

ومنه الأثر المرويّ عن عمر رضى الله عنه : " نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه " فإنه لا يلزم من انتفاء (لم يخف) انتفاء (لم يعص) حتى يكون قد خاف وعصى ؛ لأن انتفاء العصيان له سببان :

أحدهما : خوف العقاب ، وهو وظيفة العوامّ .

والثانى :الإجلال والإعظام ، وهو وظيفة الخواصّ .

والمراد : أن صهيبا رضى الله عنه من قسم الخواصّ ، وأنه لو قدر خلوّه عن الخوف لم يقع منه معصية ، فكيف والخوف حاصل له .

وإنما لم تدل على انتفاء الجواب ههنا ، لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة ، إذ مفهوم الشرط من اقسام مفهوم المخالفة ، وفسر مفهوم المخالفة بأن يكون المسكوت عنه مخالفا لحكم المذكور إثباتا أو نفيا .

ومفهوم الموافقة بأن يكون المسكوت عنه موافقا فى الحكم المذكور، وفى هذا الأثر دلّ مفهوم الموافقة على عدم المعصية ، لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف ، فعند الخوف أولى ، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة .

وإذا كانت (لو) للتعليق فى الماضى ووليها مضارع أُوّل بالماضى نحو قوله تعالى : " لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتّم " أى لو أطاعكم لعنتم .

اختصاص (لو)

١- تختص(لو) مطلقاً شرطية أو مصدرية بالفعل على الأصحّ .

٢- ويجوز أن يليها قليلاً اسم مرفوع معمول لفعل محذوف وجوباً يفسّره مابعده كقول عمر لأبى عبيدة رضى الله عنهما : "لو غيرك قالها يا أبا عبيدة" وكقول الشاعر [١] :

أخِلاّى لو غير الحمام أصابكم عتبت ولكن ما على الموت مُعْتبُ

٣- تقع (أن) المشددة الموصولة بعدها كثيراً نحو قوله تعالى : "ولو أنهم صبروا " ، "ولو أنا كتبنا عليهم " ، "ولو انهم فعلوا ما يوعظون به " ، وقول الشاعر :

ولو ان ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

وموضعها عند الجميع رفع ، ولكن اختلف فى رفعه :

١- فقال سيبويه :(أ) مبتدأ ولا يحتاج إلى خبر ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه واختصت (أنّ) من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد (لو) كما اختصت (غدوة) بالنصب بعد (لدن) و(لحين) بعد (لدن) .

(ب) وقيل على الابتداء والخبر محذوف :

١- ثم قيل يقدر مقدما ؛ أي: ولو ثابت إيمانهم ، على حدّ :"وآية لهم أنا حملنا".

٢- وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا .

٢- وذهب المبرد والزجاج والكوفيون والزمخشري إلى أنه على الفاعليّة والفعل مقدر بعدها ؛ أى ولو ثبت أنهم آمنوا كما قال الجميع فى (ما) وصلتها

---

[١] الشاهد فيه قوله : لو غير الحمام ، حيث ولى (لو) الشرطية اسم مرفوع ، وأوله جمهور النحاة بتقديره : فاعل لفعل محذوف يفسره ما بهده (أصابكم) .

فى :"لا أكلمه ما أنّ فى السماء نجما" ، ورجّح بأن فيه : إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل ، قال "الزمَخشرى" : " ويَجب كون خبر (أنّ) فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف " ، وردّه "ابن الحاجب" وغيره بقوله تعالى :"ولو أنّ ما فى الأرض من شجرة أقلام " .

٤- جواب لو :

(١) إما ماض معنى مضارع منفى بلم نحو : " لو لم يخف الله لم يعصه ".

(٢) أو ماض وضعا لفظا ومعنى وهو:

١. إما مثبت : (أ) فاقترانه باللام غالبا نحو "لو نشاء لجعلناه حطاما" وهذا أكثر من تركها .

(ب) وإما متجرد من اللام وهو قليل نحو قوله تعالى :"لو نشاء جعلناه أجاجا "

٢. وإما منفى بـ(ما) : (أ) فالغالب والأكثر تجرده من اللام نحو قوله تعالى :"ولو شاء ربك ما فعلوه " ، (ب) والقليل اقترانه باللام نحو قول الشاعر :

ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالى

(٣) وقد يكون جواب (لو) جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء كقوله تعالى : "ولو أنهم آمنوا واتّقوْا لمثوبة من عند الله خير"، قال بذلك ابن مالك ، وقدره أبو حيان فى البحر المحيط محذوفا قال [١] :

١- اللام لام الابتداء لاالواقعة فى جواب (لو) ، وجواب (لو) محذوف لفهم المعنى ؛ أى : لاتثيبوا ، ثم ابتدأ على طريق الإخبار الإستئنافى لا على طريق تعليقه بإيمانهم وترتيبه عليهما، هذا قول الأخفش ، أعنى أن الجواب محذوف .

---

[١] البحر المحيط ٣٣٥/١ .

٢- وقيل : اللام الواقعة فى جواب (لو) والجواب هو قوله " **لمثوبة** " ؛ أى الجملة الإسميّة .

والأول اختيار الراغب ، والثانى : اختيار الزمخشرى قال [١] : " أوثرت الجملة الإسميّة على الفعلية فى جواب (لو) لما فى ذلك من الدلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب إلى الرفع فى سلام عليكم " .

وردّ أبو حيان رأي الزمخشرى بقوله : " ومختاره غير مختار ؛ لأنه لم يعهد فى لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابا لـ(لو) إلا فى هذا المختلف فى تخريجه ولا تثبت القواعد الكلية بمثل هذا المحتمل الخارج عن النظائر" ، أهـ.

٣- وقيل : هى جواب لقسم مقدر صرح بذلك ابن مالك فى أحد نسخ التسهيل ونقله ابن هشام فى المغنى وصرّح به فى أحد احتمالين فى الجملة الاسمية الواقعة فى جواب لو فقال[٢] :" قيل : وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء كقوله تعالى " ولو أنهم آمنوا واتّقوا لمثوبة من عند الله خير " ، وقيل هى جواب لقسم مقدر" أهـ.

لولا

تأتى (لولا) على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية ، لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو: (لولا زيد لأكرمتك) ؛ أي لولا زيد موجود ، ومنه قوله تعالى " لولا أنتم لكنا مؤمنين" .

---

[١] الكشاف ٣٠٢/١ .

[٢] المغني ٢٧٢/١ .

المذاهب في رافع الاسم بعد لولا :

١ - المرفوع بعد(لولا) مبتدأ هو الصحيح وهو قول سيبويه .

٢- وقيل مرفوع بـ(لولا) أصالة وهو قول الفراء .

٣- وقيل مرفوع بها نيابة ، وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم .

٤- وقيل مرفوع بفعل محذوف ، وهو قول الكسائي :

وتشارك (لوما) لولا في هذا الوجه : حرف امتناع لوجود ..

الوجه الثاني : أن تكون للتحضيض والعرْض فتختص بالفعلية نحو :" لولا تستغفرون الله " ، " لولا أخرتني الى أجل قريب " .

والفرق بينهما أن : التحضيض : طلب بحثّ وإزعاج وإصرار، والعرض طلب بلين ورفق

وتشارك (لولا) في العرض و التحضيض (لوما) نحو قوله تعالى : " لوما تأتينا بالملائكة " .

١ - ويساوي (لولا) و (لوما) في التحضيض والاختصاص بالأفعال : (هلا ، وألا، وألاّ) .

٢ - وقد يلي حرف التحضيض اسم وليس فعلا على خلاف الأصل ، ولكن بشرط أن يكون هذا الاسم :

أ - إما معلقا بفعل مضمر - مقدّر - نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لجابر حين أخبره بأنه تزوج بثيب " فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك " ؛ أي : فهلا تزوجت بكرا .

ب - وإما معلقاً بفعل ظاهر ولكنه مؤخر عن الاسم نحو قوله تعالى :" ولولا إذ سمعتموه قلتم" فـ(إذْ) التالية لـ(لولا) متعلقة بـ(قلتم) المؤخر ؛ أي : هلا

قلتم إذ سمعتموه [١] .

وقد اقتصر ابن هشام في التوضيح على هذين الوجهين وزاد في المغني الوجهين التالين :

الوجه الثالث : أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالفعل الماضي نحو : "لولاجاءوا عليه بأربعة شهداء " ، " فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة " .

الوجه الرابع : الاستفهام نحو: " لولا أخرتني إلى أجل قريب " ، " لولا أنزل عليه ملك " قاله الهروى : وأكثرهم لا يذكره ، ويقول ابن هشام معلقاً على ذلك في المغني بقوله : " والظاهر أن الأولى للعرض وأن الثانية مثل " لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء " ، يريد دلالتها على التوبيخ وقد سبق لابن هشام أن ذكرالآية الأولى " لولا أخرتني إلى أجل قريب " في الوجه الثاني التحضيض ولم يعلق عليها بشيء .

كلما[٢]

مؤلفة من (كلّ) و (ما)

أما (كلّ) فهي منصوبة على الظرفية باتفاق .

وناصبها الفعل الذى هو جواب في المعنى مثل (قالوا) في قول الله تعالى : " كلّما رزقوا منها منْ ثمرة رزقاً قالوا هذا الذى رزقنا من قبل " ، وجاءتها

---

[١] انظر المغني ١/٢٧٤ ، ٢٧٥ .

[٢] مأخوذ من مغني اللبيب ١/٢٠١ ، ٢٠٣ .

الظرفية من جهة (ما) فإنها محتملة لوجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا مصدريا ، والجملة بعده صلة له ؛ فلا محل لها ، والأصل : كل رزق ثم عبر عن معنى المصدر بـ(ما) والفعل ، ثم أنيبا عن الزمان ؛ أى كل وقت ، كما أنيب عنه المصدر الصريح في : جئتك خفوق النجم .

الثانى : أن تكون اسما نكرة بمعنى وقت ، فلا تحتاج على هذا لتقدير وقت ، والجملة بعده فى موضع خفض على الصفة فتحتاج الى تقدير عائد منها ؛ أى : كل وقت رزقوا فيه ، ولهذا الوجه مُبْعد ؛ وهو : ادعاء حذف الصفة وجوبا حيث لم يرد مصرحا به فى شىء من أمثلة هذا التركيب ومن هنا ضعف قول أبو الحسن فى نحو " أعجبنى ما قمت " : إن (ما) اسم والأصل ما قمته ، أى القيام الذى قمته ، وقوله فى ياأيها الرجل إن (أيّا) موصولة ، والمعنى : يا من هو الرجل ، فإن هذين العائدين لم يُلفظ بهما قط ، وهو مبعد عندى أيضا ؛ لقول سيبويه فى نحو :" سرت طويلا ، وضربت زيدا كثيرا " إن(طويلا) و(كثيرا) حالان من ضمير المصدر محذوفا ، أى سرته وضربته ، أى السير والضرب ؛ لأن هذا العائد لم يتلفظ به قط ، فإن قلت : فقد قالوا : " ولا سيما زيدٌ "-بالرفع ولم يقولوا قط : " ولا سيما هو زيد " ، قلت : هى كلمة واحدة شذُّوا فيها بالتزام الحذف ويؤنسك بذلك أن فيها شذوذين آخرين : إطلاق "ما" على الواحد ممن يعقل ، وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة .

وللوجه الاول مُقرِّبان : (١) كثرة مجيء الماضى بعده نحو :" كلما نضجت جلودهم بدلناهم "، " كلما أضاء لهم مَشوا فيه " ، "و كلما مرَّ عليه ملأ من قومه سخروا منه " ، "وإنى كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا " ، (٢) وأن (ما)

المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنــى ؛ فمنْ هنا احتيـج الـى جملتيـن : إحداهما مرتبة علي الأخرى .

ولا يجوز أن تكون شرطيّة مثلها فى "ما تفعل أفعل" لأمرين :

أ - أن تلك الشرطية عامة فلا تدخل عليها أداة العموم .

ب - وأنها لا ترد بمعنى الزمان على الأصح .

وإذا قلت : " كلما استدعيتك فإن زرتنى فعبدى حرّ " ، فـ(كل) منصوبة أيضـا على الظرفية ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بـ(حَر) المذكور فى الجـواب وليس العامل المذكور؛ لوقوعـه بعد الفـاء وإن ، ولمـا أشـكل ذلـك علـى ابـن عصفور قال وقلّده الابدى : إن (كلا) في ذلك مرفوعة بالابتداء ، وإن جملتـي الشرط والجواب خبرها ، وإن الفاء دخلت في الخـبر كمـا دخلـت فـي نحـو: " كل رجل يأتينى فله درهم " ، وقدّروا فـى الكـلام حـذف ضمـيرين ؛ أى كلمـا استدعيتك فيه فإن زرتنى فعبدى حَر بعده ، لتربط الصفة بموصوفها ، والخبر بمبتدئه ، قال أبو حيّان : وقولهما مدفـوع بأنـه لـم يسـمع " كـل " فـي ذلـك إلا منصوبة ، ثم تلا الآيات المذكورة، وأنشد :

وقولى كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدى أو تستريحى

وليس هذا مما البحث فيه ؛ لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل .

أمَّا

حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالباً

يدل على الشرط فيها لزوم الفاء بعدها نحو قولـه تعـالى : " فأمـا الذيـن أمنـوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ..." ولـو كـانت الفـاء

للعطف لم تدخل على الخبر ، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء .

وهى نائبة عن أداة الشرط وجملته ولهذا تؤول بمهما يكن من شيء ولابد من وجود الفاء فى جوابها ، ولا تحذف إلا إن دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول ، فيجب حذفها معه كقوله تعالى : " فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم " ؛ أى فيقال لهم : أكفرتم ولا تحذف فى غير ذلك الا فى الضرورة الشعرية كقول الشاعر [1] :

فأما القتال لا قتال لديكم ولكنّ سيرا في عراض المراكب

أو ندور نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله) .

وأما التفصيل فهو فى غالب احوالها ومن ذلك قوله تعالى : " أما السفينة فكانت لمساكين "، "وأما الغلام" ، " وأما الجدار " ، وقوله تعالى : " فأما اليتيم فلا تقهر " ، " وأما السائل فلا تنهر " ، " وأما بنعمة ربك فحدث " ، وقوله : " فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى ، وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى " ، ففى استقراء المواقع فى تلك الآيات وأمثالها دلالة على التفصيل ، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم .

---

[1] الشاهد قوله : لا قتال لديكم ، حيث حذفت الفاء من جواب " أمّا " ، مع عدم تضمنه لقول محذوف ، فحذفها هنا للضرورة الشعرية .

فالأول : نحو قوله تعالى :" يأيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نورا مبينا"، " فأما الذين آمنو بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل ؛ أى : وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا .

والثانى : نحو قوله تعالى : " هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أمَ الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله " ؛ أى : وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم ويدل على ذلك : "والراسخون في العلم يقولون أمنا به كل من عند ربنا " أى كل من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب وكأنه قيل " وأما الراسخون فى العلم فيقولون " .

ومن تخلف التفصيل قولك : " أما زيد فمنطلق "، وأما التوكيد فذكره الزمخشرى ، يقول ابن هشام[1] :" ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشرى ؛ فإنه قال : فائدة (أما) فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد ؛ تقول : زيد ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة قلت : أما زيد فذاهب ، ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : مهما يكن من شىء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مُدل بفائدتين : ١- بيان كونه توكيدا ، ٢- وأنه فى معنى الشرط " انتهى .

و(أمّا) حرف بسيط يرتفع ما بعدها بالابتداء ، إذا لم يقع عليه فعل ، فإن وقع بعد الفاء فعل يعمل في الاسم الذي بعد أما نصبته به ، وزال معنى الابتداء كما يزول فى غير هذا الموضع بدخول العوامل ، فتقول : أما زيدا فأكرمت وأما أخاك فرأيتُ ، يجرى الكلام فى الاعراب مع دخولها مجراه قبل دخولها ، قال الله تعالى : " فأما اليتيم فلا تقهرْ " ، نصب (اليتيم) بوقوع

---

[1] مغني اللبيب ٥٧/١ .

الفعل عليه ، وقال : " وأما ثمودُ فهدينـاهم " ، فرفـع بـالابتداء لاشـتغال الفعـل بضمير (هم) ، وقد قرأ بعض القرّاء : " وأمّا ثمودَ فهديناهم " بالنصب وينشـد هذا البيت على وجهين – على الرفع وعلى النصب – قال بشر بن أبي حازم:

فأمّا تميمٌ تميمُ بـنُ مُـرّةَ   فالفاهم القوم روبى نياما[١]

ويروى : فأمّا تميما تميم بن مـرّة [٢]

وذهب " ثعلب " إلى أن (أمّا) مركب من جزءين وهما : (إن) الشرطية و(ما) حذف فعل الشرط بعدها ، ففتحت همزتها مع حذف الفعل ، وكسرت مع ذكره [٣]

---

[١] روبى : هم الذين استثقلوا نوماً ، الواحد روبان .

[٢] انظر الأزهية للهروي صـ ١٥٣ ، ١٥٤.

[٣] الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ٥٢٣ .

باب العدد

(١) أحكام العدد (تذكيراً وتأنيثاً وتمييزاً)

١) العددان : واحد واثنان

١- التذكير والتأنيث : يوافقان المعدود تذكيرا وتأنيثا فيُذكران مع المذكر و يُؤنثان مع المؤنث مخالفين الثلاثة والعشرة وما بينهما ، فإنها [1] مخالفة للمعدود تذكيراً وتأنيثا .

٢- معدودهما : وهو التمييز اللاحق للأعداد الأخرى :

أ - قد يجمع بينه وبين المعدود ، وحينذاك يكون سابقا ، والعدد لاحقا ، ويعرب العدد حينئذ صفة تأكيدية للمعدود ، قال الله تعالى : "وإلهكم إله واحد" ، وقال :" الذى خلقكم من نفس واحدة " ، وقال :" فاسلك فيها من كل زوجين اثنين " .

ب - وقد يستغنى عن المعدود بذكر العدد وحده ، قال الله تعالى :" ولأبويه لكل واحد منهما الثلث " ، وقال : " ربنا أمتّنا اثنتين وأحييتنا اثنتين " .

جـ - وقد يستغنى بالمعدود عن العدد نحو قوله تعالى :" فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان" ، وهو كثير فى الكلام .

أما قول ابن هشام فى التوضيح انهما لايجمع بينهما وبين المعدود ، فلقد ظهر مراده من ذلك بالمثالين اللذين ذكرهما وهما : واحد رجل ، واثنا رجلين ، يقصد : أنهما يفيدان الجنسيّة بلفظهما ، وليسا فى حاجة لإفادة ذلك من المعدود بإضافتهما إليه كما يحدث فى الأعداد التالية لهما من ٣ - ١٠

---

[1] أي الأعداد من ٣ - ١٠ .

فقولك (رجل) يفيد الجنسية والوحدة ، و(رجلان) يفيد الجنسية وشفع الواحد ، أما الثلاثة والعشرة وما بينهما فإن العدد (ثلاثة) مثلا مفيد له فقط، والمعدود (رجال) مثلا يفيد الجنسيّة فقط ، فإن أردت إفادة العدد والجنس أضفت العدد إلى المعدود .

٢) الأعداد من ٣-١٠ :

١ - التذكير والتأنيث : تخالف المعدود تذكيرا وتأنيثا ؛ فتذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، قال الله تعالى :" سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما" ، وقال:" آيتك ألاّ تكلم الناس ثلاثة أيام " ، وقال :" آيتك ألاّ تكلم الناس ثلاث ليال" بحذف التاء من العدد إن كان معدوده مؤنثا ، وبذكر التاء إن كان معدوده مذكرا ، والعبرة فى التذكير والتأنيث هو المفرد .

٢ - المعدود (التمييز) :

يكون جمعا مجرورا بإضافة العدد إليه كما هو واضح فى الآيات السابقة .
وإن كان مميز العدد من (٣-١٠) :

أ - اسم جنس نحو (شجر) و (تمر) .

ب - أو اسم جمع نحو (رهط) و(قوم) .

١- فالأكثر أن يجر بـ(من) ، تقول : ثلاثة من التمر ، وعشرة من القوم ، قال الله تعالى : " فخذ أربعة من الطير " .

٢- وقد يجر بالإضافة نحو قوله تعالى : " وكان فى المدينة تسعةُ رهطٍ " وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :" ليس فيما دون خمس ذوْدٍ صدقة "

والذود : يطلق على عدد من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وقال الشاعر[1]: - ثلاثة أنفس وثلاث زود

٣- العدد المركب : من (١١- ١٩) ينقسم قسمين :

القسم الأول : يشمل العددين (١١ ، ١٢)

أ- حكمهما من حيث التذكير والتأنيث : يوافق الجزء الأول من العددين - (العدد (١) ، والعدد (٢)) - وكذلك الجزء الثاني - لفظ العشرة - معدودهما تذكيرا وتأنيثا ، تقول :عندى إحدى عشرة بنتا وأحد عشر ولدا ، ومن ذلك قول الله تعالى :" إني رأيت أحد عشر كوكبا "، " فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا "، " إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا " .

ب - **تمييزهما** : مفرد منصوب كما هو واضح من الآيات السابقة :

١- وكما ورد فى الآيات وفى الشواهد العربية نجد أن العدد (أحد) فى المذكر و(إحدى) فى المؤنث قد حل محل العدد (واحد) و(واحدة) فى العدد المفرد .

٢- وبسبب تركب العدد من جزءين ، فإن الجزء الثانى يكون مبنيا على الفتح وكذلك الجزء الأول فى العدد (١١) [2] .

---

[1] الشاهد فى البيت : إضافة العدد إلى معدوده (ثلاث) ذود والمعدود هنا اسم جمع ، أما ثلاثة أنفس ، فإن (أنفس) جمعا ومجال الإستشهاد هو الأول و(ثلاثة) مبتدأ .... خبره محذوف ، أى متساوون ، أو ما أشبه ذلك ويجوز أن يقدر (ثلاثة أنفس) خبرا لمبتدأ محذوف ؛ أى : نحن ثلاثة أنفس .

[2] العدد المركب : ما تكون من جزءين : الأول من واحد إلى تسعة ، والثاني لفظ العشرة وبسبب هذا التركيب بني ، لأن الجزءين ضمّا وصارا عددا واحدا بعد أن كان كل منهما عددا منفصلا عن زميله ، فأصبح بتركيبه واحتياجه لجزئه الآخر كجزء الكلمة التي لا تكتمل بدونه ، وجزء الكلمة مبني ، واختير الفتح في الجزءين لخفة الفتحة .

أما العدد (١٢) فإن جزءه الأول يرفض البناء وذلك لأن :

١- (اثنين) و(اثنتين) ملحقان بالمثنى فيإعرابهما بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرًا ، فلا يقبل الحركة عليه .

٢- البناء في العدد المركب على حركة متساوية فيالجزءين وهو الفتحة ، ولا تتغيّر بتغيّر الجزء الأول .

٣- فبقى الجزء الأول معربا ، لعدم قبوله للفتح ، لأنه معرب بالحروف لا الحركات ، فالحركة لاتدخله إعرابا فكيف تدخله بناء ، فالتزم الإعراب رفعا بالألف ونصبا وجرًا بالياء ، قال الله تعالى : " فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا" ، فـ(اثنتا عشرة) يقال في إعرابها : (اثنتا) مرفوع بالألف و(عشرة) مبنى على الفتح في محل رفع فاعل و(عينا) تمييز منصوب بالفتحة .

القسم الثاني : من العدد المركب ، الأعداد من ١٣-١٩ :

١- تذكيره وتأنيثه : الجزء الأول : (من ٣-٩) يخالف المعدود والجزء الثاني :(١٠) يوافق المعدود تذكيرا وتأنيثا : تقول : ثلاث عشرة امرأة ، وقال الله تعالى : "عليها تسعة عشر " ؛ أي ملكا أو خازنا .

٢- تمييزه : مفرد منصوب كما مثّل له .

٣- العدد مبني للتركيب على فتح الجزءين رفعا ونصبا وجرا فـ(تسعة عشر) في الآية السابقة يقال في إعرابه : مبني على فتح الجزءين في محل رفع مبتدأ مؤخر والجار والمجرور خبر مقدم .

٤- (أ) أما قوله تعالى : " وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا " فليس أسباطا تمييز بل بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف والتقدير : اثنتيْ عشرة فرقة ، ولو كان (أسباطا) تمييز لذكر العددان ؛ لأن (السبط) مذكر .

(ب) ويرى بدر الدين بن مالك أنه : تمييز ، وأن ذكر (أمما) رجح ذكر التأنيث فى (اثنتىعشرة)، وكأنه قال: اثنتى عشرة أمة كما رجح ذكر (كاعبان ومعصر) فإنه قال (ثلاث شخوص) ومفرده شخص (مذكر) فكان ينبغى أن يقول : ثلاثة شخوص ، كما يقال ثلاثة كواكب ، إلا أنه راعى المعنى المقصود الذى رشحه وقوّاه ذكر (كاعبان ومعصر) ، وهذا ضرورة عند جمهور النحاة وزعم ابن مالك أنه يجوز القياس عليه .

الأوجه الجائزة فى العدد (٨)

(١) المركب مع (١٠) = ١٨

فى (ثمانى) إذا ركب أربع لغات :

١- فتح الياء : ثماني عشرة ، لأنها مفتوحة مع التاء .

٢- سكون الياء : ثمانيْ عشرة ، كما فى معديكرب .

٣- حذف الياء مع كسر النون : ثمانِ عشرة : حذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها .

٤- حذف الياء مع فتح النون : ثمانَ عشرة : فتحت النون ، لأنها لما كانت تضم فى آخر الكلمة إذا كانت نونا جعلت الفتحة دليلا على التركيب .

ولقد شربت ثمانياً وثمانياً   وثمانَ عشرةَ واثنتين وأربعا

(٢) مفردة عن التركيب والإضافة .

١- قد تحذف ياؤها أيضا فى الإفراد ويجعل إعرابها على النون[1]، ومن ذلك قول الشاعر :   لها ثنايا أربعٌ حسانٌ   وأربعٌ فثغرها ثمانٌ

---

[1] شرح الأشموني ٧٢/٤ .

وهو مثل قراءة بعض القراء :" وله الجوارُ المنشئات " بضم الراء .
٢- والأكثر أن يجرى مجرى المنقوص المصروف ، فتقول :[١]
(أ) جاء ثمانٍ ومررت بثمانٍ ، ورأيت ثمانيا .
(ب) وقد يقال رأيت ثماني بلا تنوين لمشابهته (جوارى) لفظا - وهو ظاهر، ومعنى ؛ لأنه وإن لم يكن جمعا لفظا، فإنه جمع معنى كما أجرى (سراويل) مجرى (سرابيل) .

ضبط شين عشرة

١- اذا كان العدد (عشرة) مفردا – ليس مركبا مع عدد آخر – فإذا كان العدد بالتاء ؛ أى وكان المعدود مذكرا فتحت شين العشرة ومن ذلك قوله تعالى : "فكفارته إطعام عشرة مساكين " وإن كان العدد بدون التاء ؛ أي وكان المعدود مؤنثا سكنت شينها نحو قوله : " على أن تأجرنى ثمانى حجج فإن أتممت عشْرا فمن عندك " .
٢- إذا كان العدد مركبا مع عدد آخر من ١-٩ :
(أ) إذا كان العدد (أحد عشر) أو (اثنى عشر) :
فمعلوم أن الجزءان يوافقان المعدود تذكيرا وتأنيثا كما سبق فنقول أحد عشر واثناعشر فى التذكير بفتح الشين وتقول : إحدى عشْرة ، واثنتا عشْرة فى التأنيث بسكون الشين
(ب) وإذا كان العدد من (١٣-١٩) فمعلوم أن الجزء الأول من العدد يخالف والثانى يوافق المعدود تذكيرا وتأنيثا ، فتقول : ثلاث عشْرة فى التأنيث

---

[١] الصبان على الأشموني ٤/٧٢ .

باسكان الشين وخمسة عشر فى التذكير ، بفتح الشين .

أ) وإسكان شين العشرة فى التأنيث هى لغة الحجازيين ؛ فإنهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة .

ب) ولغة أكثر بنى تميم كسر الشين تشبيها بتاء (كتف) .

ج) وبعض بنى تميم يفتحها إبقاء لها على أصلها من الفتح ، وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع "فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا " .

د) وبعضهم يسكن عين (عشر) فى المذكر ، فيقال أحد عشْر ، وكذلك أخواته ، لتوالى الحركات وبها قرأ أبو جعفر، وقرأ هبيرة صاحب حفص :"اثنا عشْر شهرا "

إضافة العدد المركب

متى تجوز إضافته ؟ ومتى تمتنع ؟

١- يجوز إضافة العدد من ١١- ١٩ ماعدا (١٢)

مايضاف إليه : يضاف إلى مستحق المعدود ، فيستغنى عن التمييز نحو : هذه أحد عشر زيد .

٢- حكمه : (أ) البصريون يبقون البناء على الجزءين كما كان مع التمييز .

(ب) سيبويه : حكى الإعراب فى آخر الجزء الثانى بحسب العوامل وأبقى فتحة البناء على الجزء الأول ، فتقول هذه أحدَ عشرُ زيدٍ ، ولم يرتض سيبويه هذه اللغة ، وقال هى لغة رديئة .

(ج) حكى الكوفيون وجهاً ثالثاً ، وهو أن يضاف الجزء الأول إلى الجزء الثاني فيعرب الأول بحسب العوامل ويجر الثاني بالإضافة : هذه أحدُ عشرك

(د) وأجاز الكوفيون - أيضا - إعراب المتضايفين دون إضافته إلى مستحق المعدود بجر(عشر) فى الأحوال الثلاثة دون إضافته وإعراب (أحد) بحسب العوامل : واستدلوا بقول الشاعر :

كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته [١]

متى تمتنع إضافة العدد المركب ؟

يمتنع إضافة العدد المركب إلى مستحق المعدود : إن كان (اثنا عشر) فى التذكير و(اثنتا عشرة) فى التأنيث ، فلا يجوز (اثنا عشر زيد) ولا (اثنتا عشرة عمرو) .

(٤) **ألفاظ العقود** : { من ٢٠ إلى ٩٠ }

(أ) إذا جاءت وحدها ليست معطوفة على عدد آخر فحكمها كالآتي :-

١- التذكير والتأنيث : بلفظ واحد لا تتغير ، تقول : جاء عشرون رجلا ، زرت عشرين بلدة .

إعرابها : وألفاظ العقود : ملحقة بجمع المذكر السالم ترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء .

تمييزها : مفرد منصوب -

(ب) إذا اجتمعت مع عدد آخر {من ١-٩} جاء العدد المفرد من ١-٩ أولا؛

---

[١] الشاهد : ثمانى عشرة : حيث أضاف (ثمانى) إلى (عشرة) من غير أن يضيف العدد بجزئيه الى مستحق المعدود ، و(بنت) مفعول ثان بـ(كلف) ومفعوله الأول مستتر فيه قائم مقام الفاعل و(ثمانى) مضاف إليها و(عشرة) بالتنوين مجرورة بإضافة (ثمانى) ، ولم يضف إلى مستحق المعدود كما ذكرنا .

وعطف العقد عليه ويعرب المعطوف عليه حسب موقعه في الجملة وحكم تذكير وتأنيث العدد الأول المعطوف عليه هو نفس حكمه السابق الثابت له بدون العقد ، فيقال :

١- (واحد وعشرون) في المذكر ، و(إحدى وعشرون) في المؤنث ، لأن العددين (١ ، ٢) يوافقان المعدود تذكيراً وتأنيثاً ؛ ولكن يقال : واحد ، وليس (أحد) كما في العدد المركب في حال التذكير .

٢- (اثنان وعشرون) في المذكر ، (واثنتان وعشرون) في المؤنث - وهو أيضا - موافق للمعدود .

٣- (ثلاث وعشرون) امرأة ، و(ثلاثة وعشرون) رجلاً بمخالفة الجزء الأول من (٣-٩) للمعدود مثل باقي أحواله ، قال تعالى : " إن هذا أخي له تسعٌ وتسعون نعجة " .

(٥) المائة والألف :

١- تذكيرهما وتأنيثهما : بلفظ واحد لا يختلف ،

٢- تمييزهما : أ - مفرد مجرور بإضافة المائة والألف إليه ، قال الله تعالى : " فاجلدوهما مائة جلدة " ، وقال : " ليلة القدر خير من ألف شهر " ، وقال : "لو يعمّر ألف سنة " .

ب - وقد تضاف (المائة) إلى جمع كقراءة الأخوين : " ثلاث مائةِ سنين " .

ج - وقد تميز بمفرد منصوب كقول الشاعر [١] : إذا عاش الفتى مائتين عاما

---

[١] الشاهد قوله (مائتين عاما) حيث نصب التمييز ، وحقه الجر بالإضافة ونصبه شاذ عند المحققين ، وذهب جماعة منهم ابن كيسان إلى جوازه .

أقسام العدد المضاف

باعتبار نوع المضاف إليه

الأعداد التي تأتى مضافة لمعدودها عشرة وتنقسم قسمين :

القسم الأول : من ٣-١٠ (ثمانية أعداد)

القسم الثاني : المائة والألف (عدادان)

(١) أما النوع الأول وهو : الثلاثة والعشرة وما بينهما ففيه التفصيل الآتي :

الأصل فيه : أن يكون المضاف إليه : ١) جمعا ، ٢) مكسرا ، ٣) من أبنية القلة ، نحو : ثلاثة أفلس وأربعة أعبد ، قال الله تعالى : " والبحر يمدّه من بعده سبعة أبحر " ، وقد يختلف واحد من هذه الأصول الثلاثة بأن يضاف :

(أ) للمفرد ، وذلك إذا كان المضاف إليه لفظ (مائة) ، فيقال : ثلاث مائة ، وتسع مائة ، وشذّ في ضرورة الشعر قول الشاعر :[١]

"ثلاث مئين للملوك وفي بها "

(ب) ولجمع التصحيح في مسألتين :

إحداهما : أن يهمل تكسير الكلمة نحو : سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات ، فإن (سماء) و(صلاة) و (بقرة) لم يسمع لها جمع تكسير أصلا فضلا عن أن يكون للقلة ، ولذلك أضيفت إلى جمع التصحيح ؛ لأنه مفيد ، ولذلك أضيفت إلى جمع التصحيح ؛ لأنه مفيد للقلّة عند سيبويه وأتباعه

---

[١] الشاهد (ثلاث مئين) وهو شاذ ، لأن الجمع يدل على عدة من المفرد أقلّها ثلاثة ، والمائة إذا جمعت كان أقل مفهوماتها ثلثمائة ، وهو ما يفيد الكثرة ، فكان غير مناسب .

ثانيهما : أن يجاور ما أهمل تكسيره ؛ وأن كان هو قد سمع تكسيره نحو "سبع سنبلات : فإنه سمع تكسيره على (سنابل) ولكنه في التنزيل مجاور (سبع بقرات) المهمل تكسيره ؛ فلذلك حسن تصحيحه وقد ورد (سنابل) في القرآن في آية أخرى نحو (سبع سنابل) .

(ج) لبناء الكثرة في مسألتين – أيضا :-

إحداهما : أن يهمل بناء القلة : نحو " ثلاث جوار ، وأربعة رجال وخمسة دراهم ، فإن (جارية) و(رجلا) و (درهم) لم يستعمل لها جمع قلة أصلا ، فعدل عنه إلى الكثرة .

الثانية : أن يكون له بناء قلة ، ولكنه شاذ : ١- قياسا ، أو ٢- سماعا ، فينزل ذلك البناء منزلة المعدوم لمخالفته ، ويعدل عنه إلى جمع الكثرة .

فمن الشاذ قياسا : نحو " ثلاثة قروء " ؛ فإن جمع (قرء) – بالفتح – على (أقراء) شاذ قياسا كما سيأتي في جمع التكسير .

ومن الشاذ سماعا نحو : (ثلاثة شسوع) : فإن (أشساعا) وإن كان قياسا ؛ لأن مفرده (شسْع) أحد سيور النعل ، وأفعال قياس فيه كحمل وأحمال ، ولكنه قليل الاستعمال .

النوع الثاني : المائة والألف :

وحقهما أن يضافا للمفرد وقد سبق الحديث عنهما في (أحكام العدد) ، فلا داعي لإعادة ذكرهما .

بم يقاسُ التذكير والتأنيث في العدد ؟
أو ما المعتبر في التذكير والتأنيث ؟

يعتبر التذكير والتأنيث مع :

(١) أ - اسم الجمع وهو : مالا واحد له من لفظه : كقوم ورهط .

ب - واسم الجنس وهو : ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كشجر، وتمر، أو بالياء كروم وروميّ بحسب حالهما ؛ باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتأنيثا ، فيعطى العدد عكس ما يستحقه المعدود .

فإن كان ضميرهما مذكرا أنث العدد ، وإن كان مؤنثا ذكر ، فتقول في اسم الجنس : ثلاثة من الغنم عندي – بذكر التاء – في ثلاثة ؛ لأنك تقول : غنم كثير – بالتذكير – ؛ للضمير المستتر في (كثير) ، وثلاث من البط – بترك التاء – من ثلاث ؛ لأنك تقول : بط كثيرة – بالتأنيث ؛ للضمير المستتر في (كثيرة) ، وتقول : ثلاثة من البقر – بالتاء– ، أو ثلاث من البط – بترك التاء ؛ لأن ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين ، وذلك أن في البقر : لغتين : التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى : " إن البقر تشابه علينا " – بتذكير الضمير – وقرئ (تشابهت) بتأنيثه .

وتقول في اسم الجمع ثلاثة من القوم ، قال الله تعالى : " وكان في المدينة تسعة رهط " ؛ لأنك تقول قوم كثيرون ورهط كثيرون فأعطى أيضا عكس ما يستحقه ضمير المعدود .

وفصل ابن عصفور ، فقال : إن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر [1] كالقوم والرهط والنفر ، وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر .

(٢) **ويعتبر التذكير والتأنيث مع الجمع :**

أ - بحال المفرد ، فإن كان مفرده مذكرا أنث عدده ، وإن كان مؤنثا ذكر عدده ؛ فلذلك يقال : ثلاثة اصطبلات ، وثلاثة حمّامات - بالتاء فيهما - لأن المفرد : اصطبل وحمّام بالتذكير ، ولا عبرة بوجود التاء في الجمع ، لأنه من المعلوم ، أن غير العاقل يجمع بالألف والتاء كالمفرد المؤنث ، خلافا للبغداديين الكسائي .

ب - ولا ينظر من حال الواحد حال لفظه في التأنيث والتذكير ؛ فلا يقال ثلاث طلحات بترك التاء مراعاة للتأنيث اللفظي في واحدة ؛ وهو (طلحة) .

- ولا ينظر - أيضا - إلى حال معناه - تذكيرا وتأنيثا - فلا يقال : ثلاث أشخص - بترك التاء - نظرا إلى تأنيث واحده ، وهو شخص ، تريد نسوة ، لأن الشخص يصدق على المذكر والمؤنث .

---

[1] اعترضه الدنوشرى ؛ بأن نسوة اسم جمع لمن يعقل وحكمه حكم المؤنث ، فيقال ، ثلاث نسوة بتذكير العدد ، وذكر الصبان ٦٤/٤ بحثا في اسم الجمع مفاده أنه : " ثلاثة أقسام واجب التذكير كقوم ورهط ، وواجب التأنيث كإبل وخيل وجائزهما كركب وقال : " ومثل الدمامينى لاسم الجمع المؤنث بالنسوة والإبل والزود ، وفي الفارضى في باب التأنيث : أن الإبل تذكر وتؤنث " وذكر ما قاله ابن عصفور ثم قال : وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل ، لأن نحو النساء والنسوة والجماعة اسماء جموع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ، ولأن الجامل مذكر في قول الشاعر : ربما الحامل المؤبل فيهم . وفي الفارضى نقلا عن الصحاح أن قوما ورهطا ونفرا مما هو للآدميين يذكر ويؤنث فتأمل" أ .هـ . صبان

جـ- بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره ، فيعكس حكمه في العدد فكما تقول : طلحة حضر ، وهند شخص جميل بالتذكير فيهما ، تقول : ثلاثة طلحات وثلاثة أشخص- بالتاء فيهما - ، فأما قول عمر بن أبى ربيعة :

فكان مجني دون من كنت أتّقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصرُ

فضرورة شعريّة ، وكان القياس : ثلاثة شخوص - بالتاء - ولكنه كنّى بالشخوص عن النساء ، والذي سهّل ذلك قوله : كاعبان ومعصر ، أي هن كاعبان ومعصر ؛ فاتصل باللفظ ما يعضد هذا المعنى المراد وهو التأنيث ، ومع ذلك فليس بقياس خلافاً لابن مالك الذي يرى أنه إن اتصل باللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح .

(٣) وإذا كان المعدود صفة ، فالمعتبر في التذكير والتأنيث : حال الموصوف المنويّ فإن كان المعدود مذكرا أنث العدد ، وإن كان مؤنثاً ذكر العدد ، قال الله تعالى : "من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها" - بترك التاء - ؛ لأن الموصوف مؤنث ، أي عشر حسنات أمثالها ؛ ولولا ذلك الاعتبار لقيل : (عشرة) بالتاء ؛ لأن (المثل) الذي هو واحد الأمثال مذكر .

وقال أبو على الفارسي : "اجتمع ههنا أمران كل منهما يوجب التأنيث ، فلما اجتمعا قوى التأنيث :

أحدهما : أن الأمثال في المعنى (حسنات) فجاز التأنيث كقوله : " ثلاث شخوص كاعبان ومعصر" أراد بالشخوص النساء .

والآخر : أن المضاف إلى المؤنث ، قد يؤنث وإن كان مذكراً كقول من قال : قطعت بعض أصابعه " تلتقطه بعض السيارة "[1] وتقول : عندي ثلاثة

[1] قراءة مجاهد والحسن انظر البحر ٢٨٤/٥ ، الدر المصون للسمين الحلبي ٢٣٦/٥ .

ربعات – بالتاء – في ثلاثة إن قدرت الموصوف رجالا ، وبتركها إن قدرت الموصوف نساء ؛ لأن (ربعات) – بفتح الباء – في الأصل اسم ، ثم استعملت في الصفة ، وهى جمع (ربعة) – بسكونها – يوصف بها المذكر والمؤنث ، يقال : رجل ربعة وامرأة ربعة ، وهى المربوع ، لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته ؛ ولهذا ترى العرب يقولون : ثلاثة دواب – بالتاء – إذا قصدوا ذكورا ؛ لأن الدابة – وهى لغة : كل ما يدب على الأرض – صفة في الأصل غلبت عليها الاسمية ، فكأنهم قالوا : ثلاثة أحمرة جمع حمار دواب ، وسمع من كلامهم ثلاث دواب ذكورا – بترك التاء – ؛ لأنهم اعتبروا تأنيث اللفظ وأجروا الدابة مجرى الاسم الجامد ، نظرا إلى الحال ، فلا يجرونها على موصوف ، قال ابن عصفور : وأما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسما[1] .

صوغ العدد على وزن (فاعِل)

١- يصاغ من العدد على وزن (فاعل) من (٢ – ١٠) صوغك من (فعل) المفتوح العين ، فتقول : ثان ، ثالث ، رابع ، خامس ، وهكذا إلى العاشر ، كما تقول من (ضرب) : ضارب ، ومن (قعد) : قاعد .

٢- هذا العدد يذكر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث ، فتقول في التذكير : ثان –بدون التاء– وفي التأنيث : ثانية – بالتاء – ويستعمل العدد المشتق على

---

[1] انظر المقرب ٣٠٧/١ .

وزن (فاعل) بحسب المعنى الذي تريده على سبعة أوجه :

أحدها : أن يكون مفردا – عن الإضافة والتركيب – ليفيد الاتصاف بكونه موصوفا بهذه الصفة ، فتقول : ثالث ورابع ؛ أي وجد واتصف بهذا الترتيب المذكور ، وهو كونه : ثالثا أو رابعا . . . ومن ذلك قول الشاعر [١] :

توهَمْتُ آيات لها فعرفتها ∴ لستة أعوام وذا العام سابعُ

ثانيها : أن يستعمل مع أصله الذي اشتق منه ، ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير ، فتقول : خامس خمسة ، أي بعض جماعة منحصرة في خمسة ، أي واحد من خمسة وحكمه حينذاك : (١) واجب الإضافة إلى الأصل الذي اشتق منه بما يضاف البعض إلى الكل فتقول : رابع أربعة وهذا نظير : يدُ زيد ، ومن هذا الوجه قول الله تعالى : " لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالثُ ثلاثة " ، فـ(ثالث) وقع خبرا لإنّ ، وهو مضاف و(ثلاثة) مضاف إليه والتزمت إضافته إلى ما بعده ، ولم يجز له أن ينصبه ، لأنه ليس في معنى لفظ يعمل (كمصبير) و(جاعل) كما سيأتي في أحد الأوجه ولا مفرّعا عن فعل ؛ لأنه مشتق من جامد ، فلا ينصب .

(٢) ذهب الأخفش وقطرب الكسائي إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ، فتقول : ثالث ثلاثة ، كما يجوز له أن ينصب ما بعده ، فتقول ثالثٌ ثلاثةً ، كما يجوز في ضاربُ زيدٍ ، وضاربٌ زيدا .

---

[١] الشاهد فيه : قوله " سابع . ." ؛ فإنه اسم فاعل من العدد (سبعة) ليفيد الاتصاف بهذه العدة .

(٣) ذهب بعضهم إلى جواز نصبه لما بعده إذا كان لفظ (ثانٍ) فقط ، لأن له فعلا ، يقال : ثنّيت الرجلين ، إذا كنت الثاني منهما أما باقي الأعداد ، فلا فعل لها ، ذكر ذلك "ابن مالك" في "التسهيل" .

ثالثها : أن تستعمل العدد على (فاعل) مع مادون أصله ؛ أي مع لفظ العدد الذي يقل مباشرة عن العدد الذي اشتق منه العدد على (فاعل) ليفيد معنى جعل ما هو تحت ما اشتق منه مساويا له ؛ فتقول : هذا رابعٌ ثلاثةً - بتنوين رابع ونصب ثلاثة -؛ أي جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : "ما يكون من نجوى ثلاثة إلاّ هو رابعهم ، ولا خمسة إلاّ هو سادسهم " ؛ أي : إلاّ هو مصيّرهم أربعة ، ومصيّرهم ستة .

١- ويجوز حينئذ إضافته إلى ما دونه .

٢- وإعماله ، بشرط كونه بمعنى الحال ، أو الاستقبال واعتماده على نفي أو استفهام أو ذي خبر أو حال أو موصوف ، وهذان الوجهان - الإضافة والإعمال - هما الجائزان في (جاعل) و(مُصيّر) ونحوهما من أفعال التحويل والانتقال ، لأن فاعل هنا بمعنى (جاعل) وجار مجراه لمساواته له في المعنى والتفرع على فعل .

ولا يستعمل بهذا الاستعمال (ثان) ، فلا يقال : ثاني واحد ، ولا ثان واحدا وأجازه الكسائي وحكاه عن العرب .

رابعها : التركيب مع العشرة ، ليفيد الاتصاف بمعناه حال كونه مقيدا بمصاحبة العشرة ؛ أي أنه واحد موصوف بهذه الصفة ، فتقول حادي عشر

وحادية عشرة [١] بحالته - تذكيرا وتأنيثا- وتقول : الجزء الخامس عشر ، والقصة الخامسة عشرة بتذكير الجزءين أو تأنيثهما .

خامسها : أن يستعمل مع العشرة - أيضا - مركبا ، ولكن ليفيد معنى "ثاني اثنين" ، وهو انحصار العدة فيما ذكر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه :

الأول - وهو الأصل - : أن تأتي بأربعة ألفاظ : أولها : الوصف - وهو اسم الفاعل - والثاني : العشرة ، والثالث : ما اشتق منه الوصف ، والرابع : العشرة ، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثاني ، فتقول : ثالث عشر ثلاثة عشر ، فالوصف - ثالث + العشرة ، ثم ما اشتق منه - ثلاثة + العشرة هذه الألفاظ الأربعة مبنية على الفتح ، وجملة التركيب الأول مضافة ، وجملة التركيب الثاني مضاف إليها .

الوجه الثاني : من هذه الحالة : أن تحذف (عشرة) من التركيب الأول ، استغناء به في التركيب الثاني ، ويعرب الجزء الأول من أول التركيبين ، لزوال التركيب منه ، وتضيفه إلى جملة التركيب الثاني ، فتقول : هذا ثالثُ ثلاثة عشر ، برفع (ثالث) بلا تنوين؛ لإضافته وبناء (ثلاثة عشر) للتركيب .

الوجه الثالث : من هذه الحالة : أن تحذف العقد - العشرة - من التركيب الأول ، وتحذف النيّف - وهو الثلاثة هنا - من التركيب الثاني ، ولك حينذاك وجهان :

١- أولهما : أن تعربهما لزوال التركيب من كل وجه من التركيبين ، وتعرب الوصف بحسب العوامل وتجر الثاني بالإضافة دائما ، فتقول : جاءني ثالثُ

---

[١] في استعمال الواحد مع العشرة أو ما فوقها كالعشرين تقلب فاؤهما - الواو - إلى موطن اللام - الدال - فتقول : حادى ، وحادية .

عشر ، ورأيتُ ثالث عشر ، ومررتُ بثالث عشر .

٢- ثاني الوجهين : أن تعرب الجزء الأول - الوصف - بحسب العوامل ، وتبنى الجزء الثاني - العقد - على الفتح ، حكاه الكسائي وابن السكيت وابن كيسان . ووجه ما ذهبوا إليه : إعراب الأول ؛ لزوال التركيب ، وبقاء البناء في الثاني ، لنيّة المحذوف المقدر ، وهذا نظير قولهم : (لا حول ولا قوة إلاّ بالله) فيمن فتح (قوة) ؛ فإنه بنى مع كلمة أخرى ثم حذفها وبقى البناء . قال ابن هشام : "ولا يقاس على هذا الوجه لقلّته".

٣- وهناك وجه ثالث ذهب إليه بعضهم ؛ وهو أنه يجوز بناؤهما ؛ لحلول كل محل المحذوف من صاحبه ، وضعف هذا الوجه بأنه لا دليل حين البناء على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين ، بخلاف إعراب الجزء الأول فإن فيه الدليل .

وتلخص في هذه المسألة خمسة أوجه [١] :

١- الإتيان بأربعة ألفاظ ، وإليه يشير قول الناظم : " فجئ بتركيبين " ، وهو قليل الاستعمال ، حتى أن بعضهم منعه .

٢- أن تحذف عقد الأول ، وإليه يشير قول الناظم

" أو فاعلا بحالتيه أضف ∴ إلى مركب ....."

٣- حذف هذا - العقد - ونيّف الثاني ، وبناء ما بقى .

٤- حذفهما وإعراب ما بقى .

٥- إعراب (الوصف) مع حذف عقْده وبناء (عشر) مع حذف نيّفه .

---

[١] انظر شرح التصريح على التوضيح ٢٧٨/٢ .

سادسها : أن تستعمل (فاعل) مع (العشرة) ، لإفادة معنى (رابع ثلاثة) ، بمعنى(جاعل) – قال الشيخ خالد الأزهري : "وليس بمسموع " ؛ فتأتي – أيضا – بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون لفظ الثالث منها – النيّف – دون ما اشتق منه الوصف ، فتقول : رابع عشر ثلاثة عشر :

١– أجاز ذلك : "سيبويه" وجماعة من المتقدمين قياساً .

٢– ومنعه بعضهم ؛ وهم الكوفيون وأكثر البصريين وقوفا مع السماع ، وعلى الرأي المجيز – وهو الأول – فيعيّن بالإجماع أن يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض بإضافة التركيب الأول إليه ويمتنع النصب ، وإن كان الوصف فيه بمعنى (جاعل) ؛ لأن عمل الوصف إنما يتأتى مع :

أ - تنوينه ، ب - أو اقترانه بأل ، وهما منتفيان مع التركيب .

١ - ولك إذا أتيت بتركيبين أن : تحذف (العشرة) من التركيب الأول ، فتقول : رابع ثلاثة عشر .

٢ - وليس لك مع ذلك الحذف للعشرة من الأول ، أن تحذف (النيف) من التركيب الثاني ، وتقول : رابع عشر – بفتحهما – للإلباس بما ليس أصله تركيبين .

٣ - ومقتضى البناء في الجزءين الباقيين : حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ، ويزول الإلباس بإعراب الأول كما ذكره في الوجه الخامس . يقول الأزهري : "ولم أره مسطورا " .

سابعها : أن تستعمل (فاعل) مع (العشرين) وأخواتها إلى التسعين ، فتقدمه في اللفظ ، وتعطف عليه العقد بالواو خاصة ، فتقول : حادٍ وعشرون ، وحادية وعشرون وهكذا في البواقي ، وهذا لا يختص باسم الفاعل بل

للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام :

الأول : وجوب تأخيرها عنه ؛ لأن الأقل سابق للأكثر .

الثاني : ووجوب عطفها عليه ، ليرتبطا .

الثالث : ووجوب كون العاطف الواو ؛ لأنه عدد واحد ، والواو للجمع .

كم وكأيّ وكذا

(١) كم : اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار ، وهى على قسمين :

١- استفهامية بمعنى : أي عدد ، فيسأل بها عن كمية الشيء .

٢- خبرية بمعنى : عدد كثير ، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير . وكل منهما يفتقر إلى تمييز .

(٢) ويشتركان في خمسة أمور :

الأول : كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار والكمية .

الثاني : كونهما مبنيين .

الثالث : كون البناء على السكون .

الرابع : لزوم التصدير فكل منهما له صدر الكلام .

الخامس : الاحتياج إلى التمييز ؛ لأن كلا منهما عدد مجهول .

(٣) ويفترقان في خمسة أمور – أيضا – :

أحدها : أن كم الاستفهاميّة تميز بمنصوب مفرد ، يقول ابن مالك :

ميّز في الاستفهام كم بمثل ما ∴ ميّزت عشرين ككم شخصا سما

ونحو : كم عبدا ملكت ؟ :

أ ـ أما الإفراد فلازم مطلقا ، خلافا للكوفيين ؛ فانهم يجيزون جمعه نحو : كم شهودا لك ؟ والصحيح مذهب جمهور البصريين ، وما أوهم الجمع يحمل على الحال ، ويجعل التمييز محذوفا .

٣ـ وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات نحو : كم غلمانا لك ؛ إذا أردت أصنافا من الغلمان .

ب- وأما نصبه ففيه - أيضا - ثلاثة مذاهب :

١- أنه لازم مطلقا ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين .

٢- أنه ليس بلازم ، بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي ، وعليه حمل أكثرهم :

" كم عمةٍ لك يا جرير وخالة ".

٣- أنه يجوز جرّه :

أ- بـ(منْ) مضمرة جوازا إن جُرّت (كم) بحرف وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

وأجز إن تجرّه من مضمرا   إن وليت (كم) حرف جر مظهرا

نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟ هذا هو المشهور .

ب- وذهب الزجاج إلى أن الجر للتمييز إنما هو بإضافة (كم) وهو مردود بأن (كم) بمنزلة عدد مركب ، والعدد المركب لا يعمل الجر في مميّزه ، فكذلك ما كان بمنزلته . قاله ابن خروف وتميّز الخبرية بـ مجرور بإضافتها إليه حملا لـ(كم) على ما هي مشابهة له من العدد ، وقال الفراء على إضمار(من) ؛ لأن (من) كثر دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز إضمارها لدلالة الحال عليه ، وهذا المجرور : أ مفرد ، ب أو مجموع ، لأن (كم) بمنزلة عدد مفرد يضاف إلى مميزه تارة إلى الجمع كالعشرة فما دونها ، وتارة إلى المفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين إجراء له مجرى الضربين نحو : كم رجال جاءوك ، كما يقال عشرة رجال جاءوك ، وكم امرأة جاءتك ، كما تقول : مائة امرأة جاءتك ، والإفراد أكثر في الاستعمال وأبلغ في المعنى من الجمع يقول ابن مالك :

واستعملنها مخبرا كعشرة ∴ أو مائة ككم رجال أو مرةْ

ومن ورود التمييز جمعا قول الشاعر (١)

كم ملوك باد ملكهم ∴ ونعيم سُوقة بادوا

ومن ورود التمييز مفردا قول الشاعر (٢) :

وكم ليلة قد بتُّها غير آثم ∴ بناحية الحجلين منّعمة القلب

ثانيها : مما يفترقان فيه :

١- أن الخبرية تختص بالزمن الماضي كرُبَّ بجامع التكثير فيهما ؛ فلهذا لا يجوز : كم غلمان سأملكهم ، كما لا يجوز : رُبَّ غلمان سأملكهم ؛ لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف جدّه والمستقبل مجهول .

٢- ويجوز في الاستفهامية : كم عبدا أشتريه ؟ ؛ لأن الاستفهام لتعيين المجهول .

ثالثها : مما تختص به الخبريةُ : أن المتكلم بها لا يستدعى جوابا من مخاطبه ؛ لأنه مُخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فإنه مستخبر .

رابعها : أن المتكلم بها يتوجه إليه التصديق والتكذيب ؛ لأنه يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية؛ لأنه منشئ والإنشاء لا يحتمل ذلك .

خامسها : أن المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام ، لأنه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام ، تقول : كم رجال في الدار : عشرون بل ثلاثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فإنه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها

---

(١) كم خبرية ، و(ملوك) بالجر مميزه وفيه الشاهد حيث جاء فيه المميز مجرورا (وباد ملكهم) الجملة خبر (كم)

(٢) كم خبرية (وليلة) مميزه ، وفيه الشاهد حيث جاء مفردا مجرورا و(الحجلين) موضع ، ومنعمة القلب حال .

معنى الاستفهام ؛ وبهذا يقال : كم مالك : أعشرون أم ثلاثون؟ (فكم) في موضع رفع بالابتداء و(مالك) خبره عند سيبويه وعند الأخفش بالعكس و(أعشرون) بدل من كم و(أم) عاطفة ، وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة و(ثلاثون) معطوف على (عشرون) ، ومن الأبيات التي وردت فيها (كم) يجوز أن تكون خبرية وأن تكون استفهامية ؛ وذلك لورود الاسم الذي بعدها بروايات متعددة : رفعا ونصبا وجرا ، وهو بيت الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة   فدعاء قد حلبت عليّ عشارى

(١) فيروى بنصب عمة فتكون :

أ - (كم) خبرية بمعنى (كثير) وتعرب مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع و(عمّة) تمييز ، و(خالة) معطوف ، وذلك على لغة تميم التي تجيز نصب تمييز (كم) الخبرية إذا كان مفردا .

ب - وعلى رأى الجمهور تكون (كم) استفهامية تهكّميّة مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع و(عمة) تمييز منصوب وفقا لقاعدة (كم) الاستفهامية : أن يكون مفردا منصوبا .

والمعنى : أخبرني بعدد عمّاتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته والخبر على المذهبين جملة (قد حلبت) .

(٢) ويروى بجر (عمةٍ)،فكم خبرية مبتدأ مبنى على السكون و(عمة) مجرورة بإضافة (كم) إليها ، وعلى رأى (الفرّاء) مجرورة بـ(منْ) مضمرة و(خالة) معطوفة على (عمةٍ) وخبر (كم) جملة (قد حلبت) وأفرد الضمير في (حلبت) حملا على لفظ (كم) . أو (التاء) في (حلبت) للجماعة ؛ لأنهما في معنى (عمات) و(خالات) .

(٣) ويروى برفع (عمة) فتكون (كم) :

أ ـ مصدريّة مبنية على السكون بتقدير (كم) حلبة .

ب ـ أو ظرفية مبنية على السكون بتقدير (كم) وقتا .

١- و(كم) استفهامية وتمييزها محذوف على هذين الوجهين كما قدرناه و(عمّة) في تلك الحالة مبتدأ .

٢- وإن قدرت (كم) خبرية يكون ما بعدها -المحذوف- مضافا إليه والتقدير :

أ ـ كم حلبة ـ إن اعتبرتها مصدرية .

ب ـ كم وقت ـ إن اعتبرتها ظرفية .

و(لك) جار ومجرور متعلق محذوف صفة لـ(عمة) و(قد حلبت) خبر للعَمّة أو الخالة وخبر الأخرى محذوف وإلا لقيل : (قد حلبتا) ؛ لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ، والتاء في (حلبت) على هذا للوحدة ؛ لأنهما عمة واحدة وخالة واحدة .

و(الفدْعاء) من (الفدع) اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم إلى إنسيّها وهو الجانب الأيسر على رأى والأيمن على رأى آخر ، و(العشار) جمع (عشراء) ، وهى الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر .

كأيّ

بمنزلة (كم) الخبرية وتوافقها في خمسة أمور :

١- في إفادة التكثير .　　　٢- في الإبهام .

٣- في لزوم التصدير .　　　٤- في البناء .

٥- في انجرار تمييزها .

وتخالف (كم) في :

١- أن تمييزها يجر بـ(منْ) ظاهرة لا بالإضافة كرأي الجمهور ولا بـ(من) مقدّرة كرأي الفرّاء .

٢- وقد يأتي تمييزها منصوبا كقول الشاعر [1] :

اطرد اليأس بالرجا فكأيّ　∴　آلما حمّ يسره بعد عسر

٣- (كأي) مركبة من (كاف التشبيه + أيّ المنونة) و(كم) بسيطة على الأصحّ

٤- لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور ، فإنهما أجازا : بكأي تبيع هذا الثوب؟

٥- أن خبرها لا يقع مفردا .

---

[1] الشاهد قوله : آلما ؛ فإنه تمييز لقوله (كأى) وقد ورد في هذا البيت منصوبا فدلّ على أن تمييز "كأى" كما يأتى مجرورا بمن في قوله : "وكأين من نبى قاتل معه ربيون كثير" يكون منصوبا كما في هذا البيت، وهذا بخلاف تمييز (كم) الخبرية الذى لا يكون منصوبا.

كذا

(١) يكنى بها عن العدد القليل والكثير .

(٢) وتوافق (كذا) (كم) في أربعة أمور :

١- البناء . ٢- الإبهام .

٣- الافتقار إلى التمييز . ٤- إفادة التكثير .

وتخالف (كم) في ثلاثة أمور :

١- أنها مركبة من (كاف التشبيه + ذا الإشارية) .

٢- أنها لا تلزم التصدير فتقول : قبضت كذا وكذا درهما .

٣- أنها لا تستعمل غالبا إلاّ معطوفا عليها كقول الشاعر[1] :

عد النفس نُعْمى بعد بؤساك ذاكرا ∴ كذا وكذا لطفا به نُسي الجُهدْ

(٣) وتوافق (كذا) (كأي) في أربعة أمور :

١- التركيب . ٢- البناء .

٣- الإبهام . ٤- الإفتقار إلى التمييز بمفرد .

وتخالف (كذا) (كأي) في ثلاثة أمور :

الأول : يجب في تمييزها النصب ، فلا يجوز جره بـ(من) اتفاقا ، ولا بالإضافة لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة فأبقى على ما كان عليه :

---

[1] (عد) فعل أمر من (وعد) (النفس) مفعول أول و(نعمى) مفعول ثان و(ذاكرا) حال والشاهد في (كذا وكذا) حيث استعمل مكررا بالعطف ، لكونه كناية عن العدد و(لطفا) تمييز وما بعده صفة له (والجُهد) الطاقة .

أ - خلافا للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوب ، وكذا أثواب بالجر قياسا على العدد الصريح .

ب - وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية .

ج - وقال الحوفي : على البدل من (ذا) .

الثاني : أنها ليس لها الصدر ، فلذلك تقول : قبضت كذا وكذا درهما .

الثالث : أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كالبيت السابق .

حكم الظرف الواقع خبرا

الإخبار بالمكان

يخبر بالمكان عن أسماء الذوات "أسماء الأعيان" وأسماء المعاني فتقول : زيد خلفك والخير أمامك .

الإخبار بالزمان[1]

(أ) عن اسم العين

١- المشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم العين ، فلا يقال : زيد اليوم ؛ لعدم الفائدة ، سواء جئت به منصوبا أو مجرورا بـ(في) .

٢- وأن ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم : اليوم خمر وغدا أمرٌ ، أي شرب خمر ، والليلة الهلال ، أي طلوعه .

٣- وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى الشرط نحو : الرطب إذا جاء الحر .

---

[1] انظر الهمع ٩٩/١-١٠٠ ، شرح الكافية للرضي ٩٤/١ .

٤- وأجاز بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه :
أ - بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتا دون وقت نحو : الليلة الهلال ، والرطب شهري ربيع ، والبلح شهرين .
ب - أو مضاف إليه اسم معنى عام نحو : أكل يوم ثوب تلبسه .
جـ - أو يعم والزمان خاص نحو : نحن في شهر كذا .
د - أو مسئول به عن خاص نحو : في أي الفصول نحن؟

(ب) الإخبار بالزمان عن اسم المعنى[1]

يخبر بالزمان عن اسم المعنى إذا كان الحدث غير مستمر نحو : الصوم اليوم ، والسفر غدا .

فإن كان الحدث مستمرا امتنع الإخبار عنه ، فلا يقال : طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة .

- ثم إن كان المعنى واقعا في جميعه وهو :

أ- معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع نحو : صيامك يوم الخميس بالوجهين ، والنصب هو الأصل والغالب .

ب- أو نكرة فأوجب الكوفيّون رفعه نحو : ميعادك يومٌ ويومان ، " غدوّها شهر ، ورواحها شهر" ، " وحمله وفصاله ثلاثون شهرا " وكذا إن كان واقعا في أكثره نحو : الحج أشهر .

وإن وقع في بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود وروى بهما قوله : زعم البوارح أن رحلتنا غدا .

---

[1] انظر الهمع ١/٩٩-١٠٠ ، شرح الكافية للرضى ١/٩٤ .

حكم الزمان الواقع خبرا عن أسماء الأيام[1]

١- إن تضمن اسم اليوم عملا كالجمعة والسبت والعيد والإفطار جاز الرفع والنصب ، والرفع أرجح نحو : "الجمعةُ اليوم واليوم ..." فجواز النصب نظرا لما تتضمنه من معنى ، فإن في الجمعة معنى الاجتماع ، وفي السبت معنى القطع ، وفي العيد معنى العدد ، والرفع نظرا لغلبة إطلاقها على معنى اليوم بدون نظر إلى ما تشير إليه من معنى ، لذا كان الرفع أرجح .

٢- وإذا لم يتضمن اسم اليوم عملا كالأحد والإثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس يتعين رفعه نحو : الأحد اليومُ ، ولا يجوز النصب ؛ لأن الأحد بمعنى اليوم ، واليوم لا يكون في اليوم ، أو بعبارة أخرى : الظرف لا ظرف اليوم .

وأجاز الفراء وهشام : النصب ؛ لتأويلهما اليوم بالآن ؛ كما يقال : أنا اليوم أفعل كذا ، أي أنا الآن أفعل كذا ، فمعنى اليوم الأحد : الآن الأحد ، والآن أعم من الأحد ، فيصح أن يكون ظرفا له كما نقول : في هذا الوقت هذا اليوم

الإخبار عن أسماء الشهور بالزمان[2]

يتعين رفع الزمان إذا وقع خبرا عن أسماء الشهور مثل : الزمن المبارك رمضان ، قال أبو حيان : " مقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو : أولُ السنة المحرمُ ، والوقتُ الطيبُ المحرمْ .

---

[1] ، [2] الهمع ١/١٠٠ .

حكم الإخبار بظرف المكان عن اسم العين

١- إذا وقع ظرف المكان خبرا عن اسم عين [١] :

أ فإن كان غير متصرّف نحو : زيدٌ عندك امتنع رفعه إجماعا .

ب- وإن كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو : أنت منى مكانٌ قريبٌ وإدراك منى يمين أو شمالٌ ، وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف ، إما من المبتدأ ؛ أي مكانك منّى قريب ، أو من الخبر ؛ أي أنت منى ذو مكان قريب ، ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل ، فيجب رفعه ، وليس بظرف كما يجئ .

وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو : زيد خلفُك ؛ وداري أمامُك ؛ وذلك لأن أصل الخبر التنكير ، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله :

شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة ∴ مدى الدهر إلا جبرئيل أمامها

خلافا للجرميّ والكوفيين ، وإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه إجماعا وإذا كان المكان في موضع الخبر عن عين ؛ والمراد : تعين المنزلة من قرب أو بعد ، قال سيبويه : " لا يُستعمل منه إلاّ ما استعملته العرب ، فلا تقل : هو منى مجلسك ، و متكاء زيد ، ومربط الفرس ، قال : ولو أظهرتَ المكان في هذه الأشياء جاز نحو : هو مني مكان مجلسك ، ومكان متكاء زيد ؛ وذلك أن المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب أو البعد " .

وقال بعضهم : ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو : معقد الإزار فجعله ظرفا أولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه

---

[١] انظر شرح الكافية للرضى ١/٩٥ .

أولى ؛ لأن الظرف حاوٍ للمظروف فقربه من المظروف يحقق لـه الاحتـواء ، وبعده عنه يبعّده عن الاحتواء .

ويجب رفع كل من ظرفي الزمان والمكان إذا كـان متصرفـا وموقتـا محـدودا وأخبرت به عن اسم عيـن ؛ لإرادة تقدير المسـافة القريبـة أو البعيـدة نحـو : دارك مني فرسخٌ وأنت مني بريدٌ ، ومنزلك مني ليلةٌ ؛ أي ذات مسافة فرسـخ على حذف مضاف بعد مضاف ؛ وكذا ذو مسافة سرى ليلة ، و(منـي) متعلـق بمدلول الخبر ؛ أي : بعيدة مني هذا القدر .

أساليب عربية

١ – أجدّك لا تفعل

في لسان العرب : " الجدّ : نقيض الهزل ، يقال : جدّ في الأمر يجدُّ ويجِدُّ بالكسر والضم جدًا.. . والجدّ : الاجتهاد في الأمور ، وفي الحديث :" كان رسول الله صلى الله عليه وسلّم إذا جدّ في السير جمع بين الصلاتَين " ؛ أي اهتم به وأسرع فيه . . . . وجدّ به الأمر : اشتدَّ ...الأصمعي : أجدّ فلان أمره بذلك ؛ أي : أحكمه . . . . أبو عمرو : أجدّك وأجدّك معناهما : مالك أجد منك ونصبهما على المصدر ، قال الجوهري : معناهما واحد ، ولا يتكلم به إلا مضافا ، الأصمعي : أجدّك معناه : أبجدّ هذا معك ؟ ونصبهما بطرح الباء ، الليث : من قال : أجدّك بكسر الجيم فإنه يستحلفه بجدّه وحقيقته ، وإذا فتح الجيم : استحلفه بجدّه ؛ وهو بخت ، يقول سيبويه في : " باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله " [١] :

" . . . ومثل ذلك في الاستفهام : أجدّك لا تفعل كذا وكذا ؟ كأنه قال : أحقا لا تفعل كذا وكذا ، وأصله : من الجدّ ، كأنه قال : أجدًا ، ولكنه لا يتصرف ، ولا يفارقه الإضافة كما كان ذلك في : لبيك و سعديك ".

ويرى ابن الحاجب أن قولهم : " أجدّك لا تفعل كذا من قبيل المصدر المؤكد لغيره يقول في الإيضاح[٢] :" أصله لا تفعل كذا جدًا ؛ لأن الذي ينفي الفعل عنه يجوز أن يكون بجدّ منه ، ويجوز أن يكون من غير جدّ ، فإذا قال : جدًا

---

[١] انظر الكتاب ٣٧٩/١ .

[٢] انظر الايضاح ٢٣٢/١.

فقد ذكر أحد المحتملين ؛ ثم أدخلوا همزة الاستفهام إيذانا بأن الأمر ينبغي أن يكون كذلك على سبيل التقرير ؛ فقدم المصدر من أجل همزة الاستفهام فصار : أجدّك لا تفعل ، ثم لما كان معناه تقرير أن يكون الأمر وفق ما أخبر صار في معنى تأكيد كلام المتكلم فيتكلم به من يقصد إلى التأكيد ، وإن كان ما تقدم هو الأصل الجاري على قياس لغتهم ، ويجوز أن يكون معنى (أجدّك) في مثله : أتفعله جدّا منك على سبيل الإنكار لفعله جدّا ، ثم نهاه عنه أو أخبر عنه بأنه لا يفعل فيكون أجدك توكيدا لجملة مقدرة دلّ سياق الكلام عليها ، ومما يدل على انهم يقولون : افعله جدًا قول أبى طالب :[1]

إذن لاتبعناه على كل حالة　　　من الدهر جدًا غير قول التهازل

ويرى الرضي أن (أجدّك) في قولك : أجدّك لا تفعل كذا ، ليس من قبيل

---

[1] انظر الخزانة لهارون ٥٦/٢ ، يقول البغدادى : استشهد على أن المصدر المؤكد لغيره يكون في الحقيقة مؤكدا لنفسه ؛ لأنه إما مع صريح القول كقوله تعالى : " ذلك عيسى بن مريم قول الحق " أوما هو في معنى القول كما في هذا البيت ؛ فإن قوله (جدّا) مصدر مؤكد لما يحتمله غيره ، فإن قوله (اتبعناه) يحتمل أن يكون قاله على سبيل الجد وهو المفهوم من اللفظ ، وأن يكون قاله على طريق الهزل وهو احتمال عقليّ ، فأكّدالمعنى الأول بما هو في معنى القول ؛ لأنه أراد به قولا جدا ، والقرينة عليه ما بعده، فإن قول التهازل يقابل قول الجدّ ، فكان الأولى أن يقول : قول جدٍّ ، بالإضافة ليناسب مابعده ، فيكون لما حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعرابه .

المصدر المؤكد لغيره ويستدل على ذلك بالبيت :

خليليّ هُبّا طالما قدْ رقدتْما   أجدّكما لا تقضيان كراكُما[١]

يقول في شرح الكافية [٢] : " وأما قولهم : أجدّك لا تفعل كذا ، قال : أجدّكما لا تقضيان كراكما ، ولا يستعمل إلا مع النفي ، فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم [٣] ؛ إذ لو أكد قوله (أجدكما) قوله (لا تقضيان كراكما) لكان مؤكدا لمضمون المفرد ؛ أعني الفعل بلا فاعل ، فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرهما ، فإن قلت :(جدكما) مضمون عدم قضاء المخاطبين ؛ لأن ذلك قد يكون جدّا ، وقد يكون هزلا ، فيكون مؤكدا للجملة لا المفرد ، قلت : عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء أسندته للمخاطبين أو غيرهما ، ويعارض بنحو : زيد رجع القهقرى ، فإن القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق ، فثبت أن (جدّكما) مبين لمضمون المفرد ، ونحن إنما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره إذا أكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة ؛ لكونها مقولة ولا يجوز أن يقدر : أجدكما أقول لا

---

[١] من قصيدة لقس بن ساعدة ، انظر ابن يعيش ١١٦/١ الأغانى ٤٠/١٤ ، ٤١ ، الحماسة بشرح المرزوقى ٨٧٥ شرح الشريسى للمقامات ١٨٧/٢ سيرة ابن سيد الناس ٧٢/١ فتوح البلدان للبلاذرى ٤٥٤ ، خزانة الأدب ٧٧/٢ .

[٢] شرح الكافية ١٢٤/١.

[٣] كالزمخشرى في المفصل حيث يقول ١١٦/١ : " ومنه ما يكون توكيدا إما لغيره كقولك : هذا عبد الله حقا ، والحق لا الباطل وهذا القول قولك . وأجدّك لاتفعل كذا ، وكذا ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ٢٣٢/١ وسبق ذكر ماقاله ابن الحاجب في هذا الشأن.

تقضيان ، كما قدرنا في بيت أبى طالب (أقول) اتبعناه على حالة جدّ ؛ لفساد المعنى فنصب (أجدّك) إذن بطرح الباء ، والمعنى : أبجدّ منك كما قال الأصمعي ومثله قوله :

أحقا أبناء بنى سلمى بن جندل تهدوكم إياي وسط المجالس

ومعنى (حقا) و(جدّك) متقاربان ، أو تقول : انتصابه على الحال كما في فعلته جهدك [1]

([1]) يفصّل البغدادى في خزانة الأدب٢/٧٧ : في بيان استشهاد الرضى بالبيت السابق : " أجدّكما لا تقضيان كراكما " فيقول : " علىأن (جدكما) ليس مصدرا مؤكدا لقوله : (لاتقضيان) بل هو : ١- إما منصوب بنزع الخافض ، ٢- وإما حال ، ٣- وإما مصدر حذف عامله وجوبا .

أما كونه ليس مؤكدا لمضمون الجملة بعده ، فلشيئين : الأول : أن قوله (أجدّكما) لو جعل مؤكدا مابعده لكان مؤكدا لمضمون المفرد وهو الفعل فقط ، لا لمضمون الجملة كما بينه الشارح ، والثانى : أنه إنما يكون المصدر مؤكدا لغيره إذا أكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة ، ولا يجوز أن يقدر : أجدّكما أقول ؛ لفساد المعنى ؛ لأن القول من المتكلم ، وعدم القضاء من المخاطب .

وأما كونه منصوبا بنزع الخافض ، فلأنه في معنى "حقا " ، وهو على تقدير (في) ، وجدّك وحقا متقاربان معنى فالأنسب تقاربهما في الإعراب أيضا .

وأما كونه حالا فمعناه : لاتقضيان كراكما جادين ، فعامل الحال الفعل الذى بعدها ، وصاحبها ضمير التثنية .

وأما الثالث فهو مؤكد لنفسه ؛ لأنه أكد مضمون المفرد لامضمون الجملة ؛ لأنه أكد الفعل بدون الفاعل ، والفعل يدل وحده على الحدث والزمان . وهذا محصل كلامه

٢- عذيرك من فلان

العُذر : الحجة التي يُعتذرُ بها والجمع أعذار ، يقال : اعتذر فلان اعتذارا وعذرة ومعذرة . . . وأعذر إعذارا وعُذْرا : أبدى عُذْرا ؛ عن اللحياني . والعرب تقول : أعذر فلان ؛ أي كان منه ما يعذرُ به ، والصحيح : أن العذر : الاسم ، والإعذار : المصدر ، وفي المثل : أعذر من أنذر ؛ ويكون أعذر بمعنى : اعتذر اعتذارا يُعذر به ، وصار ذا عُذر منه .

والمعتذر يكون مُحقًا ، ويكون غير مُحقّ ، قال الفراء : اعتذر الرجل إذا أتى بعذر ، واعتذر إذا لم يأت بعذر وحقيقة (عذرت) محوْتُ الإساءة وطمستها وفيه لغتان ؛ يقال : أعذر إعذارا : إذا كثرت عيوبه وذنوبه وصار ذا عيب وفساد ، قال الأزهري :" وكان بعضهم يقول :عذر يعذر بمعناه ، ولم يعرفه الأصمعي . . . . .

= والحالية لا تطرد في كل موضع ، ولهذا ذهب الإمام المرزوقي في شرح فصيح ثعلب إلىأن انتصاب (أجدّكما) إما بنزع الخافض وإما بفعله المحذوف .

والمفهوم من كلام ابن جنى على هذا البيت في اعراب الحماسة : أن (أجدّكما) منصوب بفعله المحذوف ، لكن جعله جملة (لا تقضيان) حالا غير جيد ؛ لأنها مقيدة و(جدكما) قيد لها ، والمقيد هو أصل الكلام على جعله الجملة حالا أنها مصدّرة بعلم الاستقبال بأن الشاعر أراد امتداد الحال ، فلما لاحظ حال الاستمرار والاستقبال أتى بلا غير صحيح ؛ فإن (لا) ليست للاستقبال على الصحيح ، والمضارع المنفي بها يقع حالاً نحو :" مالكم لاترجون لله وقارا " ، وقد نعسّف أيضا في نحو : " أجدّك لاتفعل " ، بأنه على إرادة استمرار الحال الممتدة فيما مضى .

قال أبو حيان في الارتشاف : " (ولا تفعلْ) عند أبي عليّ حال ، أوعلى إضمار (أن) فحذف (أن) وارتفع الفعل .

ويروى : أعذرتنا ، أي جعلت لنا عذرا فيما صنعناه ، ومنه قول الناس : من يعذرني من فلان ؛ أي من يقوم بعذري إن أنا جازيته لسوء صنيعه ، ولا يلزمني لوما على ما يكون منّي إليه ، قال ذو الإصبع العدواني :

عذير الحيَّ من عدْوا ... ن كانوا حيّة الأرض

بغى بعضٌ على بعض ... فلم يرْعوْا على بعض

فقد أضْحوْا أحاديث ... برفع القول والخفض

يقول : هات عذرا فيما فعل بعضهم ببعض من التباعد والتباغض والقتل ، ولم يرْع بعضهم على بعض ، بعدما كانوا حيّة الأرض التي يحذرها كل أحد فقد صاروا أحاديث للناس يرفعوها ويخفضوها ، ومعنى (يخفضوها) يسردنها وقيل : معناه : هات من يعذرني ، ومنهُ قول على بن أبى طالب وهو ينظر إلى ابن مُلْجم : "عذيرك من خليلك من مُراد " ، يُقال : عذيرك من فلان بالنصب ؛ أي : هات من يعذرك فعيل بمعنى فاعل ، يقال : عذيري من فلان ؛ أي : من يعذرني ونصبه على إضمار هلُمّ معذرتك اياي . والعذير : النصير ؛ يقال : من عذيري من فلان ؛ أي من نصيري ، وعذير الرجل : ما يروم وما يحاول مما يعذر عليه إذا فعله .

يقول ابن الشجري في أماليه [١] : العذير : الأمر الذي يحاوله الإنسان فيعذر فيه ، أي لا تستنكري ما أحاوله معذورا فيه ، وقد فسره بالبيت الثاني ، ويقولون : (من عذيري من فلان) ، أي من ينتحي باللائمة عليه ويعذرني في أمره .

---

[١] انظر جزء ٨٨/٢ .

ويقول الرضي في شرح الكافية [١] في حذف ناصب المفعول به : " ومن الواجب إضمار فعلها سماعا قولهم : هذا لك ولازعماتك . . . . ، ومنها قولهم : من أنت زيدا . . . ومنها قولهم : عذيرك من فلان ، والعذير : إما بمعنى العاذر كالسميع ، أو المعذر كالأليم بمعنى المؤلم ، واعذر ، وعذر بمعنى ، ويتجوز أن يكون (العذير) بمعنى العُذر ، إلا أن الفعيل في مصدر غير الأصوات قليل كالنكير ، وأما في الأصوات كالصهيل والنئيم فكثير ، والعذير أيضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها ،

قال : جاري لا تستنكري عذيري سيرى وإشفاقي على بعيري[٢]

الحال التي ينبغي أن يعذر فيها ، ولا يلام عليها ، يقال هذا إذا أساء شخص الصنيع إلى المخاطب ، أي ؛ أحضر عاذرك أو عذرك ، أو الحال التي تعذر فيها ولا تلام ، وهى فعل المكروه إلى ذلك الشخص ، أي لك العذر فيما تجاز به لسوء صنيعه إليك ، ومعنى : من فلان ؛ أي من أجل الإساءة إليه وإيذائه ؛ أي أنت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ، ومنه ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبى بكر " اعذرني من عائشة " ؛ أي من جهة تأديبها وتعريكها ، وفي الخبر :" لن يهلك الناس حتى يعذروا من أنفسهم " ؛ أي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم ، فمعنى من أنفسهم ؛ أي من جهة أنفسهم وإهلاكها .

---

[١] انظر جزء ١/١٣٠ .

[٢] رجز للعجاج انظر الرضى على الكافية ١/١٣٠ ، الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٨٨ . لهارون ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٠ ، المقتضب ٤/٢٧٧ ، الكتاب لسيبويه ١/٣٢٥ الخزانة ٢/١٢٥ ، شرح الأشمونى ٣/١٧٢ ، المقرب لابن عصفور ١/١٩٥ ، الصحاح للجوهرى واللسان : عذر وشقر .

٣- بله الأكفَّ

يقول الجوهري في الصحاح مادة (بله) : " وبلْه كلمة مبنية على الفتح مثل (كيف) ومعناها : دعْ ، قال كعب بن مالك يصف السيوف :

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها   بله الأكفّ كأنها لم تخلق

قال الأخفش : "بله" هاهنا بمنزلة المصدر ، كما تقول : ضرب زيد . ويجوز نصب "الأكفّ" على معنى : دع الأكفّ ، وقال ابن برهة :

تمشي القطوف إذا غنّى الحداة بها   مشيَ النجيبة بلْه الجِلّة النجبا

ويقال معناها : سوى ، وفي الحديث : " أعددت لعبادي مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما اطلعتم عليه " ، ويقول أبو على الفارسي[١] : " فإذا كان : (بله زيد) ، هنا ليس يخلو من أن يكون : ١ـ اسم فعل ، ٢ـ أو مصدرا ، ٣ـ أو حرفا ... ، " .

وقال سيبويه :" أما (بله زيدا) فتقول : دعْ زيدا ، و(بلْه) ها هنا بمنزلة المصدر كما تقول : ضرب زيد " [٢] ، قال أبوَ علي :

"١ـ فمن قال (بله زيدا) جعله بمنزلة (دع) ، وسمّى به الفعل .

٢ـ ومن قال (بله زيد) فأضاف جعله مصدرا ، ولا يجوز أن تضيف ويكون مع الإضافة اسم الفعل ، لأن هذه الأسماء التي تسمّي بها الأفعال لا تضاف ، ألا ترى أنه قال[٣] : جعلوها بمنزلة : النّجاءك ، أي لم يضيفوها إلى المفعول

---

[١] انظر كتاب الشعر لأبي علي ٢٦/١ .

[٢] انظر الكتاب ٢٣٢/٤ .

[٣] يقصد سيبويه .

به ، كما أضافوا أسماء الفاعلين والمصادر إليه ، فهي في قوله على ضربين : (أ) مرة تجرى مجرى الأسماء التي تسمّى بها الأفعال ، (ب) ومرّة تكون مصدرا وقال أبو زيد : إن فلانا لا يطيق أن يحمل الفهر ، فمن بله أن يأتي بالصخرة يقول : لا يطيق أن يحمل الفهر ، فكيف يطيق حمل الصخرة ؟ قال : وبعض العرب يقول : من بهل أن يحمل الصخرة ، فقلت وأنشد لكعب بن مالك[1] :

تذر الجماجم ضاحيا هاماتُها بله الأكفّ كأنها لم تُخْلَق

فما حكاه أبو زيد ؛ من دخول " منْ " عليه والإضافة والقلب يدل أنه مصدر ، وليس باسم فعل ؛ لأن أسماء الفعل لا تضاف ولا يدخل عليها عوامل الأسماء ألا ترى أن أبا الحسن يقول : أن "دونك : ليس ينتصب على حدّ انتصابه قبلُ" ويقوي كونه مصدرا أن أبا عمرو الشيباني حكى : ما بلهك لا تفعل كذا ، أي مالك ؟ ، ومن الناس من ينشده : " بله الأكفّ " ، فهذا على هذا الإنشاد اسم فعل ، كأنه قال : دع الأكفّ ، فجعلها اسما لـ(دعْ) والدلالة على جواز كونها اسما للفعل كما أجاز فيه سيبويه قول الشاعر :[2]

تمشي القطوف إذا غنّى الحداة بها مشي الجواد فبلْه الجلّة النجبا

فأمّا قول الشاعر : " بلْه ما أسعْ "[3] ، فيجوز على قياس قول سيبويه : أن

---

[1] انظر كتاب الشعر ٢٦/١ ، شرح المفصل ٤٨/٤، ٤٩ ، الخزانة ٢٣٢/٦ ، شرح الكافية للرضي ٧٠/١ .

[2] لإبراهيم بن هرمة ، انظر كتاب الشعر بتحقيق الطناحي ص٢٦ ، وفي هامشه شرح المفصل ٤٩/٤ ، واللسان (بله) ، والخزانة ٢٣١/٦ ، ومعجم الشواهد ٣٠ .

[3] الشاعر هو : أبو زبيد الطائي والبيت هو :

حمّال أثقال أهل الودّ آونة أعطيهم الجهد منّي بلْه ما أسعْ

يكون موضع (ما) نصبا ، ويكون في (بلْه) ضمير ، ويدل على ذلك : " بلْه الجلّة النجبا " ، ويجوز أن يكون جرًا على من أنشد : " بلْه الأكفّ " ، وعلى إجازته أنه مصدر ، وكذلك قول أبي دؤاد[١] :

فدت نفسي وراحلتي ورحلي   نجادك بلْه ما تحت النّجاد

وليست الفتحة التي في (بلْه) في قول من نصب بها ، الفتحة التي فيها في قول من أضافها؛ لأنها في الإضافة نصبةٌ كالتي في "ضرب الرقاب"، وفي القول الآخر فتحة كفتحة "رويدَ"[٢] .

ويقول الرضي [٣] : " ومنها أي من أسماء الأفعال بله زيد بالإضافة إلى المفعول كترك زيد ، وبله زيداً كدعْ زيدا .

وحكى أبو علي عن الأخفش أنه يجيء بمعنى " كيف " فيرفع ما بعده ، وينشد قوله : تذر الجماجم ضاحيا هاماتُها   بله الأكفَ كأنها لم تُخْلَق

حكى أبو زيد أن فلانا لا يطيق أن يحمل النهر فمن بلْه ما اطلعتم عليه ، وفي الحديث القدسي : "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما اطلعتم عليه " ؛ أي سوى "، ويقول البغدادي في تعليقه على هذا الشاهد من كتاب شرح الكافية [٤] :

١. فمعنى (بله الأكف) على رواية نصب (الأكفَ) : أنك ترى رءوس الرجال أي بعض الرءوس بارزة عن محلّها بضرب السيوف ، كأنها لم تخلق على

---

[١] انظر كتاب الشعر ٢٨ ، ديوانه ٣١٠ .

[٢] انتهى ما نقل عن كتاب الشعر .

[٣] انظر شرح الكافية ٢/ ٧٠ طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، نشر دار الباز بمكة .

[٤] انظر الخزانة ٦/ ٢١٣ .

الأبدان ، فدع ذكر الأكفَ ؛ فإن قطعها من الأيدي أهون بالنسبة إلى الرءوس فـ(بلْه) على هذا اسم فعل .

٢. وعلى الجر : إنك ترى تطاير الرءوس عن الأبدان ، فتركا لذكر الأكفَ ، أي فاترك ذكرها تركا، فإنها بالنسبة إلى الرءوس سهلة ، فـ(بلْه) على هذا مصدر مضاف .

٣. وعلى الرفع : إنك ترى الهامات ضاحية عن الأبدان ، فكيف الأكفَ لا تكون ضاحية عن الأيدي ؛ يعني : إذا جعلت السيوف الأبدان بلا رءوس فلا عجب أن تترك الأيدي بلا أكف ، فـ(بله) بمعنى : كيف للاستفهام التعجبي .

(أ) فـ(بله الأكف) على الأول والثالث : اسم فعل ، وفتحة بله بنائية .

(ب) وعلى الثاني جملة فعليَة حذف صدرها ، والفتحة إعرابية ، وهي بالمعنى الأوّل والثاني مأخوذة من لفظ (البله) و(التباله) ، وهو من الغفلة ، لأن من غفل عن شيء تركه ، ولم يسأل عنه ، وكذلك هنا ؛ أي : لا تسأل عن الأكفَ إذا كانت الجماجم ضاحية مقطعة ، كذا في الروض الأنف للسهيلي[1] قال السهيلي : " وقوله : بلْه الأكفَ بخفض الأكف هو الوجه ، وقد روي بالنصب ، لأنه مفعول ؛ أي : دع الأكفَ، فهذا كما تقول : رويد زيد ، ورويد زيد ، بلا تنوين مع النصب ، و(بلْه) كلمة بمعنى (دعْ) ، وهي من المصادر المضافة إلى ما بعدها " ، وقال الدماميني في شرحه "المزج على المغني" [2] : " ذهب الكوفيون والبغداديون إلى أن (بلْه) ترد للاستثناء

---

[1] الروض الأنف بتحقيق الوكيل ٣٧٦/٦ .

[2] نقلا عن الخزانة ٢٣٢/٦ .

كـ(غير) ، وجمهور البصريين على أنها لا يستثنى بها واستدل "ابن عصفور" بأمرين :

أحدهما : أن ما بعد (بلْه) لا يكون من جنس ما قبلها ، ألا ترى أن (الأكفّ) في البيت ليست من الجماجم .

الثاني : أن الاستثناء عبارة عن إخراج الثاني مما دخل في الأول ، والمعنى في (بلْه) ليس كذلك ؛ ألا ترى أن (الأكفّ) مقطوعة بالسيوف كالجماجم ، وفيه نظر ، أما الأول : فلأنا لا نسلم أن كل استثناء يكون ما بعد الأداة فيه من جنس ما قبلها ، بدليل المنقطع ، وأما الثاني : فلتحقق الإخراج باعتبار الأولويّة " انتهى .

وفي (مختصر العِين) [1] : بلْه بمعنى (كيف) وبمعنى (دعْ) .

١ - فأما الجر بعدها ، وهو المجمع على سماعه ، فذهب بعض الكوفيين إلى أنها بمعنى (غير) ؛ فمعنى : بلْه الأكف : غير الأكف ، فيكون هذا استثناء منقطعا ، وذهب الفارسي إلى أنها مصدر لم ينطق لها بفعل ، وهو مضاف ، وهي إضافة من نصب ، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر .

٢- وأما النصب فيكون على أنه مفعول و(بلْه) مصدر موضوع موضع الفعل أو : اسم الفعل ليس من لفظ الفعل ، فإذا قلت : قام القوم بله زيدا ، فكأنك قلت : تركا زيدا ، أو دع زيدا .

٣- وأما الرفع فعلى الابتداء ، و(بلْه) بمعنى (كيف) في موضع الخبر ، وقال ابن عصفور : " إذا قلت قام القوم بلْه زيدا ، إنما معناه : دعْ زيدا ، وليس

---

[1] نقلا عن الخزانة ٢٣٢/٦ من كلام طويل أورده لأبي حيان في شرح التسهيل .

المعنى : إلا زيدا ، ألا ترى أن معنى : بلْهَ الأكفّ : دع الأكف ، فهذه صفتها ولم يرد استثناء الأكفّ من الجماجم "أ هـ .

٣- " كما تكونوا يُولَّى عليكم "

ذكر صاحب المغني في القاعدة الحادية عشرة (في ذكر أمور كلية يتخرج عليها من الصور الجزئية) وهي التي تحوي أمورا من تقارض اللفظين للأحكام ، ومثل لذلك بأمثلة منها :

إعطاء (أن) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال كقوله :

أن تقرآن على أسماء ويحكما   منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

الشاهد في (أن) الأولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل (أن) المعطوفة عليها ، ثم يعطى أيضا (ما) في الإعمال حكم (أن) المصدرية على سبيل التقارض ، فيقول : " وإعمال (ما) حملا على (أن) كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام : " كما تكونوا يُولَّى عليكم " ذكره ابن الحاجب ، مع أن ابن الحاجب استبعده [١] .

وأيضا يستبعد ذلك الأمير في حاشيته على المغني بقوله [٢] : "وفيه : أن هذا إثبات لحكم بما لا دليل عليه ، إذ لم يوجد في غير هذا المحل ، ثم يقول : " فالأوْلى :أن النون حذفت للتخفيف ، وقد جاء ذلك نظما ونثرا ، فأما الأول

---

[١] يقول ابن الحاجب في شرح المفصل (الإيضاح ٢/٢٣٤) : فأما تشبيه (ما) بأن في العمل فأبعد ، وعليه حمل ما يروى : " كما تكونوا يولّى عليكم " فجاء (تكونوا) محذوفا نونه ، والوجه إثباته .

[٢] المغني بحاشية الأمير ٢/٢٠١ .

ففي قوله : " أبيت أسري وتبيتي تدلكي "، فلم يقل : تبيتين ، وتدلكين ؛ لأجل الخفة ، وأما نثرا فكما في قراءة : " وقالوا إن هذان لساحران تظاهرا " بتشديد الظاء ؛ فإن النون حذفت للخفة " أ هـ تقرير دريد ، فالأصل : أنتما ساحران تتظاهران ، حذفت النون تخفيفا ، وأدغمت التاء في الظاء ، وفي الحديث : " لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا " ، الشاهد فيما بعد (لا) " أ هـ ، وقال الدماميني [1] : " لا حاجة إلى جعل (ما) ناصبة حملا على أختها (أن) ، فإن فيه إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل ، بل الفعل مرفوع ، ونون الرفع محذوفة ، وقد سمع ذلك نظما ونثرا ، قال الشاعر : " أبيت أسري وتبيتي تدلكي " ؛ أي وتبيتين تدلكين ، وخرّج على ذلك ما روي عن أبي عمرو ، " قالوا ساحران تظّاهرا " بتشديد الظاء ؛ أي : : أنتما ساحران تتظاهران ، فحذف المبتدأ ، وأدغمت التاء في الظاء ، وحذفت نون الرفع، وفي الحديث : " لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا " ، فحذف النون من الفعلين المنفيين ، فعليه يخرّج : " كما تكونوا " إن ثبت ، ولا حاجة إلى ارتكاب أمر لم يثبت " أ هـ دماميني .

فنجد أن الأمير والدماميني اتفقا في استبعاد حمل (ما) على أن الناصبة في العمل ، وأوجدا لحذف النون وجها آخرا غير حذفها بإعمال (ما) المصدرية النصب فيها ، ودعّما ذلك بالشواهد .

---

[1] الخزانة ٨/٤٢٥ .

ما يمتنع وقوعه اسماً لكان وأخواتها وإن وأخواتها

يقول ابن عقيل في المساعد شرح التسهيل [١] : " وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية ، ولم يلزم : (١) التصدير كأسماء الشرط والاستفهام ، وما أضيف إليها ، نحو : أيّهم عندك ، وأيّهم يأتيني فله درهم ، أو غلام أيهم ، (٢) أو الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو : الحمد لله أهل الحمد ، (٣) أو عدم التصرف نحو : طُوبى للمؤمن ، وسلام عليك ، وويل للكافر ، (٤) أو الابتدائية لنفسه نحو : أقلّ رجل يقول ذلك ؛ أي ما يقول ، فلا تصحبه النواسخ ، (٥) أو مصحوب لفظي نحو : لولا زيد لأتيتك ، وخرجت فإذا زيد قائم ، أو مصحوب معنوي نحو : ما أحسن زيدا ، ولله درّه ، والكلاب على البقر ، وتختص دام ، والمنفي بـ(ما) بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طلبي ، فلا يقال : لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما يكون زيد " أ هـ .

ويقول السيوطي [٢] : " شرط المبتدأ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب :

١. ألا يكون مما لزم الصدر كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء .
٢. ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع .
٣. ولا مما لزم الابتداء كقولهم : أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا .

---

[١] المساعد ١/٢٥٠ .

[٢] همع الهوامع ١/١١٣ .

٤. والكلاب على البقر لجريانه كذلك مثلا ، وكذا ما بعد لولا الامتناعيّة ، وإذا الفجائية .

٥. ولا مما لزم عدم التصرف كأيمن في القسم ، وطوبى للمؤمن ، وويل للكافر ، وسلام عليك .

٦. ولا خبره جملة فعلية .

وشرط ما تدخل عليه (دام) و(ليس) والمنفي بـ(ما) من جميع هذه لأفعال هذا الباب زيادة على ما سبق : أن لا يكون خبره مفرداً طلبيا ، لأن له الصدارة ، وهذه لا يتقدم خبرها ، فلا يقال : لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد ، وشرط ما تدخل عليه (صار) وما بمعناها و(دام) و (زال) وأخواتها زيادة على ما سبق : أن لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال : صار زيد علم ، وكذا البواقي ، لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا ، وهذا متفق عليه ".

الأسئلة والأجوبة

س١ متى يبنى الاسم وبماذا يسمًى ، ومتى يمنع الاسم من الصرف ومتى يُصرف ، وبماذا يسمى كل منهما ؟

جـ١ الاسم إن أشبه الحرف بنى كما مرّ ، وسُمّى غير متمكن ، وإلا أعرب والمعرب إن أشبه الفعل منع الصرف كما سيأتي ، وسُمّى غير أمكن ، وإلاّ صرف وسُمّى أمكن .

س٢ ما المراد بصرف أو انصراف الاسم ؟ ولماذا اعتبر نحو "مسلمات" منصرفا مع فقده لمعنى الصرف ؟

جـ٢ المراد بالصرف أو الانصراف : التنوين الدّال على معنى يكون الاسم به أمكن ؛ وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف وللفعل كزيد وفرس .

واعتبر نحو : "مسلمات" منصرفا مع فقده لمعنى التنوين السابق ، لأن تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم .

س٣ من الأسماء ما يمتنع صرفها لعلة واحدة فما هي مع التمثيل ؟

جـ٣ ما يمنع صرفه لعلة واحدة نوعان :

أ- ما ختم بألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فمن المقصورة : ذكرى مصدرا منكرا ، ورضوى علم على جبل وجمع تكسير كجرحى .

ومن الممدودة نكرة كصحراء وعلما كزكريّاء وجمعا كأنصباء .

ب- الجمع الموازن لمفاعل ومفاعيل كدراهم ودنانير .

س٤ اذكر ما يجوز في (مفاعل) المنقوص ، وما حكم تنوينه ، وما الغالب فيه مع التمثيل ؟

جـ٤ ١- إذا كان مفاعِل أو شبهه منقوصا فيجوز إبدال كسرته فتحة فتنقلب ياؤه ألفا فلا ينوّن .

٢- والغالب : أن تبقى كسرته وياؤه على حالهما .

٣- فإذا خلا من ال والإضافة :

أ- أجرى في حالتي الرفع والجر مجرى (قاض) المنقوص المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو : هؤلاء جوار ، ومررت بجوار ، قال الله تعالى : "ومن فوقهم غواش " ، "والفجر وليال عشر " .

ب- وأجرى في النصب مجرى (دراهم) في سلامة آخره وظهور الفتحة من غير تنوين نحو : رأيت جواري ، قال الله تعالى : "سيروا فيها ليالي "

س٥ علل لمنع "سراويل" من الصرف مع أنه مفرد ؟

جـ٥ ١-قيل : إنه أعجمي حمل على موازنه العربي .

٢-قيل : إنه منقول عن جمع " سروالة " سمّى به المفرد الجنسيّ .

س٦ أ- ما حكم ما سمى بصيغة منتهى الجموع ، أو بما وازنه من لفظ أعجمي ؟

ب - أو لفظ ارتجل للعلمية مع التمثيل ؟

جـ٦ إذا سُمّى بهذا الجمع ، أو بما وازنه من لفظ أعجمي مثل :" سراويل أو شراحيل" وكذلك إذا جاء لفظ على هذا الوزن ، ولكنه علم مفرد مرتجل مثل :" كشاجم" منع الصرف .

س٧ متى يمتنع صرف الاسم نكرة ومعرفة مع التمثيل ؟

أو ما هي الأنواع التي يمتنع صرفها نكرة ومعرفة مع التمثيل؟

جـ٧ يمتنع صرف الاسم نكرة ومعرفة إذا وضع صفة واجتمع مع الصفة علة أخرى من العلل الآتية :

١-ما كان مختوما بألف ونون زائدتين (ذو الزيادتين) بشروطه التي ستأتي كسكران وغضبان .

٢- ذو الوزن (ما كان على وزن أفعل) بشروطه التي ستأتي (أحمر وأفضل) .

٣-العدل : وهو ما كان على (فُعال أو مفّعل) من العدد كأحاد ومثْنى أو لفظ (أخر) .

س٨ ما شرط منع ذي الزيادتين الصرف مع التمثيل ؟

جـ٨ شرط منع ذي الزيادتين الصرف أن لا يقبل تاء التأنيث :

أ- لأن مؤنثة على (فعْلى) كسكران سكرى وغضبان غضبى وعطشان عطشى .

ب- أو لكونه لا مؤنث له كلحيان ، فإنه من صفات المذكرين .

س٩ علّل لعدم صرف الصفات الآتية مع كونها بزنة (فعلان) : مصّان : للئيم – وسيفان : للطويل - وأليان وندمان من المنادمة ؟

جـ٩ منعت الصرف لأن مؤنثاتها (فعلانة) لا (فعْلى) .

س١٠ ما شرط منع ذي الوزن (أفعل) وصفا الصرف مع التمثيل ؟

جـ١٠ شرطه ألا يقبل التاء :

أ- إمّا لأن مؤنثه على (فعلاء) كأحمر حمراء .

ب- أو لأن مؤنثه على (فُعْلَى) كأفضل فُضْلى .

جـ- أو لكونه لا مؤنث له أصلا ؛ وذلك لكونه من صفات المذكرين كأكمر وآدر .

س١١ بين المنصرف والممنوع الصرف مما يأتي مع بيان السبب ؟

أربع - أكمر - آدر - أجدل - أخيل - أفعى - أبطح - أدهم - أسود - أرقم .

جـ١١ :الكلمة مصروفة	ممنوعة	السبب
أربع .	ــــــ	وضع اسما للعدد فلم يلتفت لطروء الوصفية وأيضا لقبوله للتاء ، فابتعد عن شبه الفعل
ــــــ ــــــ	أكمر وآدر	وصف على وزن الفعل لا مؤنث له ، فاجتمع فيه سبب المنع .
أجدل وأخيل وأفعى	ــــــ ــــــ ــــــ	١. الأكثر يصرفها ؛ لأنها أسماء في الأصل والحال . ٢. وبعضهم يمنع صرفها للمح معنى الصفة فيها ؛ وهي : القوة والتلون والإيذاء ، ومن المنع قول الشاعر :" فراخ القطا لاقين أجدل بازيا "، وقال :" فما طائري يوما عليك بأخيلا "
ــــــ ــــــ ــــــ	أبطح وأدهم وأسود وأرقم	١. منع بعضهم صرفها ـ مع أنها أسماء ـ لأنها وضعت صفات ، فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الوصفية . ٢. وربما اعتدّ بعضهم باسميتها فصرفها .

س١٢ اعرب ما تحته خط فيما يأتي :

١- " أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع " .

٢- " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ".

٣- " صلاة الليل مثنى مثنى "

جـ ١٢ ١- "مثنى" : صفة لأجنحة مجرورة بالكسرة المقدرة .

٢- "مثنى" : منصوب على الحاليّة بفتحة مقدرة على الألف .

٣- "مثنى" : خبر المبتدأ (صلاة) مرفوع بالضمة المقدرة .

س١٣ ما الأنواع التي يشملها الوصف ذو العدل مع التمثيل ؟

جـ١٣ الوصف ذو العدل يشمل نوعين :

١- ما جاء موازنا (فُعال) و(مَفْعل) من العدد من الواحد إلى العشرة على الأصح

٢- لفظ (أُخر) جمعا (لأُخْرى) أنثى (آخر) بالفتح بمعنى(مغاير) نحو :" مررت بنسوة أخر

س١٤ لماذا منع (أُخر) الصرف ؟

جـ١٤ لفظ(أُخر) جمعا لأخرى ، و(أخرى) أنثى (آخر) بالفتح بمعنى (مغاير) و(آخر) اسم تفضيل ، وقياس اسم التفضيل المجرد من ال والإضافة أن يكون مفردا مذكرا ، ولو كان جاريا على مثنى أومجموع أو مؤنث فكان القياس في المثنى والمجموع والمؤنث أن يظل مفردا مذكرا دائما ، ولكنه لم يلتزم ذلك الإفراد والتذكير فعدل عنه إلى جمع التكسير ، فلما عدل عن الإفراد والتذكير إلى الجمعية واجتمعت تلك العلة مع الوصفية منع الصرف لذلك .

س١٥ لماذا خصّ النحويون (أُخر) في المنع من الصرف دون باقي تصريفات (آخر) ؟

جـ١٥ خصّ النحويون (أُخر) بالذكر دون ماعداه ، لأن في :

١- (أُخرى) ألف التأنيث ، وهى أوضح من العدل في منع الصرف

٢- وأما (آخران) و (آخرون) فمعربان بالحروف ، فلا مدخل لهما في هذا الباب ؛ لأن إعرابهما بالحروف .

٣- وأما (آخر) بفتح الهمزة فلا عدل فيه .

س١٦ لماذا امتنع (آخر) من الصرف ؟

جـ١٦ امتنع (آخر) من الصرف للوصفية ووزن الفعل .

س١٧ متى تمنع(أخر) من الصرف ومتى تصرف مع التمثيل ؟

س١٨ يأتي (أُخر) مقابلا لآخرين - بفتح الخاء - ومقابلا لآخرين - بكسر الخاء ، قارن بين كل منهما مبينا معنى كل وحكمه من حيث الصرف وعدمه معللا وموضحا ؟

جـ١٧،١٨: ١- أ - (أُخر) المقابل (لآخرين) بالفتح جمعا لآخر بمعنى (مغاير) مؤنثه (أُخْرى) بمعنى (مغايرة) وجمعها تصحيح (أخريات) وتكسيرها (أُخر) بمعنى مغايرات ، قال الله تعالى : " فعدة من أيام أُخر " .

ب- (أُخر) المقابل (لآخرين) بالكسر جمعا لآخر بمعنى متأخّر ومؤنثه (أُخْرى) بمعنى (آخرة) ، وهي المقابلة للأولى نحو :" قالت أولاهم لأخراهم " وأخرى هذه مذكرها (آخر) بالكسر ، قال تعالى :" وأن عليه النشأة الأخرى " ؛ أي (الأخرة) بدليل قوله في آية أخرى : " ثم الله ينشئ النشأة الآخرة " فوصفها هنا بآخرة يدل على أنها هناك بمعنى آخرة أيضا .

٢-أ- (أُخر) بمعنى (مغايرات) لا تدل على الانتهاء ، ويعطف عليها مثلها من جنسها ، وكذلك (أُخرى) و(آخر) ؛ لأن المغايرة

تتعدد فتقول : زارني محمد ورجل آخر ، وآخر، وسعاد وفتاة أُخرى وأخرى .

ب- أما (أُخر) بمعنى (آخرات) فتدل على الانتهاء ، وكذلك مفردها (أُخرى) ، فلا يعطف عليها مثلها ؛ لأن الانتهاء لا يتعدد .

٣- أ - (أُخر) المقابل (لآخرين) - بالفتح - ممنوع من الصرف لأنه جمع لأفعل التفضيل ، وقياسه كما علمت الإفراد والتذكير ، فعدل عن ذلك إلى الجمعية للوصفية والعدل .

ب- وأما (أُخر) المقابل لآخرين - بالكسر - فمصروف لأن مفرده (آخرة) ومذكرها (آخر) ،وليس في المؤنث عدل عن شيء ، لأن مذكره ليس ممنوعا الصرف ، لعدم شبهه بالفعل .

٤- (أُخرى) سواء كانت مؤنث (آخر) بالفتح أو (آخر) بالكسر ممنوعة الصرف ، وذلك لوجود ألف التأنيث المقصورة في آخرها .

س١٩ ما العدل المتحقق في (فُعال) و(مفعل) من العدد ؟

جـ١٩ الأعداد الموازنة لفُعال ومفعل من ١-١٠ معدولة عن الأعداد الأصول حال كونها مكررة ، فأصل جاء القوم أحاد مثلا : جاءوا واحدا واحدا ، فعدل عن ذلك إلى (أحاد) تخفيفا للفظ .

س٢٠ ما الحكم إذا سُمّي باسم ممّا منع الصرف للوصفيّة مع علة من العلل الثلاث مع التوجيه ؟

جـ٢٠ إذا سُمّى بالوصف ذي الزيادتين ، أو الوصف الموازن للفعل ، أو الوصف المعدول بقى على منع الصرف عند الجمهور؛ لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية ، وبقيت العلة الأخرى (الزيادتان - وزن الفعل - العدل) على حاله .

س٢١ ما هي الأسماء التي لا تتصرف معرفة وتتصرف نكرة مع التمثيل؟
أو متى يمتنع الاسم من الصرف لعلتين إحداهما العلميّة مع التمثيل؟

جـ ٢١ مالا ينصرف معرفة وينصرف نكرة سبعة :

١- العلم المركب تركيب المزج " بعلبك " و" حضرموت " .

٢- العلم ذو الزيادتين كمروان وعمران وعفان وأصبهان .

٣- العلم المؤنث كفاطمة وزينب وسعاد و سقر ولظى .

٤- العلم الأعجمي كإبراهيم وإسماعيل .

٥- العلم الموازن للفعل كخضّم ودئل وانطلق، وإثمد وإصبع وأبلم وأكلب .

٦- العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة كعلقى وأرطى .

٧- المعرفة المعدولة كجمع وسحر وعُمر وحذام وقطام عند تميم وأمس بشروطه .

س٢٢ ما هي الأوجه الجائزة في إعراب : " بعلبك " و " حضرموت " و"معد يكرب " و" قالى قلا " ؟

جـ٢٢ العلم المركب تركيبا مزجيا :

أ- إن كان جزءاه الأول والثاني صحيحين كبعلبكَ وحضرموت لك فيه ثلاثة إعرابات :

الأول : إعراب آخره إعراب مالا ينصرف مع فتح صدره ، كقول: هذه بعلبكُ - رأيت بعلبكَ - مررت ببعلبكَ ـ هذه حضرموتُ - زرت حضْرموتَ - مررت بحضْرموت .

الثاني : إعراب جزئه الأول حسب موقعه في الجملة إعراب الاسم المنصرف وجرّ الجزء الأخير منه بإضافة الأول إليه تقول : هذه

بعلْبكّ ، ورأيت بعلبكّ ، ومررت ببعلبكّ ،وهذه حضْرَموتِ ، ورأيت حضْرموت ، ومررت بحضْرموتِ

الثالث : بناء الجزأين على الفتح بعد تركيبهما تركيب (أحدَ عشر) تشبيها لهما بالعدد المركب تقول : هذه بعلبكّ ، ورأيت بعلبكّ ومررت ببعلبكّ ، هذه حضْرموت ، ورأيت حضرموت ، ومررت بحضْرموت .

ب- ما كان جزؤه الأول ياء وجزؤه الثاني صحيحا كمعد يكرب يفترق عن الصحيح بأن ياءه تسكن (تبقى على سكونها) ففيه الحالات الثلاث ا لسابقة :

١- تسكن في حالة إعرابه إعراب ما لا ينصرف ؛ لأن الإعراب على الجزء الأخير فيبقى كل حرف على حالته لأنه جزء من المركب .

٢- وفى إعراب المتضايفين تقدر الفتحة في حالة النصب - أيضا- كما تقدر في حالة الضمة والكسرة استصحابا للأصل وتشبيها لها بياء (مرمريس) .

٣- وما جاز تسكين ياء المنقوص حال الإفراد التزم حال التركيب - أيضا - لزيادة الثقل بالتركيب فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف ، إذ السكون أخف من الحركة .

جـ- أما ما كان جزؤه الأول ناقصا وجزؤه الثاني مقصورا كقالي قلا : فيفترق عن سابقيه بأن : يعامل جزؤه الأول معاملة ياء (معد يكرب) ، (قالي) ويعامل جزؤه الثاني معاملة المقصور؛ فتقدر فيه الحركات على الألف (قلا) .

س٢٣ متى يمنع العلم المؤنث الصرف وجوبا ، ومتى يجوز فيه الصرف مع التمثيل ؟

جـ٢٣ ١- يتحتم منع صرف العلم المؤنث في الأنواع التالية :

أ - ما كان تأنيثه حقيقيا مختوما بالتاء نحو : فاطمة .

ب- ما كان تأنيثه لفظيّا مختوما بالتاء نحو : طلحة .

جـ- ما كان تأنيثه حقيقيا زائدا على ثلاثة أحرف نحو : زينب وسعاد .

د - ما كان ثلاثيا محرك الوسط نحو : سقر ولظى ؛ علمين مؤنثين على جهنم .

هـ- ما كان ثلاثيا أعجميا علما على بلد نحو : جور ، ونحو: ماه ، علم على بلد أيضا .

و- ما كان ثلاثيا منقولا من المذكر إلى المؤنث نحو : " زيد " علما على امرأة .

٢- ويجوز في العلم المؤنث إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط الصرف وتركه نحو : هنْد ورعْد ، وما شابههما ومنعه من الصرف أولى .

س٢٤ بين ما ينصرف ومالا ينصرف من الأسماء الآتية مع التوجيه : فاطمة - هند - زينب - رعد - سقر- ماء - جور - زيد (اسم امرأة) .

الكلمة	ممنوعة الصرف	مصروفة جوازا	السبب
فاطمة	√	×	علم مؤنث حقيقي مختوم بالتاء
هند	×	√	ثلاثي ساكن الوسط

الكلمة	ممنوعة الصرف	مصروفة جوازا	السبب
زينب	√	×	مؤنث حقيقي زائد على ثلاثة
رعْد	×	√	ثلاثي ساكن الوسط
سقَر	√	×	ثلاثي محرك الوسط
ماء	√	×	ثلاثي أعجمي
جور	√	×	ثلاثي أعجمي
زيد	√	×	علم منقول من المذكر للمؤنث

س٢٥ متى يمنع العلم الأعجمي الصرف ، ومتى يصرف مع التمثيل ؟

جـ٢٥ ١- يمنع العلم الأعجمي الصرف إن كان :علميته موضوعة في اللسان العجمي وكان زائدا على ثلاثة نحو: إبراهيم وإسماعيل .

٢- فإن لم يكن علما في لغتهم ، بأن كان اسم جنس ثم نقل إلى العلميّة نحو: لجام وفرنْد جوهر السيف صرف لحدوث علميّته .

٣- أمّا الثلاثي نحو: نوح ولوط وشتر :

أ- فقيل : مصروفة ، ب - وقيل :

١-الساكن الوسط ذو وجهين . ٢-والمحركة الوسط : يتحتم المنع .

س٢٦ بين فما يأتي الأسماء الممنوعة من الصرف والتي يجوز فيها الصرف وعدمه من الأعلام الأعجمية الآتية :

قال تعالى : " ووهبنا له إسحاق ويعقوب كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين * وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس كل من

الصالحين * وإسماعيل واليسع ويونس ولوطا وكلا فضلنا على العالمين ".

جـ٢٦ ما في الآيات من أعلام أعجمية :

١- نوح ولوط : يجوز صرفها ومنعها من الصرف وصرفها أولى ؛ (ثلاثي ساكن الوسط) .

٢- ماعدا ذلك ممنوع الصرف ، وإن كان : " زكريا " مختوم بألف التأنيث فهو مؤنث مجازيّ وهذا فوق كونه علما أعجمياً .

س٢٧ قد يمنع العلم الموازن للفعل الصرف ، فما هي الأنواع المعتبرة في ذلك مع التمثيل ؟

جـ ٢٧ الأنواع المعتبرة في منع العلم الموازن للفعل الصرف ثلاثة أنواع وهي :

أحدها : الوزن الذي يخص الفعل كـ "خضّم" : لمكان ، و" شمّر" : لفرس ، و" دُئل": لقبيلة وكـ" انطلق " ، و"استخرج" ، و" تقاتل" أعلاما .

ثانيها : الوزن الذي به الفعل أولى ؛ لكونه غالبا فيه كـ" إثمد" ، و"إصبع" ، و" أُبلُم" ..أعلاما .

ثالثها : الوزن الذي به الفعل أولى ؛ لكونه مبدوءا بزيادة تدل في الفعل ، ولا تدلّ في الاسم نحو : أفكل وأكلُب ، فإن الهمزة فيهما لا تدلّ ، وهي في موازنهما من الفعل نحو : أذهب ، وأكتب دالة على المتكلم .

س٢٨ ما شروط كون الاسم على وزن الفعل ممنوع من الصرف ؟

جـ ٢٨ شروط منع الاسم الموازن للفعل هي :

أن يكون الوزن : لازما - باقيا - غير مخالف لطريقة الفعل .

س٢٩ بين السبب في صرف الأسماء الآتية مع كونها على وزن الفعل ووقعت أعلاما :

امرؤ - رُدّ - ضَرْب (مخففا من ضَرِب) و(مُسمّى به ، ثم خفّف)

جـ٢٩

الكلمة	سبب صرفها
امرؤ	صرفت ؛ لأن وزن الفعل (أفعُل) ليس لازما فإن هذا الوزن ليس لازما ؛ لأنه في النصب يصير نظير (اذهب) وفى الجر يصير نظير (اضرب)
رُدّ	لو سمى به علما ، فإنه صرف ؛وذلك لعدم بقاء الوزن ؛ فإن أصله (فُعل) ثم صار بمنزلة (فُعْل) .
ضَرْب	١- لو سمينا به مخففا من (ضَرِب) انصرف اتفاقا. ٢- ولو سممينا به ثم خفف انصرف -أيضا- عند سيبويه ، وخالفه في ذلك المبرد لأنه تغيير عارض
ألبب (جمع لب)	صرف لأنه قد باين الفعل بالفكّ : ١- وهذا رأى الأخفش ، لان الفعل مدغم ٢- أما غيره فقال بمنع الصرف ؛ لأنه لم يخرج بالفك عن وزن الفعل ؛ إذ هو بزنة (اكتب)

س٣٠ علل لما يأتي مع التوجيه والتفصيل لكل ما تقول :

أ- عدم انصراف ما يأتي :

شمّر : (اسم لفرس) - أُبلم -أحمد - انطلق .

ب- انصراف :

١- قيل وبيع (علمين) مع كونهما على وزن ولفظ الفعل .

٢- كاهل علما مع كونه على وزن (فاعلْ) أمرا من (فاعل) .

٣-شجر وقلم مع كونهما على وزن (فعل) نحو : ضرب .

٤-وجعفر وحنظل مع كونهما على (فعّل) فهما مشابهان لـ (دحرج) و (زلزل) .

الكلمة	سبب انصرافها
قيل وبيع	انصرفا لخروجهما بالتغيير إلى مثال الاسم لفظا ، فإن كلا منهما صارا بالإعلال كلفظ (ديك) و(فيل) فلم يبق وزن الفعل كما هو .
كاهل	انصرفت ، فإنه وإن وجد في الفعل وزن (فاعلْ) نحو(ضاربْ) أمرا من (ضارب) إلا أن هذا الوزن في الاسم أولى ، لكثرته في الاسم عن الفعل فلم يؤثر وجود الوزن في الفعل أيضا .
شجر وقلم	انصرفا ، لأن وزن (فعل) في الاسم والفعل على السواء ، فلم يؤثر وجود الاسم على وزن الفعل .
جعفر وحنظل	انصرفا ، لأن وزن (فعّل) في الاسم والفعل على السواء ، فلم يؤثر وجود الاسم على وزن هو في الفعل أيضا

س٣١ قارن بين العلم الموازن للفعل في الصرف وعدمه في :

١- المجموعة الأولى : خالد وجعفر

٢- المجموعة الثانية : ضارب ودحرج

جـ ٣١ (خالد) : مصروف فإنه وإن كان على وزن يشبه الفعل كالأمر من (فاعل) فإنك تقول فيه (فاعل) إلا أن هذا الوزن هو بالاسم أولى

لكثرته فيه ، أما (ضارب) علما فإنه : منقول من فعل الأمر ، فزاد شبهه بالفعل لشبهه به في الوزن واللفظ معا فمنع الصرف ، (جعفر) : مصروف ؛ لأنه وإن كان على وزن يشبه الفعل ، إلا أن وزن (فعلل) موجود في الاسم والفعل بدرجة متساوية ، أما (دحرج) علما فإنه : يمنع الصرف ، وذلك لنقله من الفعل ، فصار مشابها له في الوزن واللفظ معا ، وهذا على رأي عيسى بن عمر الثقفي .

س٣٢ احتج عيسى بن عمر بالبيت الآتي على أن العلم الموازن للفعل المنقول إلى العلمية عن لفظ الفعل يمنع الصرف فما دليله ؟ وبماذا رد عليه ؟

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفوني

جـ ٣٢ :١- استدل عيسى بلفظ (جلا) فإنه علم منقول من الفعل ، فإن الوزن الذي جاء عليه ، وهو (فعل) مشترك بين الاسم والفعل على السواء ، ومع ذلك منع الصرف بدليل عدم تنوينه .

٢- أجيب على عيسى بأنه :

أ- يحتمل أن يكون علما منقولا من جملة (فعل وفاعل) والعلم المنقول من جملة يبقى كما هو على الحكاية فعدم التنوين للحكاية لا لمنع الصرف فهو مشابه لقول الشاعر : نبئت أخوالي بني يزيدُ

فيزيد هنا علم منقول عن جملة ولذلك بقى كما هو ولو كان مفردا لتأثر بالإضافة وجرّ .

ب- ويحتمل أن يكون (جلا) ليس علما ، بل مازال فعلا مع فاعله صفة لموصوف محذوف تقديره : أنا ابن رجل جلا الأمور .

س٣٣ ما هي الأنواع المعتبرة في المعرفة المعدولة مع التمثيل ؟

جـ ٣٣ الأنواع المعتبرة في المعرفة المعدولة خمسة أنواع هي :

١- (فُعَل) في التوكيد ، فإنها معارف بنيّة الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن (فعلاوات) وهى : جُمَع ، وكُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع ، فإن مفرداتها : جمعاء وكتعاء وبضعاء وبتعاء وإنما قياس (فعلاء) إذا كان اسما أن يجمع على (فعلاوات) كصحراء وصحراوات .

٢- (سحر) إذا أريد به : (١) سحر يوم بعينه .(٢) واستعمل ظرفا (٣) مجردا من ال والإضافة نحو : جئت يوم الجمعة سحر؛ فإنها معرفة معدولة عن السحر .

٣- (فُعَل) علما لمذكر ، إذ سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلميّة نحو :(عمر وزحل وزفر وجمح) فإنهم قدروه معدولا ؛ لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف .

٤- فعال علما لمؤنث كحذام وقطام غير مختوم بالراء في لغة تميم يمنعونه الصرف .

أما إن ختم بالراء كسفار اسما للماء وكوبار اسما لقبيلة بنوه على الكسر إلا قليلا منهم ، وأهل الحجاز يبنونه مطلقا على الكسرة تشبيها له بنزال نحو:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

٥- (أمس) مرادا به : (١) اليوم الذي يليه يومك ، (٢) ولم يضف ، (٣) ولم يقرن بالألف واللام ، (٤) ولم يقع ظرفا .

أ- فإن بعض بنى تميم يمنع صرفه مطلقا ، لأنه معدول عن الأمس نحو : " لقد رأيت عجبا مذ أمسا "

ب- أما جمهور بنى تميم فإنهم يخصون ذلك بحالة الرفع نحو:

اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناسَ الذي تضمن أمسُ

جـ- والحجازيون بنوه على الكسر مطلقا لتضمنه معنى اللام نحو :

ومضى بفصل قضائه أمس

س٣٤ ما شروط منع (سحر) الصرف مع التمثيل والتوضيح لما تذكر ؟

جـ٣٤ شروط منع (سحر) الصرف هي :

١- أن يراد به سحر يوم بعينه .

٢- واستعمل ظرفا .

٣- وأن يكون مجردا من ال والإضافة .

مثال ما اجتمعت فيه الشروط : جئتك يوم الجمعة سحر ، و"سحر" هنا معدولة عن "السحر" واجتمع مع العدل كونه علما على سحر يوم بعينه ، فلما اجتمع فيه التعريف والعدل منع الصرف .

س٣٥ يرى صدر الأفاضل بناء "سحر" فما علة بنائه عنده ؟

جـ٣٥ علة بنائه تضمنه لمعنى اللام ؛ لأنه معرف بدون 'ال' ولكنه ضمن معناه ، لما عرّف بدونه ، والاسم إذا ضمن معنى حرف بنى لتضمن معنى الحرف .

س٣٦ بين المصروف والممنوع الصرف من الأمثلة الآتية المشتملة على لفظ "سحر" مع التعليل والتوجيه لما تذكر ؟

١- " ونجيناهم بسحر " .

٢-جئتك يوم الجمعة سحر .

٣- جئتك يوم الجمعة السحر .

٤- طاب يوم الجمعة سحره

٥- طاب السحر سحر ليلتنا .

جـ٣٦ ١- في المثال الأول " ونجيناهم بسحر " جاء لفظ (سحر) مبهما ففقد الشرط الأول وهو التعيين فصرف لذلك .

٢- جئتك يوم الجمعة سحر هنا تحققت فيه الشروط الثلاثة فمنع الصرف لذلك .

٣- في المثال الثالث : جئتك يوم الجمعة السحر عرف بال ففقد الشرط الثالث ، من شروط منع الصرف - ومعلوم أن المعرف بال لا ينون - فهو في حكم المنصرف .

٤- في المثال الرابع أضيف "سحر" إلى الضمير ففقد الشرط الثالث من شروط منع الصرف - ومعلوم أن المضاف لا ينون - فهو في حكم المنصرف .

٥- في المثال الخامس : " طاب السحر سحر ليلتنا " اجتمع في المثال الخامس ما جاء في المثالين الثالث والرابع ، فلم يحتج إلى إعادة الحكم ولا بيان السبب .

س٣٧ ما حكم سحر إذا دل على ما يأتي :

١- أريد به سحر من الأسحار مبهما .

٢- استعمل غير ظرف .

٣- استعمل بال أو مضافا .

جـ٣٧ حكم سحر فيما يأتي :

١- سحر مبهم انصرف .

٢- لو استعمل غير ظرف وجب تعريفه بال أو بالإضافة للدلالة على التعيين .

٣- لو استعمل بال أو مضافا كان في حكم المنصرف .

س٣٨ علل لمنع صرف الكلمات الآتية :
أ - عُمَر - زُحَل - زُفَر
ب- جُمَع - كُتَع - بُضَع

جـ٣٨ أ- العلة في منع (عُمر - زُحل - زُفر) : العلمية والعدل ؛ فإن الأعلام التي جاءت على (فُعَل) قدرت معدولة عن (فاعل) غالبا ؛ لأن العلميّة لا تستقل بمنع الصرف وأمكن العدول دون غيره ؛ فإن الغالب في الأعلام النقل ، فعمر مثلا معدول عن (عامر) ؛ فإن (عامرا) مثبوت في الآحاد النكرات بخلاف (عُمر) ، مع أن (فُعَل) قد كثر في صيغتها العدل التحقيقي ، ومن ذلك :
١-(غُدر ، فسق) فإنهما معدولان عن (غادر وفاسق) .
٢- (أُخر) معدولة عن آخر .
٣- (جُمع وكُتع) معدولان عن (جمعاوات وكتعاوات) .
ب- جُمع ، كُتع ، بُتع ، بُضع في التوكيد ، اجتمع فيها التعريف ، فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فشابهت العلم ؛ لكونه معرفة بغير قرينة لفظية ومع التعريف العدل عن (فعلاوات) لماكان مفردها على(فعلاء) فكان القياس أن يجمع على (فعلاوات) كصحراء .

س٣٩ (طُوى) اسم على (فُعل) وهناك من صرفه ، فما علة كل فريق ؟

جـ٣٩ من منع (طوى) الصرف ؛ اعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة والعلميّة لا العدل عن (طاو) ، لأنه أمكن بلا تكلفة أمّا من صرفه فاعتبر فيه المكان وهو مذكر علم على المكان .

س٤٠ ماحكم (فعال) علما لمؤنث عند تميم مع التمثيل ؟

جـ٤٠ حكم (فعال) علما لمؤنث عند تميم مختلف فيه :

أ- ماكان مختوما بغير الراء يمنع الصرف كحذام وقطام .

ب- وإن ختم بالراء كسفار ووبار بنوه على الكسر إلا قليلا منهم فإنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف واجتمعت اللغتان فى قول الشاعر:

ألم تروا إرما وعادا .... أودى بها الليل والنهار

ومرّ دهر على وبار .... فهلكت جهرة وبارُ

فقد تكرر (وبار) فبنى فى الأوّل علىالكسر كما هو الحال عند أكثر بنى تميم ورفع فى الثانى بالضمة لما اضطر إلى ذلك وهو فاعل (هلك) .

س٤١ ماعلة منع (فعال) الصرف عند سيبويه والمبرد ؟

حـ٤١ قال سيبويه : للعلمية والعدل عن (فاعلة)

وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب .

س٤٢ اذكر مذهب أهل الحجاز فى (فعال) علما ؟

ومتى يتفق بنو تميم مع الحجازيين ، ومتى يفترق المذهبان ؟

جـ٤٢ أهل الحجاز يبنون كل ماكان على (فعال) علما على مؤنث على الكسر لافرق بين المختوم بالراء أو بغير الراء وعلى مذهبهم جاء قول الشاعر :

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

فإن (حذام) وقعت فاعلا ، ومع ذلك بنى على الكسر ولم يرفع بالضمة ، وعلة بنائه عندهم تشبيها له بـ(نزال) ويتفق بنو تميم

(أكثرهم) مع الحجازيين فى البناء إن ختم بالراء ، ويفترقان فى المختوم بغير الراء ، كحذام وقطام فقد قال بنو تميم بمنعه الصرف.

س٤٣ ما شروط منع (أمس) الصرف ؟

جـ٤٣ شروط منع أمس الصرف هى :

١- أن يراد به اليوم الذى يليه اليوم الحالى .

٢- أن لا يضاف .

٣- أن لا يقترن بال .

٤- وأن لا يقع ظرفا .

س٤٤ مامذهب جمهور بنى تميم ، ومامذهب بعضهم ، وما علة منعه الصرف مع التمثيل ؟

جـ٤٤ مذهب جمهور بنى تميم يمنع صرفه فى حالة الرفع فقط ، نحو :

اعتصم بالرجاء إنْ عن بَأسْ ... وتناس الذى تضمن أمسْ

أما بعض بنى تميم فيمنع صرفه رفعا ونصبا وجرا كقول الشاعر :

لقد رأيت عجبا مذ أمسا

وعلة منع (أمس) الصرف : التعريف ؛ لأنه علم على اليوم المحدد والمعلوم ، والعدل ؛ وذلك لتعريفه بغير التعريف المعلوم وهو (الألف واللام) فهذا يعتبرّ عدلا عن التعريف المعهود فى الأسماء .

ومما هو جدير بالذكر أن جمهور بنى تميم يعرب (أمس) إعراب ما لا ينصرف أما فى حالتى النصب والجر فإنهم يبنون (أمس) على الكسر موافقين في ذلك الحجازيين فى (أمس) كما سيأتى فى بيان المذهب .

س٤٥ مامذهب اهل الحجاز فى :(أمس) ، وما علة ذلك ؟ مع التمثيل ؟

جـ٤٥ مذهب اهل الحجاز فى (أمس) بناؤه علىالكسر مطلقا (رفعا ونصبا وجرا) وعلة ذلك عندهم أنه لما كان (أمس) معرفا لإطلاقه على اليوم المحدد والمعيّن بغير الطريق المعهود فى تعريف الأسماء ، وهو (ال) فكان ذلك عدولا وتحوّلا عن هذا الطريق ومثال ماجاء على مذهبهم قول الشاعر :

منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لاتمسى

اليوم أعلم مايجيئ بـه ومضى بفصل قضائه أمس

فقد وقع (أمس) فاعلا ومع ذلك بنىعلى الكسر .

س٤٦ أذكرحكم (أمس) إذا :

أ- أريد به يوم مبهم من الأيّام الماضية .

ب- عرّف بالإضافة أو بالأداة .

جـ-استعمل ظرفا .

جـ٤٦ أ- (أمس) مبهما معرب إجماعا .

ب- (أمس) المعرف بالإضافة أو بال معرب إجماعا .

جـ- (أمس) المجرد من ال والإضافة المراد بـه ظرفا معينا فهو مبنى إجماعا .

س٤٧ ما الأسباب التى تجعل غير المنصرف منصرفا مع التمثيل ؟

جـ٤٧ يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أسباب أربعة :

الأول : أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر ، تقول :

رُبّ فاطمةٍ وعمرانٍ ويزيدٍ وابراهيمٍ ومعد يكربٍ

الثانى : التصغير المزيل لأحد السببين كـ "حميدٍ" و "عميْرٍ" فى أحمد وعمر .

الثالث : إرادة التناسب كقراءة نافع والكسائى (سلاسلا) و (قواريـرا) وقراءة الأعمش "ولا يغوثا ويعوقا "
الرابع : الضرورة كقول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عُنيزة

س٤٨ أجـاز الكوفيـون والأخفش والفارســى للمضطـر أن يمنــع صــرف المنصرف ومنع ذلك البصريون ، رجّح ما تختار بالدليل ؟

جـ٤٨ أجـاز الكوفيـون والأخفش والفارســى للمضطـر أن يمنـع صـرف المنصرف وأباه البصريون ، وموقف المجيزين قوى لقول الشاعر :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت   بشبيب غائلة النفوس غدور

فمنع صرف (شبيب) مع أنه لايوجد فيـه إحـدى علـل منـع الصـرف وذلك لضرورة الشعر .

س٤٩ متى تحذف ياء المنقوص المستحق لمنع الصرف مع التمثيل ؟

جـ٤٩ تحذف ياؤه :

١- إن كـانت غـير علـم حذفـت يـاؤه رفعـا وجـرًا ، ونــوّن باتفــاق كـ(جوار) و(أعيْم) .

٢- وكذا إن كان علما كـ(قاض) علم امرأة وكـ(يرمى) علما .

س٥٠ أجـاز يونـس وعيسـى والكسـائي إثبـات يـاء المنقـوص سـاكنة رفعـا ومفتوحة جرا كما فى النصـب فمـا دليلهم علـى ذلـك ؟ ومـا موقـف الجمهور من هذا الدليل ؟

ج ٥٠ ١- دليلهم : احتجوا بقول الشاعر : " قد عجبت منى ومن يُعيليا " فإنهم مصغر " يعلى" وهو علم موازن للفعل ، ولم يزل بتصغيره سبب المنع كما ذهب الجمهور ، فمع كونه منقوصا عومل معاملة الصحيح .

٢- ردّ الجمهور على ذلك الدليل بأنه ضرورة شعريّة وهذا مثل قول الشاعر فى غير العلم : " ولكن عبد الله مولى الموَاليا " فعامل " الموَاليا " حيث عامل المنقوّص الممنوع من الصرف وهو غير علم فى حالة الجر معاملة الصحيح ، فأثبت الياء وجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاه .

س٥١ علام استشهد ابن هشام بالأبيات الآتية ؟ وما موضع الإستشهاد ؟

١- كأن العقيلين يوم لقيتهم   فراخ القطا لاقيْن أجدل بازيا

٢- ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي   فما طائري عليك بأخيلا

٣- أنا ابن جلا وطلاّع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفوني

٤- نبئت أخوالي بني يزيدُ   ظلما علينا لهم فريدُ

٥- ألم تروا إرما وعادا   أودى بها الليل والنهار

ومرّ دهر على وبار   فهلكت جهرة وبار

٦- اذا قالت حذامِ فصدقوها   فإن القول ما قالت حذام

٧- اعتصم بالرجاء إن عن بأسُ   وتناس الذى تضمن أمسُ

٩- اليوم أعلم ما يجيء به   ومضى بفصل قضائه أمس

١٠-ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة   فقالت لك الويلات إنك مرجلي

١١- قد عجبت مني ومن يُعيليا   لما رأتني خلقا مُقلوليا

١٢- فلوكان عبد الله مولى هجوته   ولكن عبد الله مولى المواليا

جـ٥١ الشاهد فى الأبيات هو :

١- الشاهد فى البيت الأول قوله (أجدل) ؛ حيث منعه من الصرف مع أنه اسم فى الأصل وفى الحال ، وذلك لتضمنه معنى الوصفيّة ، وهى القوة فاجتمع فيه علتان : الوصفية ووزن الفعل .

٢- الشاهد فى البيت الثانى : قوله (بأخيلا) ؛ حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم فى الأصل والحال ، ولكنه ضمّنه معنى الوصف ؛ وهو الشؤم ، فالعرب تتشائم بهذا الطائر فيقولون : فلان أشأم من أخيل فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إلى وزن الفعل منع الصرف لعلتين الوصفية ووزن الفعل .

٣- الشاهد فى البيت الثالث فى قوله : (جلا)

أ- حيث زعم عيسى بن عمر منعه من ا لصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ وقال : إن العلم المنقول من فعل يمنع من الصرف مطلقا .

ب- وقد أوّل الجمهور عدم تنوين (جلا) بوجهين :

أحدهما : أنه يحتمل أن تكون - مع تسليم علميتها - منقولة من جملة ؛ فهى فى الأصل فعل وضمير الغائب (الفاعل) مستتر فيه ؛ فعدم التنوين محافظة على حركة الحكاية لا لمنع الصرف .

ثانيها : أنه ليس بعلم ، وإنما فعل ماض باق على فعليته مع فاعله جملة وقعت صفة لموصوف محذوف وتقدير الكلام : أنا ابن رجل جلا...

٤- الشاهد فى البيت فى قوله (بنى يزيد) ؛ حيث أن (يزيد) علم منقول عن فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر ، ولذلك حكى على

ماكان عليه قبل العلمية برفع (يزيد) مع أنه مضاف إليه ، ولو أنه كان منقولا عن الفعل وحده إلى العلمية لتأثر بالإضافة فجر ، ولكان جرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه حينئذ يكون ممنوعا صرفه للعلمية ووزن الفعل .

٥- الشاهد فيالبيت الخامس فى قوله (على وبار - جهرة وبار) ؛ حيث بنى الأول على الكسر ، وجاء الثانى مرفوعا بالضمة فجمع بين لغة جمهور بنى تميم وهى الكسر وبين لغة بعض بنى تميم فإنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف فرفع بالضمة .

٦- الشاهد فى البيت السادس في قوله : (حذام)، فإنه ورد مبنيًا على الكسر عند الحجازيين تشبيها له بنزال مع كونه فاعلا .

٧- الشاهد فى البيت السابع فى قوله : (أمسا) ؛ حيث ورد مجرورا بإضافة " مُذْ" وجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ، فدل على أن قوما من العرب يعاملون هذا اللفظ معاملة الاسم الذى لاينصرف فى أحواله كلها .

٨- الشاهد فى البيت الثامن فى قوله : (تضمن أمس) ؛ حيث ورد مرفوعا بالضمة الظاهرة ؛ فدلّ ذلك على أن قوما من العرب يعرّبون هذه الكلمة ، وهذا موافق لمذهب جمهور بنى تميم حيث يخصّون ذلك بحالة الرفع .

٩- الشاهد فى البيت التاسع فى قوله : (أمس) ؛ حيث ورد فى البيت مكسورا مع أنه فى موقع الفاعل فالمفروض فيه الرفع ، فدلّ ذلك على أنه مبنى على الكسر موافقا لمذهب الحجازيين .

١٠- الشاهد في البيت العاشر في قوله : (عنيزة) ؛ حيث صرف (عنيزة) اضطر إلى ذلك مع كونه علما لمؤنث .

١١- الشاهد في البيت الحادى عشر في قوله : (يعيليا) ؛ فإنه مصغر يعلى ، وهو علم موازن للفعل ، ولم يزل بتصغيره سبب المنع ، وهو مع ذلك منقوص ، وقد عومل معاملة الصحيح وهذا موافق لمذهب يونس وعيسى والكسائى .

١٢- الشاهد فى البيت الثانى عشر فى قوله : (مواليا) ؛ حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم فى حالة الجر معاملة الصحيح ؛ فأثبت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاة .

س٥٢ مثل لما يأتى فى جمل مفيدة :

١- ممنوع من الصرف للعلمية والعدل .

٢- مؤنث على فعال ممنوع من الصرف .

٣- علم مؤنث ممنوع من الصرف وآخر مصروف .

٤- ممنوع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام العلتين .

٥- أمس مبنى إجماعا .

٦- سحر مصروف .

٧- اسم متصرف عرض له المنع من الصرف .

جـ٥٢ ١- جاء عمرُ .

٢- مرّ دهر على وبار فهلكت جهرة وبارُ

٣- سافرت زينبُ - جاءت هندُ .

٤- سرت فى صحراء .

٥- مضى أمس .

٦- ونجيناهم بسحرٍ .

٧- طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت   بشبيب غائلة النفوس غدور

س٥٣ قال الشاعر :

جلبنا الخيل من بغداد شعثا   عوابس تحمل الأسد الغضابا

بكل فتى أغرّ مهلبيّ   تخال بضوء صورته شهابا

ومن قحطان كل أخي حفاظ   إذا يُدعى لغائبه أجابا

فما بلغت قرى كرمان حتى   تخدد لحمها عنها مذابا

أ- استخرج من الأبيات السابقة الأسماء الممنوعة من الصرف واذكر سبب منعها ؟

ب- ما إعرابها ؟

ج- مامفرد (شُعثا) ؟ ولم يمنع من الصرف ؟

جـ٥٣ بغداد : ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث

عوابس: صيغة منتهى الجموع

أغرّ : وصف على وزن الفعل

قحطان : علم مختوم بالألف والنون المزيدتين

كرمان : علم لمؤنث على مدينة

إعرابها : (بغداد) : مجرور بالفتحة ، (عوابس) : حال منصوب بالفتحة ، (أغرّ): مضاف إليه مجرور بالفتحة ، (قحطان) : مجرور بالفتحة .

مفرد (شعث) : أشعث ، وممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل .

س٥٤ : متى يرفع المضارع وما رافعه ؟ مرجحا ما تختار .

ج٥٤ : يرفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم وخلا من التنوين واختلفوا في رافعه ، فالكوفيون يقولون : انه مرفوع بالتجرد لأن الرافع يدور مع التجرد وجودا وعدما ، والدوران من مسالك العلمية وأدلتها .

وذهب البصريون إلى أن رافعه وقوعه موقع الاسم حيث وقع خبرا وصفه وحالا ، فلما وقع موقعه صار مثله فأعطى أسبق أنواع الإعراب وأشرفها وهو الرفع .

وضعف هذا الرأى بأن الفعل قد جاء مرفوعا في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم نحو : هلا تجتهد ، ستجتهد ، حضر الذى يراقب ربه ، وكاد على يفوز .

س٥٥ : ما معنى " لن " وما أثرها في المضارع ؟

ج٥٥ :" لن " تخلص المضارع للاستقبال وتنفيه ، فهي لنفي " سيفعل " وتنصب المضارع نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى .

س٥٦ :للزمخشرى وابن السراج رأى في إفادة " لن " فما رأى كل منهما؟

ج٥٦ : يرى الزمخشرى أن " لن " تفيد تأبيد النفي ، كما تفيد تأكيده ويرى ابن السراج أنها تفيد الدعاء .

س٥٧ : يرى البعض بساطة " لن " والبعض يراها مركبة ، اذكر الأراء التى قيلت في ذلك ؟

ج٥٧ : يرى البعض أن " لن " أصلها " لا " فأبدلت الألف نونا وهذا رأى الفراء .

ويرى البعض أن أصلها " لا أن " فحذفت الهمزة تخفيفا والألف لالتقاء الساكنين وهذا رأى الخليل والكسائى ، ورأى جمهور النحويين - وأيد رأيهم ابن هشام - أن ألفها ليست مبدلة ، وليست مركبة إنما هي بسيطة ونونها أصلية .

س٥٨ : متى تكون " كى " تعليلية ، ومتى تكون مصدرية ، ومتى يجوز الأمران مع التمثيل والتوجيه ؟

ج٥٨ : ١ - تقع كى حرف جر وتعليل بمنزلة اللام معنى وعملا في موضعين :

١ - أن يتأخر عنها اللام نحو : جئت كى لأفهم ، وقول الشاعر :

كى لتقضينى رقية ما   وعدتنى غير مختلس

" كى " حرف تعليل وجر ، واللام مؤكدة لها ، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها ، ولا يجوز أن تكون " كى " ناصبة لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ، ويغتفر أجتماع حرفي جر ، لأنه ورد شذوذا فهو أخف من الفصل بين الناصب والمنصوب .

٢ - أن يتأخر عنها " أن " نحو جئتك كى أن تكرمنى ، إذ لا يدخل الحرف المصدرى على مثله ، ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر كقوله :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا   لسانك كيما أن تغر وتخدعا

ولا يجوز في النثر خلافا للكوفيين .

٢ – وتتعين أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع في موضع واحد وهو أن تقع بعد اللام وليس بعدها " أن " نحو قوله تعالى : " لكيلا تأسوا " ، وقوله تعالى : " لكى لا يكون على المؤمنين حرج " ، فاللام جارة دالة على التعليل ، " وكى" مصدرية بمنزلة " أن " لا تعليلية ، لأن الجار لا يدخل على الجار في القياس .

٣ – ويجوز الأمران ، فتصلح " كى" لأن تكون جارة ، وأن تكون ناصبة في موضعين :

الأول : نحو : جئت لكى أن أفهم وقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتى

فيجوز أن تكون " كى " مصدرية مؤكدة بأن ، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ،

وهذا وإن كان فيه اجتماع حرفي جر ، واجتماعهما شاذ ، إلا أنه أرجح من أن تكون " كى " ناصبة ، لأن عمل " كى " فرع من عمل " أن " ، فيكون بمثابة تقديم الفرع في العمل على الأصل ، كما أن ما كان أصلا في بابه وهو " أن " لا يمكن أن يكون مؤكدا لغيره وهو " كى" ، كما أن الأقرب للفعل هو الأجدر بالعمل فيه .

الثاني : أن تنفرد عن اللام وأن ، فلا تسبق اللام ، ولا تتأخر عنها " أن" نحو: جئت كى أفهم ، وقوله تعالى : " كيلا يكون دولة " ،

فيجوز أن تكون جارّة تعليلية وتقدر " أن " بعدها ، فيكون النصب بأن مضمرة والمصدر المؤول مجرور بـ " كي ".

ويجوز أن تجعلها مصدرية ناصبة وتقدر اللام قبلها وجعلها مصدرية أرجح .

س٥٩ : متى تكون " كي " ناصبة بنفسها المضارع ، ومتى ينصب المضارع بعدها بأن مع التمثيل ؟

س٦٠ : لكي مع اللام وأن ثلاث حالات :

أ – فقد تسبقها اللام .

ب – وقد تتأخر عنها اللام وأن .

ج – وقد تخلو من اللام وأن .

فما نوع " كي " في الحالات الثلاث ، وما ناصب المضارع فيها مع التمثيل ؟

ج٥٩، ٦٠: انظر الإجابة تفصيلا في إجابة السؤال الثامن والخمسين .

س٦١ : تأتي " أن " ناصبة للمضارع فما شرط النصب بها ؟

ج٦١ : شرط النصب بأن أمران :

أحدهما : أن تكون مصدرية ، لا زائدة ، ولا مفسرة .

ثانيهما : أن لا تكون مخففة من الثقيلة ، وهي التابعة علما أو ظنا نزل منزلته : مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى " والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي " ، " والله يريد أن يتوب عليكم " " وأن تصوموا خير لكم " .

س٦٢ : تقع أن مصدرية ناصبة للمضارع ، ومخففة من الثقيلة ، ومفسرة وزائدة ، فيم تعرف كل منها مع التمثيل ؟

ج٦٢ : ١ - أن الناصبة للمضارع هي أصل النواصب ، ولذا لا يضمر غيرها ، وتكون مصدرية مؤولة ،

وضابطها : ألا تسبق بما يدل على اليقين .

أ - بأن لم تسبق بشيء أصلا كأن تقع أول الكلام نحو قول الله تعالى : "وأن تصوموا خير لكم " ، " وأن تعفوا أقرب للتقوى "

.

ب - أو تسبق بلفظ يدل على غير اليقين نحو : قول الله تعالى : " ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله " ، " فأردت أن أعيبها " ، " من قبل أن يأتي يوم " ، " والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين " .

٢ - والمخففة من الثقيلة : هي المسبوقة بما يفيد العلم واليقين ، سواء أكان من مادة العلم نحو : " علم أن سيكون منكم مرضى " ، أم من غير مادة العلم كرأى وتحقق وتيقن وظن - مستعملا في العلم - وإنما وجب وقوع المخففة بعد العلم ، لأن العلم إنما يتعلق بالمحقق ، فلا يناسبه إلا التوكيد .

وأن المخففة تفيد التوكيد كالمشددة ، بخلاف أن المصدرية الناصبة للمضارع ، فإنها للرجاء والطمع ، فلا يناسب وقوعها بعد ما يفيد اليقين والعلم .

٣ – أما المفسرة فضابطها : اجتماع ثلاثة شروط فيها :

أحدها : أن تسبق بجملة .

ثانيها : أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه .

ثالثها : أن لا يدخل عليها جار لا لفظا ولا تقديرا ،

مثال ما اجتمعت فيه الشروط الثلاثة قول الله تعالى " فأوحينا إليه أن اصنع الفلك " " وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا " ؛ أي انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام ، " وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي " .

٤ – والزائدة هي التي : لا تفيد معنى سوى التوكيد كسائر الحروف الزائدة ، ومواضع زيادتها أربعة – ذكر منها ابن هشام ثلاثة فقط ، وهي :

الموضع الأول : بعد (لما) التوقيتية الحينية نحو قوله تعالى : " فلما أن جاء البشير " ، " ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيئ بهم " .

الموضع الثاني : بين الكاف ومجرورها كقول الشاعر :

ويوما توافينا بوجه مقسم . كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

الموضع الثالث : بين (لو) والقسم كقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشرّ مظلم

س٦٣ : قرأ ابن محيصن : " لمن أرادَ أنْ يُتمُّ الرّضاعة " بضم الميم ؛ أي برفع (يتم) ، وقال الشاعر :

أنْ تقرآن على اسماء ويحكما .:. منّي السلام وألا تشعرا أحدا

فما توجيه القراءة والبيت ؟

ج٦٣ : توجيه القراءة ابن محيصن إهمال (أنْ) المصدريّة حملا على (ما) المصدرية بجامع أن كلا منهما حرف مصدري ثنائي ، وبعضهم يخرج الآية على أنّ (أنْ) عاملة والفعل مسند إلى واو الجماعة بالحمل على معنى (مَنْ) بعد الحمل على لفظها في قوله لمن (أراد) وأصلها : (أن يتموا) حذفت الواو ؛ لالتقاء الساكنين نطقا ، وحذفت خطا تبعا لحذفها لفظا ، ولا يخفي ما فيه من التكلف .

وفي البيت (تقرآن) مضارع مرفوع بثبوت النون بإهمال (أنْ) حملا على (ما) .

وذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) في الآية والبيت مخففة من الثقيلة وقع بعدها الفعل المنصرف بلا فاصل شذوذا أو قليلا .

س٦٤ : ما نوع (أن) الواقعة بعد الظن ؟ ولم أجمع القرّاء على النصب في قوله تعالى : " أحسب الناس أن يتركوا " واختلفوا في " وحسبوا أن لا تكون فتنة " ، فقرأه غير أبو عمرو والأخوين بالنصب ؟

ج٦٤ : أن الواقعة بعد الظن ونحوه : من كل ما يفيد الرجحان ، تحتمل أن تكون مصدرية ناصبة ؛ نظرا لعدم تحقق المظنون ؛ فيناسبه الترجّي بأن المصدرية ، ـ وهذا هو الأصل فيها (النصب) ـ ، ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ، لقرب الظن من العلم ، لأنه إدراك الطرف الراجح فكأنه معلوم ، ولذلك يجوز بعدها نصب المضارع ورفعه .

١ – وقد قرئ بالوجهين : " وحسبوا ألا تكون فتنة " ، تبعا للتوجيه السابق .

٢ – والأرجح عند عدم الفصل بـ(لا) النصب ، لأن الناصبة للمضارع أكثر وقوعا من المخففة ، ولذا أجمع القراء عليه في قوله تعالى : " أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا " ، أما عند الفصل بـ(لا) فالأرجح الرفع ، لأن فصل المخففة بها أكثر من فصل المصدرية .

س٦٥ : بين نوع (أن) فيما يأتي مع التوجيه :

١ – " أفلا يرون أن لا يرجع " .

٢ – " ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله "

٣ – " وآخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين " .

٤ – " أتريد أن تقتلني كما قتلت نفسا بالأمس " .

٥ – " وناديناه أن يا إبراهيم ".

٦ – كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم .

٧ – " وحسبوا ألا تكون " .

ج٦٥ : ١-(أن) في الآية الأولى : مخففة من الثقيلة ؛ لأن الرؤية تدل على اليقين ، وليس المراد بالعلم لفظ (علم) ؛ بل ما دل على التحقيق .

٢ – وفي الآية الثانية مفسرة على تأويل القول بالأمر ، أي : ما أمرتهم إلا بما أمرتني به ، وقيل زائدة .

٣ - وفي الآية الثالثة : أن مخففة من الثقيلة ، لأن ما قبلها مفرد ولا يتم الكلام إلا بدخولها ، فلا تحصل الفائدة بدون : الحمد لله رب العالمين .

٤ - أن في الآية الرابعة مصدرية ناصبة ، لأنها سبقت بغير علم .

٥ - وفي الآية الخامسة مفسرة لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه .

٦ - وفي البيت (أن) زائدة لوقوعها بين الكاف ومجرورها .

٧ - وفي الآية الأخيرة : (وحسبوا ألا تكون) وقعت بعد الظن ، لأن الحسبان ظن ، وقد اختلف القراء فيها :

١- فمنهم من قرأ بالرفع ، وذلك على إجراء الظن مجرى العلم ، فتكون مخففة من الثقيلة واسمها محذوف ، والجملة بعدها خبر والتقدير : وحسبوا أنها لا تكون فتنة .

٢- ومنهم من قرأ بالنصب على أصله ، وعدم تنزله منزلة العلم ، وهو الأرجح .

فلهذا أجمعوا على النصب في نحو :" أم حسبتم أن تدخلوا الجنة " ، " أم حسبتم أن تتركوا " ، " أحسب الناس أن يتركوا " " تظن أن يفعل بها فاقرة " .

ويؤيد القراءة الأولى - أيضا - قوله تعالى : " أيحسب الإنسان أنْ لن نجمع عظامه " ، " أيحسب أنْ لن يقدر عليه أحد " ، " أيحسب أن لم يره أحد " .

ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة ؛ إذ لا يدخل الناصب عل ناصب أخر ، ولا على جازم .

س٦٦ : ينصب المضارع بعد (إذن) : فما شروط النصب بها مع التمثيل؟

ج٦٦ : ينصب المضارع بعد إذن بشروط ثلاثة هي :-

الشرط الأول : أن تكون مصدرة في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق وارتباط بما بعدها .

الشرط الثاني : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ، أي زمن حدوثه مستقبلا إجراء لها مجرى سائر النواصب نحو قولك : إذن تنجح لمن قال : سأجتهد .

الشرط الثالث : أن يليها الفعل بألا يفصل بينها وبينه بفاصل غير القسم ، ويغتفر الفصل بالقسم كقول الشاعر :

إذن والله نرميهم بحرب

أما إذا فقد شرط من هذه الشروط ، بأن كانت حشوا أهملت ، فيرفع المضارع نحو قولك : أنا إذن أكرمك ؛ لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر ، وكقول الشاعر :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها .:. وأمكنني منها إذن لا أقيلها

فوقعت هنا بين القسم وجوابه ، ولذا رفع الفعل بعدها ، وكذلك في : إذن تصدق جوابا لمن قال : أنا أحب زيدا ؛ لأن الفعل بعدها ليس مستقبلا ، وكذلك لو قلت إذن يا زيد أكرمك جواباً لمن قال : سأزورك ، وذلك للفصل بين (إذن) والفعل بغير القسم ، فيجب رفع المضارع هنا .

س٦٧ : قال تعالى " وإذا لا يلبسون خلافك إلا قليلا " ، " فإذا لا يؤتون الناس نقيرا "

قرئ بإثبات النون وبحذفها في كل من الآيتين ، فكيف توجه القراءتين ؟

ج٦٧ : إذا وقعت (إذن) بعد عاطف ، فإن كان العطف على ما لا محل له من الإعراب جاز إهمالها وإعمالها ، لأنها متصدرة من وجه ومتوسطة من وجه آخر .

فالإعمال نظرا إلى أنها متصدرة من جملة مستقلة ، والإهمال نظرا إلى أن العاطف يجعل المعطوف من تمام المعطوف عليه ، فكأنهما شئ واحد ، وكأن إذن وقعت حشوا وبالرفع وبالنصب قرئ في الآيتين : " وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا " ، " فإذن لا يؤتون الناس نقيرا " ، " وقرئ : " وإذن لا يلبثوا " ، " فإذن لا يؤتوا " ، والغالب الرفع ، وبه قرأ السبعة .

س٦٨ : علل لنصب المضارع في قول الشاعر :

لا تتركني فيهم شطيرا .:. إني إذن أهلك أو أطيرا

مع أن (إذن) سبقت بـ(إن) واسمها .

ج٦٨ : أجيب عنه بأن ذلك :

١ - للضرورة الشعرية .

٢ - أو لتقدير خبر (إن) قبل (إذا) محذوف ، والتقدير : إنــي لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف جملة جديدة فقال : إذن اهلك أو أطيرا .

س٦٩ : متى ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا مع التمثيل ؟
أو ما مواضع نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا مع التمثيل ؟

ج٦٩ : ينصب المضارع بأن المضمرة وجوبا في خمسة مواضع :

أحدها : بعد اللام إن سبقت بكون ناقص ماض منفي نحو قال تعالى : " وما كان الله ليعذبهم " ، " لم يكن الله ليغفر لهم " وتسمى هذه اللام لام الجحود .

ثانيها : بعد "أو" ، إذا صلح في موضعها "حتى" ، نحو: لألزمنك أوتقضيني حقي ، وكقوله : لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ،
أو "إلا" نحو : لأقتلنه أو يسلم وقول الشاعر :

وكنت إذا غمزت قناة قوم .:. كسرت كعوبها أو تستقيما

ثالثها : بعد "حتى" إن كان الفعل مستقبلا باعتبار المتكلم نحو : قوله تعالى : " فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله " ،
أو باعتبار ما قبلها نحو قوله تعالى :"وزلزلوا حتى يقول الرسول" .
أما إن كان الفعل حالا مسببا عما قبلها فضلة رفع الفعل المضارع بعدها نحو : مرض زيد حتى لا يرجونه .

رابعها وخامسها : بعد فاء السببية وواو المعية مسبوقين بنفي ، أو طلب محضين نحو : " لا يقضى عليهم فيموتوا " ، " ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين " ، " يا ليتني كنت معهم فأفوز"، " يا ليتنا نرد ولا نكذب " ، " ولا تطغوا فيه فيحل " ، وقول الشاعر : " لا تنه عن خلق وتأتي مثله " ،

وقوله :   ياناق سيرى عنقا فسيحا   إلى سليمان فنستريحا

وقوله :   " فقلت ادعى وادعو إن أندى "

فالنفي المحض في الآيتين الأولى والثانية والطلب (التمني والنهي في الآيات الثلاث والنهي في البيت الأول والثاني) .

س٧٠ : متى ينصب المضارع بعد " حتى " ، ومتى يرفع مع التمثيل ؟

ج٧٠ : ينصب المضارع بعد " حتى " بأن مضمرة وجوبا بشرط أن يكون الفعل مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها ، سواء كان :

أ – مستقبلا بالنظر إلى زمن التكلم أو :

ب – مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها .

أ – فمثال المستقبل بالنسبة إلى زمن المتكلم نحو قوله تعالى : " لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى " ، فإن رجوع موسى مستقبل بالنسبة لزمن تكلم عبدة العجل بهذه الحقيقة ، ومثل قوله تعالى : " فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله " ، فالفيء مستقبل بالنسبة إلى أمر الله الصادر بالقتال .

ب – ومثال المستقبل بالنسبة إلى ما قبلها نحو قول الله تعالى : "وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله " ، فإن قول الرسول اليسع والمؤمنين معه : متى نصر الله مستقبل بالنسبة إلى ما قبل (حتى) وهو (زلزالهم) .

أما رفع المضارع فيشترط له بعد حتى ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون حالا حقيقية ، أو تأويلا .

الثاني : أن يكون مسببا عما قبلها .

الثالث : أن يكون فضلة ؛ أي ليس ركنا في الإسناد ، بأن يكون الكلام تم قبل حتى .

فالحال الحقيقة نحو : سرت حتى أدخل البلدة ، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، فالدخول حال حقيقة لحصوله وقت التكلم وهو مسبب عن السير ، وفضلة ؛ لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية .

والحال تأويلا نحو : " وزلزلوا حتى يقول الرسول " على قراءة نافع ؛ فإنه على تقدير اتصاف الرسول (اليسع) والمؤمنين معه بالقول وقت نزول جبريل بالآية .

س٧١ : قرئ الفعل (يقول) في الآية الآتية بالنصب في قراءة حفص والسبعة إلا نافع ، وقرئ بالرفع في قراءة نافع ، وجّه كلتا القراءتين ؟

١ - " وزلزلوا حتى يقول الرسول " .

٢ - " وزلزلوا حتى يقولُ الرسولُ " .

ج٧١ :١- توجيه قراءة النصب أن : قول الرسول والمؤمنين إنما هو مستقبل بالنظر إلى زمن الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن الإخبار ، فان الله عز وجل قصّ علينا ذلك بعد ما وقع .

٢ - أما توجيه قراءة الرفع على التأويل بالحال ، بأن يقدر اتصافهم وقت نزول جبريل بالآية بالقول ؛ أي حتى حالهم الآن أنهم يقولون : متى نصر الله .

س٧٢ : بين حكم ما بعد حتى نصبا أو رفعا أو جواز الوجهين ؟ مع التوجيه لكل ما تذكر فيما يأتي :

١ - سرت حتى ادخل البلدة ، ٢ - ما سرتْ حتى أدخلها ،
٣- أسرت حتى تدخلها ، ٤ - أيهم سار حتى يدخلها
٥ - متى سرت حتى تدخلها ، ٦ - سيرى حتى أدخلها ،
٧ - كان سيرى حتى أدخلها ، ٨ - كان سيرى أمس حتى أدخلها
٩- شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه ، ١٠ - مرض زيد حتى لا يرجونه ، ١١- قال تعالى " لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى " .

ج٧٢ : ١ - في المثال الأول : سرت حتى أدخل البلدة ، إذا قلت ذلك قبل الدخول نصبت ؛ لأن الفعل بعد حتى مستقبل بالنسبة لزمن السير ، ويجوز الرفع ، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، فالدخول حال حقيقة ، لحصوله وقت التكلم ، وهو مسبب عن السير فضلة ؛ لأن الكلام تمَ قبله بالجملة الفعلية .

٢ - في المثال الثاني : ما سرت حتى أدخلها يمتنع الرفع ويجب النصب ؛ لأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، فانتفى شرط السببية الذي يتأتى معه الرفع .

٣ - في المثال الثالث : أسرت حتى تدخل البلدة ؟ يمتنع الرفع أيضا لعدم تحقق السبب وهو السير .

٤ - في المثال الرابع : أيهم سار حتى يدخلها ؟ يجوز الرفع ؛ لأن السير محقق وإنما الشك في عين الفاعل .

٥ - متى سرت حتى تدخلها ؟ يجوز الرفع ؛ لأن السير محقق ، وإنما الشك في عين الزمان .

٦ - في المثال السادس : سيرى حتى أدخلها ، يمتنع الرفع ؛ لأن الفعل لو رفع لكان مستأنفا مقطوعا عما قبله ، فيبقى المبتدأ بلا خبر فانتفي تحقق شرط الرفع ، وهو كون ما بعد حتى فضلة ووجب النصب .

٧ - في المثال السابع : كان سيرى حتى أدخلها ، يمتنع الرفع ؛ لأن الفعل لو رفع لكان مستأنفا مقطوعا عما قبله فتبقى (كان) بلا خبر ، فانتفي شرط الرفع ووجب النصب .

٨ - في المثال الثامن : " كان سيرى أمس حتى أدخلها " :

١ - إذا قدرت (كان) ناقصة .

أ - فإن قدر الظرف (أمس) خبرا جاز الرفع ؛ لأن ما بعد حتى يكون فضلة .

ب - وإن لم يقدر الظرف خبرا كان الكلام ناقصا واحتاج إلى الخبر ، ولا يتحقق ذلك إلا بتقدير (حتى) جارة والفعل منصوب بأن مضمرة بعد (حتى) والمصدر المؤول في محل جر بحتى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف في محل نصب خبر كان .

٢ - فإن قدرت (كان) تامة ، فلا تحتاج إلى خبر ، بل تكتفي بمرفوعها الذي يعرب فاعلا ، فيكون ما بعدها فضلة فيجوز الرفع

٩، ١٠- في شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه ، وجب الرفع ؛ لأن المجيء حال ، فإن المعنى حتى حالة البعير أنه يجيء يجر بطنه .

ومثله : مرض زيد حتى لا يرجونه ؛ لأنه حال حقيقي ، فإن المعنى : حتى حالة المريض أنهم الآن لا يرجونه .

١١- في الآية : " لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى " ، يجب النصب ؛ لأن الفعل مستقبل بالنسبة لزمن تكلم عبدة العجل بهذه العبارة ، ويمتنع الرفع ، لأنه لا يوجد حال حقيقي ولا تأويلي .

س٧٣ : علل لرفع المضارع بعد الفاء والواو فيما يأتي :

١ - " ولا يؤذن لهم فيعتذرون " ، ٢ - ألم تأتني فأحسن إليك ،
٣ - ما تأتينا إلا وتحدثنا ، ٤ - ما تزال تأتينا فتحدثنا ،
٥ - ألم تسأل الربع القواء فينطق .

ج٧٣ :١- في الآية : وجب الرفع في (يعتذرون) ، لأنه يشترط تحقق معنى السببية مع الفاء ، وهنا الفاء عاطفة ، والفعل داخل في مدلول النفي السابق ، وكل من الفعلين (المعطوف والمعطوف عليه) مقصود نفيه بدون النظر إلى السبب ، وكأنه قيل : ولا يؤذن لهم بالاعتذار فلا يعتذرون .

<u>ومثل ذلك : قراءة بعضهم : " لا يقضى عليهم فيموتون " .</u>

٢ - في المثال : ألم تأتني فأحسنُ إليك ، إذا دخل الاستفهام على النفي وأريد به التقرير لم يكن الاستفهام حقيقيا وانتقض النفي بالاستفهام ، فلم يكن محضا لدخول الاستفهام عليه ، فوجب الرفع .

٣ – في المثال : ما تأتينا إلا وتحدثنا ، النفي ليس محضا لدخوله على (إلا) وفيها معنى النفي ، فانتقض النفي بمثله وصار المعنى على الإثبات فوجب الرفع ٤– في المثال : ما تزال تأتينا فتحدثنا ، النفي ليس محضا لدخوله على (تزال) وفيها معنى النفي ، فانتقض النفي بمثله ، لأن القاعدة تقول : نفي النفي إثبات ، ومعنى (ما تزال) هنا : أنت مستمر في الإتيان إلينا ، فيجب الرفع ، لعدم محضية النفي .

٥ – في البيت : ألم تسأل الربع القواء فينطق ، الاستفهام تقريري والفاء للاستئناف فوجب الرفع ، والمعنى : فهو ينطق ، وليس مسببا عن السؤال فينصب الفعل ، وليس النطق داخلا في مفهوم النفي فتكون الفاء عاطفة مشاركة للفعل السابق في المعنى والجزم فيصير : ألم تسأل فلا ينطق ، وهذا غير مراد .

س٧٤ : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؟

روى (وتشرب) بالرفع والنصب والجزم ، فكيف توجه الروايات الثلاث ؟

ج٧٤ : الرفع : إذا كان المقصود النهي عن الأول ، وإباحة الثاني ، فتكون الواو استئنافية ، إذ الحكم بعدها مستأنفا ولا صلة له بالنهي السابق .

النصب : النهي مسلط على الجمع ، لما في الواو من معنى المعية والمصاحبة ، والواو للمعية .

الجزم : النهي مسلط على المعطوف والمعطوف عليه فيكون مشاركا له في الحكم الإعرابي والمعنى والواو عاطفة .

والمعنى على الأول : أنهاك عن أكل السمك وأبيح لك شرب اللبن

والمعنى على الثاني : أنهاك عن الجمع بين أكل السمك مصاحبا لشرب اللبن في وقت واحد ؛ أي :إما أن تأكل السمك ، وإما أن تشرب اللبن .

والمعنى على الثالث : أنهاك عن كل من أكل السمك وشرب اللبن فأنت منته عنهما منفردين أو مجتمعين .

س٧٥ : متى يجزم الفعل المضارع بعد فاء السببية ؟ وما وجه الجزم ؟ فصل القول في ذلك مع التمثيل ؟

ج٧٥ : يجزم المضارع إذا سقطت الفاء ، وقصد معنى الجزم .

وجه الجزم : وقوع الفعل جوابا لشرط مقدر نحو قوله تعالى :" قل تعالوا أتلُ " فـ(أتل) فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة بتقدير شرط مأخوذ من معنى الأمر السابق يكون الفعل المذكور جوابا له ، والتقدير:" قل تعالوا فإن تأتوا أتل" وقال بعضهم مجزوم في جواب الطلب لتضمنه معنى الشرط وضعف ذلك ابن هشام .

س٧٦ : علل لجزم الفعل (أتل) في قوله تعالى " قل تعالوا أتل "

ج٧٦ : انظر إجابة السؤال السابق .

س٧٧ : قرأ حفص "فهبْ لي من لدنك وليًا يرثُني" برفع "يرث" فكيف توجّه ذلك مع سبقه بالطلب ؟ وقرأ غيره (يرثْني) بالجزم ، فعلام جزم ؟

ج٧٧ قراءة حفص بالرفع لم يرتب على معنى الجزاء ، بل على جعل جملة الفعل صفة لوليّ ، والتقدير : فهب من لدنك وليا وارثا لي ، فكما هو معلوم أن الجمل بعد النكرات صفات ، وأن الجملة تقع موقع المفرد .

أما قراءة من جزم فجعله جوابا للطلب(هبْ) وهذا ضعفه ابن هشام

س٧٨ : ما شرط صحة جزم المضارع بعد النهي مع التمثيل ؟

ج٧٨ : شرط غير الكسائي لصحة جزم المضارع بعد الفاء الساقطة الواقع جوابا لنهي صحة وقوع "إن لا" في موضعه نحو : لا تتكاسل عن الاجتهاد تنجح .

س٧٩ : لماذا جاز جزم المضارع (تسلم) في قولك : لا تدنُ من الأسد تسلمْ ، ووجب الرفع وامتنع الجزم في قولك : " لا تدن من الأسد يأكلك " ؟

ج٧٩ : جاز جزم (تسلم) في المثال الأول لصحة تقدير (إن لا) موضعه ، فتقول : إن لا تدن الأسد تسلم ، أما في المثال الثاني فلا يجوز أن تقول : إن لا تدن من الأسد يأكلك .

س٨٠ : كيف توجه جزم (يؤذنا) في الحديث " .... فلا يقرب مسجدنا يؤذنا " ؟

ج٨٠ : الفعل (يؤذ) مجزوم على الإبدال من الفعل (يقرب) المجزوم بـ(لا) ، وبدل المجزوم مجزوم ، وليس مجزوما بالجواب

س٨١ : لماذا جاز الجزم في جواب الطلب غير المحض ، وبعد الخبر الآتيين : ؟

١ – مكانك تحمدي أو تستريحي .

٢ – قولهم " اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثبْ عليه " ؟

ج٨١ :اختلف النحاة في نصب المضارع بعد الفاء مسبوقة بنفي أو طلب :

أ – فاشترط الجمهور كون النفي والطلب محضين .

ب- وألحق الكسائي في جواز النصب ما دل على معناه من اسم فعل أو خبر .

ج – أما إذا سقطت الفاء فلا خلاف جواز الجزم مطلقا .

لا فرق بين النفي والطلب محضين وغير محضين ، ومن ثـمّ جاز الجزم بعد اسم الفعل في البيت : " مكانك تحمدي أو تستريحي " ، وفي القول المأثور : " اتقى الله امرؤ " ، فإنه وإن كان لفظه ماض والماضى إخبار ؛ فإنه في معنى : (ليتق) .

س٨٢ : وجّه قراءة حفص بنصب(اطّلع) في قوله تعالى : " لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطّلع " ؟

ج٨٢ : بإلحاق الترجّي بالتمني كما ذهب إلى ذلك الفرّاء .

س٨٣ : متى ينصب المضارع بان مضمرة جوازا مع التمثيل ؟

ج٨٣ : ينصب المضارع بان مضمرة جوازا في خمسة مواضع :

أحدها : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بـ(لا) نحو قوله تعالى : " وأمرنا لنسلم لربّ العالمين " ، "وأمرت لأن أكون أول المسلمين "

ثانيها وثالثها ورابعها وخامسها :" أو.." و "الواو" و "الفاء" و"ثم " ، بشرط أن تكون عاطفة على اسم ليس في تأويل الفعل .

فمثال " أو" : قوله تعالى : " وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أويرسل رسولا" ففي "أو يرسل" المضارع بنصبه باضمار " أن " بعد "أو" تقديره : " أو أن يرسل " وهو مصدر مؤول منصوب عطفا على "وحيا " والتقدير: إلا وحيا أو إرسالا ، و"وحيا" مصدر صريح ليس في تأويل الفعل .

ومثال النصب بعد الواو قول الشاعر :

ولبس عباءة وتقر عينى ... أحب الى من لبس الشفوف

و" تقر" منصوب بأن مضمرة جوازا ، وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على المصدر الصريح " لبس " فكأنه قال :

للبس عباءة وقرة عينى ... أحب إلى من لبس الشفوف

ومثال ذلك بعد الفاء قول الشاعر :

لولا توقع معترَ فأرضيه ... ماكنت

و"أرضيه " منصوب بأن المضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة ؛ لأنها مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل وهو " توقع " الذى هو مصدر ، وهو ليس في تأويل الفعل ، والتقدير :" لولا توقع معترَ

فإرضائى إياه "، والمعتر : المتعرض للمعروف ، و(ترب الرجل) : من يولد في الوقت الذى يولد فيه فيساويه في سنه ، ومثال نصب المضارع بأن مضمرة جوازا بعد " ثم " قول الشاعر:

إنى وقتلى سليكا ثم أعقله .. كالثور يُضرَبُ لما عافت البقر

فـ" أعقله " منصوب بعد " ثم " وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على "قتلى" و" قتل" مصدر صريح ليس في تأويل الفعل والتقدير : وقتلى سليكا ثم عقلى إياه .

س٨٤ : ماالحكم المضارع إذا كان العطف على اسم في تأويل الفعل مع التمثيل ؟

ج٨٤ : يرفع المضارع إذا كان العطف على اسم في تأويل الفعل ، نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب ، فالتقدير : الذى يطير فيغضب زيد الذباب ؛ لأن (ال) الموصولة وصلتها في تأويل الفعل ، و" الطائر " مبتدأ خبره " الذباب" ، وجملة "فيغضب زيد" معطوفة على صلة "ال" ولم تحتج لرابط لعطفها بالفاء .

س٨٥ : ما حكم نصب الفعل فيما يأتى بأن مضمرة مع التوجيه :

١- تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، ٢- خذ اللص قبل يأخذك

٣ - وقراءة بعضهم : " بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغهُ " .

ج٨٥ النصب في هذه المواضع الثلاثة شاذ ؛ وذلك لان إضمار" أن " لم يسمع في غيرالمواضع العشرة : خمسة وجوبا وخمسة جوازا .

س٨٦ : متى ينصب بأن مضمرة جوازا بعد اللام ومتى ينصب بأن مضمرة وجوبا بعدها ؟ ومتى يجوز الإظهار والإضمار ، مع التمثيل ؟

ج٨٦ أ – ينصب بأن مضمرة جوازا بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ، ولم يقترن الفعل بـ"لا" نحو قوله تعالى : " وأمرنا لنسلم لرب العالمين " فأضمرت أن هنا ، ونحو قوله تعالى " وأمرت لأن أكون أول المسلمين "

ب – وينصب بأن مضمرة وجوبا إذا سبقت بكون ناقص ماض منفي نحو قوله تعالى : " وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم " .

ج – ويجب إظهار " أن " إن قرن الفعل بـ"لا " نافيه نحو قوله تعالى " لئلا يكون للناس عليكم حجة " ، أو مؤكدة نحو قوله تعالى " لئلا يعلم أهل الكتاب " .

س٨٧ : ما الشاهد ووجه الاستشهاد في الأبيات التالية :

١ –كى لتقضينى رقية ما ... وعدتنى غير مختلس

٢ –فقالت أكل الناس أصبحت مانحا .. لسانك كيما أن تغروتخدعا

٣ –أردت لكيما أن تطير بقربتى ... فتتركها شنًا ببيداء بلقع

٤ –ويوما توافينا بوجه مقسم ... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

٥ –فأقسم أن لو التقينا وأنتم ... لكان لكم يوم من الشر مظلم

٦ –لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها ... وأمكننى منها إذن لا أقيلها

٧ –لا تتركنى فيهم شطيرا ... إنى إذن أهلك أو أطيرا

٨ -إذن والله نرميهم بحرب :. تشيب الطفل من قبل المشيب

٩ -لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى :. فما انقادت الآمال إلا لصابر

١٠ -وكنت إذا غمزت قناة قوم :. كسرت كعوبها أو تستقيما

١١ -لاتنه عن خلق وتأتى مثله :. عار عليك إذا فعلت عظيم

١٢ -يا ناق سيرى عنقا فسيحا :. إلى سليمان فنستريحا

١٣ -فقلت ادعى وأدعوا إن أندى :. لصوت أن ينادى داعيان

١٤ -ألم تسأل الربع القواء فينطق :.وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

١٥ -وقولى كلما جشأت وجاشت :. مكانك تحمدى أو تستريحى

١٦ -ولبس عباءة وتقر عينى :. أحب إلى من لبس الشفوف

١٧ -لولا توقع معتر فأرضيه :. ماكنت أوثر أترابا على تربى

١٨ -إنى وقتلى سليكا ثم أعقله :. كالثور يضرب لما عافت البقر

ج٨٧ : ١ - الشاهد في البيت الاول في قوله : كى لتقضينى ،

وجه الاستشهاد : وقوع اللام بعد كى دليل على أن نوع (كى) هنا تعليلية جارة لتأخر اللام عنها .

٢ - الشاهد في البيت الثانى في قوله : (كيما أن تغر) ،

وجه الاستشهاد : ظهور أن بعد (كى) دليل على أنها تعليلية جارة ، و (أن) هي الناصبة .

٣ - الشاهد في البيت الثالث في قوله : (لكيما أن) ،

وجه الاستشهاد : أن تقدم اللام يجيز كونها ناصبة ، وتأخر (أن) يجيز كونها تعليلية جارة .

٤ – الشاهد في البيت الرابع في قوله : (كأن ظبية) ،

وجه الاستشهاد : وقوع (أن) بين الكاف ومجرورها (ظبية) يدل على زيادتها .

٥ – الشاهد في البيت الخامس في قوله : (أقسم أن لو) ،

وجه الاستشهاد : وقوع (أن) الزائدة بين فعل القسم ولو .

٦ – الشاهد في البيت السادس في قوله : (إذن لا أقيلها) ،

وجه الاستشهاد : حيث أهمل (إذن) ولم تنصب المضارع ؛ لوقوعها حشوا وعدم تصدرها في الجملة .

٧ – الشاهد في البيت السابع في قوله : (إنى إذن أهلك) ،

وجه الاستشهاد : في نصب المضارع بعد (إذن) مع عدم تصدرها ؛ لكونها مسبوقة بـ(إنى) ، فأول ذلك على أنه ضرورة ؛ أو أن خبر (أن) محذوف ، فالجملة تمت قبل (إذن) ، ثم استأنفت جملة (إذن) .

٨ – الشاهد في البيت الثامن في قوله : (إذن والله نرميهم) ،

وجه الاستشهاد : نصب المضارع بعد (إذن) مع الفصل بالقسم ، وهذا مغتفر .

٩ – الشاهد في البيت التاسع في قوله : (أو أدرك) ،

وجه الاستشهاد : حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد (أو) العاطفة التى يصلح في موضعها (حتى) .

١٠ – الشاهد في البيت العاشر في قوله : (أو تستقيما) ،

وجه الاستشهاد : حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد (أو) التى بمعنى (إلا) .

١١ – الشاهد في البيت الحادى عشر في قوله : (وتأتى مثله) ،
حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية المسبوقة بالنهي .

١٢ – الشاهد في البيت الثانى عشر في قوله : (فنستريحا) ،
حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية المسبوقة بالأمر .

١٣ – الشاهد في البيت الثالث عشر في قوله : (وأدعو) ،
حيث : نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب الأمر .

١٤ – الشاهد في البيت الرابع عشر في قوله : (فينطق) ،
حيث : رفع المضارع بعد الفاء ، لأنها للاستئناف ، لا للسببية .

١٥ – الشاهد في البيت الخامس عشر في قوله : (تحمدى) ،
حيث : جزم الفعل بعد الطلب غير المحض لسقوط فاء السببية .

١٦ – الشاهد في البيت السادس عشر في قوله : (وتقر عينى) ،
حيث : نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد (أو) العاطفة على اسم ليس في تأويل الفعل ، وهو (لبس) .

١٧ – الشاهد في البيت السابع عشر في قوله : (فأرضيه) ،
حيث : نصب المضارع بعد الفاء العاطفة للفعل على اسم صريح ليس في تأويل الفعل وهو منصوب بأن مضمرة جوازا ، وهو (توقع) .

١٨ – الشاهد في البيت الثامن عشر في قوله : (ثم أعقله) ،

وجه الاستشهاد : حيث نصب المضارع بأن مضمرة جوازا بعد (ثم) العاطفة للمصدر المؤول على اسم صريح ليس في تأويل الفعل وهو (قتلى) .

س٨٨ : اذكر حكم (أنْ) بعد اللام من حيث : وجوب الإضمار ، أو وجوب الإظهار ، أو جواز الأمرين مع التمثيل فيما يأتى :

١ – إن سبقت بكون ماض منفي ناقص .

٢ – إن قرن الفعل بـ(لا) النافية أو المؤكدة .

٣ – إن لم تسبق اللام بكون ناقص ماضى منفي ولم يقترن الفعل بـ(لا) .

ج٨٨ : ١ – إن سبق الفعل الواقع بعد اللام بكون : ناقص ماض منفي ، وجب إضمار أن نحو قول الله تعالى : " وما كان الله ليعذبهم " ، " لم يكن الله ليغفر لهم " .

٢ – إن قرن الفعل بـ" لا " نافية أو مؤكدة وجب إظهار أنْ نحو قول الله تعالى : " لئلا يكون للناس عليكم حجة " ، " لئلا يعلم أهل الكتاب"

٣ – إن لم تسبق اللام بكون ناقص ماض منفي ، ولم يقترن الفعل بـ" لا " جاز الأمران :الإضمار والإظهار ، قال الله تعالى :١ – " وأمرنا لنسلم لرب العالمين " وقال : ٢ – " وأمرت لأن أكون أول المسلمين"

س٨٩ ماهي الحروف الجازمة لفعل واحد مع التمثيل ؟

ج٨٩ مايجزم فعلا واحدا من الجوازم أربعة أحرف :

١ - " لا " الطلبية " نهيا نحـو: " لا تشـركْ باللـه " ، أو دعـاء نحـو : "ربنا لا تؤخذنا "

٢ - "اللام الطلبية" أمرا نحو : "لينفقْ ذو سعةٍ" أو دعاء نحو : "ليقض علينا ربك"

٣ - " لم " النافية نحو : " لم يلد ولم يولد ولم يكن له "

٤ - " لما " النافية نحو: " بل لما يذوقوا عذاب ".

س٩٠ متى يكثر جزم " لا " للمضارع ومتى يندر مع التمثيل ؟

ج٩٠ من المعلوم أن "لا" لطلب الترك نهيا أو دعـاء ، والطلب من الأمور التى تقتضى أمرين : طالب ، وهو الشخص المتكلم سواء كان الطلب أمرا أو نهيا ومطلوب منه تنفيذ ما وجه اليه الطلب ، والمفروض أن يكون الطالب غير المطلوب منه لذا كان الأصل فيه أن يوجه للمخاطب ؛ أى المسند لضمير المخاطب نحو قولـه تعالى : "لاتتخذوا عدوى وعدوكم أولياء " فالطالب هو المتكلم والمطلوب منه هو المخاطب ، وقد تدخل على فعل المتكلم :

١ - ويكثر ذلك في فعلى المتكلم (المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون) المبنيين للمفعول نحو : " لا أُخرجْ، ولا نُخرجْ ، لأن المنهي غير المتكلم ؛ وهو : الفاعل المحذوف الذى ناب عنه ضمير المتكلم ، والأصل " لا يُخرجْننى أحد ، ولا يُخرجْنا أحد ، فحذف الفاعل ، وأنيب عنه ضمير المتكلم ، وغيرت صيغة الفعل المبدوء بالياء إلى مبدوء بالهمزة أو النون ليصح الإسناد إلى ضمير المتكلم .

٢ – ويندر جزمها لفعلى المتكلم مبنيين للفاعل ؛ لأن الأصل : ألا ينهي المرء نفسه ، ومن ذلك قول الشاعر : " لا أعرفَنْ ربربا حورا مدامعها " ، وقوله : " إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعُدْ لها "

س٩١ لام الطلب من جوازم المضارع فمتى يكثر دخولها عليه ، ومتى يكون قليلا ، ومتى يكون أقل مع التمثيل ؟

ج٩١ ١ – لام الطلب الأصل فيها والكثير دخولها على الفعل المضارع للغائب نحو : "لينفق ذو سعه " - " ليقض علينا ربك " .

٢ – ويقل دخولها على فعلى المتكلم مبنيين للفاعل نحو قوله صلى الله عليه وسلم : " قوموا فلأصلّ لكم " ؛ وذلك لقلة أمر المخاطب نفسه وقول الله تعالى " ولنحملْ خطاياكم " .

٣ – ويكون دخولها أقل على فعل الفاعل المسند لضمير المخاطب نحو قوله تعالى : " فبذلك فلتفرحوا " وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " لتأخذوا مصافكم " والاكثر في هذا الاستغناء بفعل الأمر عن لام الطلب تقول : قم ، افرح ، خذ .

س٩٢ " فبذلك فلتفرحوا " قريء بالتاء الفوقية ، وبالياء التحتية ، أي القراءتين أرجح من جهة الصناعة ولماذا ؟

ج٩٢ قرأ عثمان وأبيّ وأنس : " فبذلك فلتفرحوا " وقرأ غيرهم " فبذلك فليفرحوا " ؛ وجزم لام الطلب لفعل المخاطب أقل في الاستعمال ، والطلب من المخاطب له صيغة تخصه ، وهي فعل الأمر فالأكثر الاستغناء بها عن جزم الطلب باللام ، أما لام الطلب فكثر دخولها

على فعل الغائب وذلك ترجحت صناعة قراءة " الياء " على قراءة "التاء" .

س٩٣ : تشترك " لم " و " لما " في أمور ، وتتفرد كل منهما بأمور .

فما هي الأمور التى تتفقان فيها وما هي الأمور التى تتفرد بها كل منهما مع التمثيل ؟

ج٩٣ : ١ - تتفق (لم) و (لما) في أمور مشتركة بينهما وهي :

الحرفية ، والنفي ، والجزم ، والقلب للمضىّ .

٢ - وتتفرد (لم) :

أ - بجواز مصاحبة الشرط نحو قوله تعالى : " وإن لم تفعل فما بلغت رسالته " بخلاف (لما) ، فلا يجوز مصاحبتها اقترانها بأداة الشرط ، فلا يقال : إن لمّا تقم .

ب - وبجواز انقطاع نفي منفيها ، ولذلك جاز : " لم يكن ثم كان ، ولم يجز : لما يكن ثم كان " .

٣ - وتتفرد (لمّا) بـ :

أ - جواز حذف محذوفها نحو : قاربت المدينة ولما ؛ أي : ولما أدخلها ، وورودها في قول الشاعر :

احفظ وديعتك التى استودعتها :. يوم الاعازب إن وصلت وإن لم فضرورة .

ب - أن المنفي بـ(لمّا) يتوقع وينتظر ثبوته ، قال الله تعالى : " بل لمّا يذوقوا عذاب " فمعنى ذلك أنهم إلى الآن لم يذوقوا العذاب ،

وسيذوقونه ، فذوقهم له متوقع بخلاف : لمّا يجتمع الضدان ، لأنه لا يتوقع اجتماعهما .

س٩٤ : ما الجوازم التى تجزم فعلين ، وما أنواعها من حيث الاسمية والحرفية ؟

ج٩٤ : الجوازم التى تجزم فعلين : إن ، وإذ ما ، ومَنْ ، وما ، ومتى ، وأي ، وأين ، وأيان ، وأنى ، وحيثما ، ومهما . وتنقسم من حيث نوعها إلى أربعة أنواع :

١ – حرف باتفاق وهو : (إنْ) .

٢ – حرف على الأصح وهو : (إذ ما) .

٣ – اسم باتفاق ، وهو : (منْ) و(ما) و(متى) و(أىّ) و(أين) و(أيان) و(أنى) و(حيثما) .

٤ – اسم على الأصح وهو : (مهما) .

س٩٥ : ما الأنواع التى يأتى عليها الشرط والجزاء مع التمثيل ؟

ج٩٥ : ١ – يكونان مضارعين نحو قوله تعالى : " وإن تعودوا نعُدْ " .

٢ – وماضيين نحو قوله تعالى : " وإنْ عدتم عُدْنا " .

٣ – ومختلفين : ماضيا فمضارعا نحو قوله تعالى : " من كان يريد حرث الآخرة نزدْ له في حرثه " .

٤ – ومختلفين مضارعا فماضيا نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له "، وهذا قليل .

س٩٦ : ما حكم رفع الجواب المسبوق بماض ، أو بمضارع منفي بـ(لم) ، والمسبوق بمضارع منفي بغير (لم) مع التمثيل ؟

ج٩٦ : ١ - رفع الجواب المسبوق بـ :

أ - ماض   ب - مضارع منفي بـ(لم) قوىَ

قال الشاعر :

وإن أتاه خليل يوم مسغبة   :.   يقول لا غائب مالى ولا حرم

ونحو : إن لم تقم أقوم .

٢ - ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف ومنه المنفي بـ(لا)

كقول الشاعر :   " من يأتها لا يضيرُها "

س٩٧ : قال الله تعالى : " أينما تكونوا يدرككم الموت " قرئ " يدرككم الموت " في قراءة حفص بالجزم في جواب الشرط ، وقرأ طلحة " يدركُكم " بالرفع ، فما حكم تلك القراءة ؟

ج٩٧ : قراءة الرفع ضعيفة ، وحملها الزمخشرى على جعل " أينما تكونوا " في معنى "أينما كنتم " .

س٩٨ : متى يقترن جواب الشرط بالفاء ، أو ما موضع اقتران جواب الشرط بالفاء مع التمثيل ؟

ج٩٨ : كل جواب يمتنع جعله شرطا ، فإن الفاء واجبة فيه ، وذلك في سبعة مواضع هي :

١ - الجملة الاسمية نحو قوله تعالى:"وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير".

٢ - الجملة الفعلية التى فعلها طلبى نحو : " قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى " .

٣ - والجملة الفعلية التى فعلها جامد نحو قوله تعالى :" إن ترن أنا أقلّ منك مالا وولدا فعسى ربى " .

٤ - أو فعلها مقرون بقد نحو :" إن يسرق فقد سرق أخٌ له "

٥ - أو مقرون بحرف تنفيس نحو : " وإنْ خفتم عيلة فسوف يغنيكم "

٦ - أو مقرون بلن النافية نحو : " وما تفعلوا من خير فلن يكفروه "

٧ - أو مقرون بما نحو : " فإن توليتم فما سألتكم من أجر " .

س٩٩ : متى تغنى إذا الفجائية عن الفاء في جواب الشرط مع التمثيل ؟

ج٩٩ : يجوز أن تغنى " إذا " الفجائية عن الفاء إن :

١ - كانت أداة الشرط " إن " .

٢ - والجواب جملة اسمية غير طلبيه نحو : " وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذاهم يقنطون " .

س١٠٠: ماحكم المضارع المقرون بالفاء أو الواو مع التمثيل فيما يأتى :

١ - بعد انقضاء جملتي الشرط والجواب .

٢ - إذا توسط بين جملتي الشرط والجواب .

ج١٠٠ : ١ - لك في المضارع المقرون بالفاء أو الواو وبعد جملتي الشرط والجواب :

(١) جزمه بالعطف على الجواب المجزوم . (٢) ورفعه على الاستئناف .

(٣) ونصبه بأن مضمرة وجوبا مثاله نحو : " إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر " .

٢ - وإذا توسط بين الجملتين : (١) فالوجه الجزم ، (٢) ويجوز النصب ، وقريء بالوجهين قول الشاعر :

" ومن يقترب منا ويخضع نؤوه " .

ويمتنع الرفع ، لانه لا استئناف مع عدم اكتمال الجواب .

س١٠١ : بين الأوجه الجائزة في اعراب ماتحته خط مع التوجيه :

١ - إن تطع الله تفز وتسعد .

٢ - قال تعالى : " وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر "

٣ - قال تعالى : " ومن يضلل الله فلا هادى له ويذرهم " .

٤ - قال تعالى : " إنه من يتق ويصبر فإن الله " .

٥ - فإن يهلك أبو قانوس يهلك ... ربيع الناس والبلد الحرام

ونأخذ بعده بذناب عيش ... أجب الظهر ليس له سنام

ج١٠١ : ١ - وتسعد : فيه الأوجه الثلاثة : الجزم عطفا على الجواب ، والنصب بأن مضمرة وجوبا ، والرفع على استئناف ما بعد الواو ، كأنك قلت : وأنت تسعد .

٢ - ويكفر : بالعطف على الجواب مجزوما ، والنصب بأن مضمرة والرفع على الاستئناف على الإخبار عن الله عز وجل : أنه يكفر السيئات .

٣ - ويذرهم : بالجزم عطفا ، وبالنصب بإضمار "أن" ، والرفع على الاستئناف ففي الأمثلة الثلاثة السابقة جاز الجزم والنصب والرفع لانقضاء جملتي الشرط والجواب ثم جيء بالمضارع المقرون بالفاء أو الواو .

٤ - ويصبر : يجوز فيه الجزم بالعطف على فعل الشرط ، والنصب بإضمار (أن) بعد الواو ، ويمتنع الرفع ؛ لأنه لايصح الاستئناف قبل الجزاء .

٥ - ونأخذ : جاز فيه الأوجه الثلاثة : الجزم والنصب والرفع لتمام الشرط والجزاء قبل الواو : يهلك .

س١٠٢: متى يجوز حذف الشرط ، ومتى يجوز حذف الجواب مع التمثيل ؟

ج١٠٢ : ١ - يجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الاداة (إن) مقرونه بـ(لا) نحو قول الشاعر :

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعلُ مفرقك الحسام

٢ - ويجوز حذف ما علم من جواب نحو قوله تعالى : " فإن استطعت أن تبتغى نفقا في الأرض أو سلما في السماء " .

س١٠٣: متى يجب حذف جواب الشرط مع التمثيل ؟

ج١٠٣ : يجب حذف جواب الشرط إن تقدم أداة الشرط مايدل على جواب الشرط ، بأن يتفقا في المعنى نحو : أنت ظالم إن فعلت ، فالتقدير : فأنت ظالم .

٢ – كذلك يجب حذف جواب الشرط ، إن اجتمع الشرط والقسم وكان القسم سابقا، فيحذف جواب الشرط لإغناء جواب القسم عليه نحو قوله تعالى : " قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا " .

س١٠٤: متى يغنى جواب الشرط عن جواب القسم ، ومتى يغنى جواب القسم عن جواب الشرط مع التمثيل ؟ ومتى يجوز الجواب لكليهما مع التمثيل ؟

ج١٠٤ :١– يجب إغناء جواب الشرط عن جواب القسم ، فيحذف جواب القسم اكتفاء بجواب الشرط : إن تأخر أسلوب القسم عن أداة الشرط نحو : إن تقم والله أقم .

٢ – ويجب إغناء جواب القسم عن جواب الشرط إن سبق القسم نحو قوله تعالى : " لئن اجتمعت الإنس والجن " الآية .

٣ – ويجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره : إذا تقدمهما ذو خبر ، نحو : زيد والله إن يقم أقم ، ويجوز : أقوم .

س١٠٥: ما الحكم إذا تقدم الشرط والقسم اسم يطلب خبرا مع التمثيل ؟

ج١٠٥ : إذا اجتمع الشرط والقسم وتقدمها مبتدأ يطلب خبرا أو اسما لكان جاز جعل الجواب للمتقدم ، وجاز جعل الجواب للمتأخر إن كان

شرطا ، فيجاب بالشرط ويحذف جواب القسم ، فتقول : زيد والله إن يقم أقمْ ، ولا يجوز إن لم يتقدمهما ذو خبر ، ويجوز جعل الجواب للقسم نحو : زيد والله إن يقم لأقومن ، و الأرجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر .

س١٠٦ : ماالذى يشترط عند حذف الجواب جوازا أو وجوبا مع التمثيل ؟

ج١٠٦ : يشترط في غير الضرورة مضي الشرط لفظا أو معنى ، فلا يجوز : أنت ظالم إن تفعل ، ولا : والله إن تقم لأقومنَ .

س١٠٧ : علام استشهد ابن هشام بالأبيات الآتية ومحل الشاهد ؟

١- لا أعرفن ربربا حورا مدامعها .

٢- إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها .

٣- احفظ وديعتك التى استودعتها .. يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

٤- وإن أتاه خليل يوم مسألة ... يقول لا غائب مالى ولاحرمْ

٥- فقلت تحمل فوق طوقك إنها ... مطبّعة من يأتها لا يضيرها

٦- من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشرَ بالشرَ عند الله مثلان

٧- ومن لا يزلْ ينقاد للغيَ والصبَا .. سيلقى على طول السلامة نادما

٨- ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ... ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

٩- فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعلُ مفرقك الحسام

١٠- لئن كان ماحدثته اليوم صادقا..أصم في نهار القنط للشمس باديا

ج١٠٧ :١- الشاهد في البيت الأول : دخول (لا) على (أعرفنْ) وهو مبنى للفاعل ، وهذا نادر .

٢- الشاهد في البيت الثانى : دخول (لا) على (نعد) وهو فعل المتكلم مبنى للفاعل، وذلك نادر وقليل .

٣- الشاهد في البيت الثالث : حذف المجزوم بـ(لم) ، (وإن لم تصل)

٤- الشاهد في البيت الرابع : رفع جواب الشرط المسبوق بماض وهو قوله (أتاه) ومحل الشاهد رفع (يقول) جواب الشرط .

٥- الشاهد في البيت الخامس قوله : (لا يضيرها) حيث رفع الفعل المضارع الواقع جوابا لشرط غير ماض وغير مضارع منفي بـ(لم) على ضعف .

٦- الشاهد : قوله الله يشكرها حيث وقع الجواب جملة اسمية وكان حقها الاقتران بالفاء ، ولكنه ترك الفاء لضرورة الوزن .

٧- الشاهد في البيت السابع قوله (سيلفى) حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء .

٨- الشاهد قوله : (ويخضع) حيث نصب المضارع المعطوف على فعل الشرط قبل مجىء الجواب ، وهذا جائز ، والوجه الجزم .

٩ - الشاهد قوله : (وإلا يعلُ) حيث حذف فعل الشرط ، لأن الأداة (إن) وقد اقترنت بـ(لا) ، والتقدير : (وإلا تطلقها) .

س١٠٨: ما الأنواع التى تأتى لها (لو) مع التمثيل ؟

ج١٠٨ : تأتى (لو) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون مصدرية مرادفة لـ(أنْ) نحو : " يودُّ أحدهم لو يعمَّر ألف سنة ".

الثانى : أن تكون للتعليق في المستقبل ، فترادف (إنْ) كقول الشاعر :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا

الثالث : أن تكون للتعليق فـي الماضى ، وهو أغلب أقسام (لـو) وتقتضى امتناع شرطها دائما نحو قوله تعـالى : " ولـو شئنا لرفعناه بها " .

س١٠٩: قد تكون (لو) مرادفة (أنْ) بالفتح ، وقد تكون مرادفة (إنْ) فما نـوع كل منهما مع التمثيل ؟

ج١٠٩ : المرادفة (أنْ) مصدرية نحو : " ودُّوا لو تدهنْ " .

المرادفة (إنْ) للتعليق في المستقبل نحو قول الشاعر:"ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا"

س١١٠: متى يكثر وقوع (لو) المصدرية ، ومتى يقل مع التمثيل ؟

ج١١٠ :١- يكثر وقوعها بعد (ودّ) نحو قوله تعالى : " ودُّوا لو تُدهن " ، أو(يودّ) نحو قوله تعالى : " يودُّ أحدهم لو يعمّرُ " .

٢- ويقل إذا لم تسبق بـ(ود) أو (يود) ومنه قول الشاعر :

ما كان ضرّك لو مننت وربما :. منّ الفتى وهو المغيظ المحنق

س١١١: ماذا يحدث لزمن الفعل الماضى أو الفعل المضارع الواقعين بعد (لو) المصدريّة مع التمثيل ؟

ج١١١ :١- لو المصدرية إذا وليها الماضى بقى على مضيّه .

٢- وإذا وليها المضارع تخلص للاستقبال فقط كما أن (أنْ) المصدرية كذلك :

مثال الماضى : " ودّ محمد لو نجح " .

مثال المضارع قول الله تعالى : " ودّ الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم " .

س١١٢: ماذا تحدث (لو) التى للتعليق في المستقبل في زمن الفعل الماضى ، والمضارع التى تدخل عليهما مع التمثيل ؟

ج١١٢ :١-"لو" التى للتعليق في المستقبل إذا دخلت على الماضى أوّل المستقبل نحو قوله تعالى :"وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم فليتقوا الله " . ٢- وإذا دخلت على المضارع تخلصّ للاستقبال نحو قول الشاعر :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسب
لظل صدى صوتى وإن كنت رِمّة لصوت صدى ليلى يهشْ ويطربْ

س١١٣: ما الذى تفيده " لو " التى للتعليق في الماضي ، وماذا يحدث للمضارع الذى يليها مع التمثيل ؟

ج١١٣ :١- الذي تفيده " لو " تقتضى امتناع شرطها دائما .

٢- وإذا وليها المضارع أوّل بالماضى نحو قوله تعالى : " لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم " .

س١١٤: يم تختص " لو " بأنواعها ؟ وما حكم إيلائها اسم معمول لفعل محذوف يفسره مابعده ؟ وما حكم إيلائها "أن " وصلتها مع التمثيل ؟

ج١١٤ :١- تختص" لو " مطلقا بالفعل .

٢- ويقلّ ايلائها اسم معمول لفعل محذوف يفسّره ما بعده نحو قول الشاعر : " أخلاى لوغير الحمام أصابكمْ "

٣- ويكثر ايلائها : أنّ وصلتها نحو قوله تعالى :" ولو أنّهم صبروا"

س١١٥: كيف تعرب ما بعد " لو " في الآية الآتية : قال الله تعالى :" ولو أنهم صبروا " ؟

ج١١٥ :١- قال سيبويه وجمهور البصريين : مبتدأ ثم قيل :

أ - لاخبر له . ب - وقيل له خبر محذوف .

٢- وقال الكوفيون والمبرد والزجاج و الزمخشرى : فاعل بـ(ثبت) مقدرا ، كما قال الجميع في (ما) وصلتها في : " لا أكلمه ما أنّ في السماء نجما ".

س١١٦: ما الأنواع التى يأتى لها جواب " لو " وما حكم اقترانه باللام مع التمثيل ؟

ج١١٦ : جواب " لو " يأتى على أنواع مختلفة وهي :

أ - ماض معنى نحو : لو لم يخف الله لم يعصه .

ب- ماض وضعا نحو : " لو شاء ربك ما فعلوه " .

٣- جملة اسمية نحو قوله تعالى : "ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير"

وحكم اقتران جواب " لو " باللام :

أ – إن كان مثبتا اقترانه باللام نحو : " لونشاء لجعلناه حطاما " أكثر من تركها نحو" لونشاء جعلناه أجاجا " .

ب – وإن كان منفيا فالأمر بالعكس نحو : " ولو شاء ربك ما فعلوه " وقول الشاعر :   ولو نعطى الخيار لما افترقنا .

س١١٧: قال الله تعالى : " ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير " ، اختلف في نوع جملة " لمثوبة من عند الله خير " ، وفي نوع " لو " اذكر ماقيل في ذلك ؟

ج١١٧ :١– قيل : إن الجملة جواب " لو " .

٢– وقيل : الجملة مستأنفة .

٣– وقيل : جواب لقسم مقدر . أما عن نوع " لو " :

١– فإن قيل انها جواب " لو " فتكون " لو " شرطية

٢– وإن قيل إن الجملة مستأنفة ، أو جواب لقسم مقدر تكون " لو" للتمني ، وهي لا تطلب جوابا .

س١١٨: قال الله تعالى :" كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل " ما إعراب (كل) ؟ ، وما ناصبه ؟ وما نوع (ما) بعدها ؟ ومتى تكون الجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ؟ ومتى يكون لها محل ، وما محلها حينذاك ، وأي الوجهين ترجح ، ولماذا ؟

ج١١٨ : ١ـ (كل) منصوبة على الظرفية باتفاق وجاءتها الظرفية من (ما) .

٢ـ ناصبها الفعل الذي هو جواب لها في المعنى (قالوا) .

٣- (ما) يحتمل أن تكون :

أ - مصدرية ، ب - اسما نكرة بمعنى وقت .

أ - فإن كانت مصدرية فالجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها تكون صلة لـ(ما) ، وأصل الكلام : كل رزق ، ثم عبّر عن المصدر بـ(ما) والفعل ، ثم أنيبا عن الزمان ؛ أي كل وقت رزق ، ونظير ذلك في المصدر الصريح : جئتك خفوق النجم .

ب - وإن قدرت اسما نكرة بمعنى (وقت) فلا تحتاج إلى تقدير زمان (وقت) ، وتكون الجملة بعدها في موضع خفض على أن الصفة حسب القاعدة : الجمل بعد النكرات صفات ، فتحتاج الجملة إلى عائد يربطها بالموصوف والتقدير : " كل وقت رزقوا فيه " ، فـ(كل) مضاف ، (ما) مضاف إليه ، والجملة صفة لـ(ما) .

والوجه الثاني أضعف ، يقول ابن هشام في المغني : " ولهذا الوجه مبعد ، وهو ادعاء حذف عائد الصفة وجوبا ؛ حيث لم يرد مصرحا به في شيء من أمثلة هذا التركيب ".

والوجه الأول أرجح ، واستحسنه ابن هشام بقوله : " وللوجه الأول - يريد كون (ما) مصدرية لا نكرة بمعنى : وقت - مقربان : (١) كثرة مجيء الماضي بعدها نحو : " كلما نضجت جلودهم بدلناهم " ، " كلما أضاء لهم مشوا فيه " ، " وكلما مرّ عليه ملأ من قومه سخروا منه " ، وإني كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا " .

(٢) وأن (ما) المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى ؛ فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى ، ولا يجوز أن تكون شرطية مثلها في : " ما تفعلْ أفعلْ " لأمرين :

الأول : أن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم .

الثاني : ولأنها لا ترد بمعنى الزمان .

س١١٩: ما المعاني التي تأتى لها " أما " مؤيدا ماتقول ، وموضحا بالمثال ؟

ج١١٩ :"أما" ١ – حرف شرط ، ٢ – وتوكيد دائما ، ٣ – وتفصيل غالبا .

١– يدل على أنها شرط مجيء الفاء بعدها في الكلام ، قال الله تعالى " فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم ، وأما الذين كفروا فيقولون .... " ، ويدل على المعنى الثالث ، وهو التفصيل : استقراء مواقعها نحو : " فأما اليتيم فلا تقهر" ، "فأما الذين اسودّت وجوههم " ، " فأمّا من أعطي واتقى " الأيات الثلاث ، ومن تخلف التفصيل قولك : أما زيد فمنطلق .

٢– ويدل على التوكيد ما ذكره الزمخشرى بقوله : " أما حرف يعطي الكلام فضل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ، فاذا قصدت أنه لا محالة ذاهب ، قلت : أما زيد فذاهب " ، وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه .

س١٢٠: عن أي شيء تنوب " أما " ؟ وبم تؤول ؟ وما الذى يلزم بعدها ؟ ومتى يجب حذف الفاء بعدها ؟ مع التمثيل ؟

ج١٢٠ :١– تنوب (أما) عن أداة شرط وجملته .

٢- ولهذا تؤول بـ(مهما يكن من شيء) .

٣- ولابد لها من فاء لازمة تالية لتاليها .

٤- فإن دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه كقوله تعالى : " فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم " ؛ أي فيقال لهم : أكفرتم .

٥- ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة كقول الشاعر :

فأمّا القتال لاقتال لديكم

س١٢١: للولا ولوما وجهان اذكرهما مع التمثيل ؟

ج١٢١ : الوجه الأول : أن يدلا على امتناع جوابها لوجود تاليهما نحو : "لولا أنتم لكنا مؤمنين " .

الوجه الثاني : أن يدلا على التحضيض نحو " لولا أنزل علينا الملائكة " ، " لو ما تأتينا بالملائكة " .

س١٢٢: متى تختص (لولا) و (لوما) بالجمل الاسمية.ومتى تختصان بالجملة الفعلية مع التمثيل ؟

ج١٢٢ :١- تختص (لولا) و(لوما) بالجمل الاسمية نحو :" لولا أنتم لكنا مؤمنين " إن دلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما .

٢- فإن دلا على التحضيض كانا مختصين بالجملة الفعلية ، نحو : " لولا أنزل علينا الملائكة " ، ونحو : " لوما تأتينا بالملائكة " .

س١٢٣: أى نوعى (لولا) و(لو ما) يتفق مع (هلا) و(ألا) و(ألا) ، وفي أى شيء يتساويان معها ؟

ج١٢٣ : النوع الثاني: إن دلا على التحضيض يتفقان مع (هلا) و(ألا) و(ألا) وجه الاتفاق والمساواة : التحضيض والاختصاص بالافعال .

س١٢٤: قد يلي حرف التحضيض اسم ، والمعلوم أن الذى يليه فعل ، كما في قوله تعالى : " ولولا إذ سمعتموه " ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك " ؟

ج١٢٤ : إن ولى حرف التحضيض اسم كما في الآية والحديث يكون هذا الاسم معلق (مفعول) بفعل إما مضمر ؛ أي مقدر كما في الحديث فتقدير الكلام :" فهلا تزوجت بكرا " ، أو مظهر مؤخر كما في الآية ، وتقدير الكلام : " هلا قلتم إذ سمعتموه ".

س١٢٥: علام استشهد ابن هشام بالأبيات التالية مع ذكر محل الاستشهاد ؟

١- ما كان ضرك لو مننت وربما ... منَ الفتى وهو المغيظ المحنق

٢- ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا .

٣- أخلاى لو غير الحمام أصابكم .

٤- ولو نعطىالخيار لما افترقنا .

٥- فأما القتال لاقتال لديكم .

ج١٢٥ :١- الشاهد في البيت الأول قوله :" لو مننت " ، فقد ولى (لو) المصدرية فعل غير (ود) أو(يود) ، وهذا قليل .

٢- الشاهد في البيت قوله :"لو تلتقى" حيث وردت فيه (لو) الشرطية مرادفة (إن)

٣- الشاهد في البيت الثالث قوله :"لو غير الحمام" حيث ولى (لو الشرطية) اسم مرفوع ، وهو فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده .

٤- الشاهد في البيت قوله :"لما افترقنا" حيث وقع جواب (لو) فعلا ماضيا منفيا بـ(ما) واقترن مع هذا ، وهذا قليل .

٥- الشاهد في البيت قوله :"لاقتال لديكم" حيث حذف الفاء من جواب (أما) مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف وذلك ضرورة .

س١٢٦: فيم يخالف العددان (الواحد والاثنان) الأعداد من الثلاثة إلى العشرة مع التمثيل؟

ج١٢٦ : يخالف الواحد والاثنان الاعداد من الثلاثة إلى العشرة في حكمين :

أحدهما: أنهما يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث ، فتقول : واحد واثنان في المذكر ، وواحدة واثنتان مع المؤنث ، على عكس الأعداد من الثلاثة إلى العشرة قال الله تعالى : " سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام " .

الثاني : لا يجمع بينهما وبين المعدود ؛ فلا تقول واحد رجل، ولا : اثنتا امرأتين ، لأن لفظ (رجل) يفيد الجنس والإفراد ، ورجلين يفيد الجنس والتثنية ، بخلاف باقى الأعداد تقول في المميز (رجل) لا تفيد العدد إلا بذكره صراحة ، فيجمع بين العدد والمعدود معا ، فـ(رجال) يفيد الجنس فقط دون العدد وقولنا مثلا (ثلاثة) يفيد العدد فقط ، فلا بد من الجمع بينهما وفي العددين (واحد واثنين) كما قلنا يكتفى بالمعدود (رجل) ، فإذا ذكرت العدد بعد المعدود ، يكون من قبيل

الصفة التأكيدية ، نحو: " وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد " .

س١٢٧: ما حكم مميز الثلاثة والعشرة وما بينهما فيما يأتى مع التمثيل ؟

أ – اسم الجنس . ب – اسم الجمع . ج – الجمع .

ج١٢٧ : مميز اسم الجنس (شجر وتمر) ، واسم الجمع كقوم ورهط :

١– يخفض بـ(من) تقول في اسم الجنس : ثلاثة من التمر ، وفي اسم الجمع: عشرة من القوم ، وفي التنزيل قال الله تعالى : " فخذ أربعة من الطير " .

٢– وقد يخفض بإضافة العدد قال الله تعالى : " وكان في المدينة تسعة رهط " وفي الحديث : " ليس فيما دون خمس ذود صدقة "، وقال الشاعر : ثلاثة أنفس وثلاث ذود

وإن كان جمعا خفض بإضافة العدد إليه نحو : ثلاثة رجال .

س١٢٨: ما المعتبر في التذكير والتأنيث فيما يأتى مع التمثيل ؟

١ – اسمى الجمع والتأنيث . ٢ – الجمع .

ج١٢٨ : يعتبر التذكير والتأنيث مع :

أ – اسمى الجمع والجنس بحسب حالهما ، فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما ، فتقول :(١) ثلاثة من الغنم **بالتاء** ،

؛ لأننا نقول : "غنم كثير " بالتذكير، وثلاث من البط ، **بترك التاء** ، لأنك تقول : " بط كثيرة " بالتأنيث .

(٢) وثلاثة من البقر ، أو ثلاث ، لأن في البقر لغتين : التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى : " إن البقر تشابه علينا " ، وهناك قراءة بذكر التاء (تشابهت) .

ب – ويعتبران (التذكير والتأنيث) مع الجمع بحال مفرده ؛ تقول : ثلاثة اصطبلات وثلاثة حمامات ، بالتاء فيها اعتبارا بحال المفرد (اصطبل وحمام) فإنهما مذكران ولا تقول : ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع .

س١٢٩: ما المعتبر من حال الواحد مع التمثيل ؟

ج١٢٩ : ينظر من حال الواحد ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد، فكما نقول :" طلحة حضر" و"هند شخص جميل" بالتذكير فيهما ، نقول " ثلاثة طلحات" ، و" ثلاثة أشخص " بالتاء فيها ولا اعتبار بحال اللفظ حتى تقول : ثلاث طلحات ، بترك التاء ولا حال معناه حتى يقال : ثلاث أشخص بتركها إذا كنت تريد النسوة .

س١٣٠: إذا كان المعدود صفة فما المعتبر في تذكيره وتأنيثه مع التمثيل ؟

ج١٣٠ : المعتبر حال الموصوف المنويّ لا حال الصفة ، وفي التنزيل :" فله عشر أمثالها" ؛ أى عشر حسنات أمثالها ، فذكّر العدد هنا بالنظر إلى أن المراد : تعداد الحسنات ، ولو أراد لفظ (الأمثال) المذكور لقال : (عشرة) ؛ لأن (المثل) مذكّر ، والعدد يخالف المعدود .

س١٣١: عندي (٣) ربعات و (٥) دواب : اكتب ما بين القوسين بالحروف مراعيا التذكير والتأنيث معللا لكل ما تذكر ؟

ج١٣١ :١- في العدد الأول تقول : عندى ثلاثة ربْعات ، بالتاء إن قدرت رجالا ، ويجوز عندى ثلاث ربعات ، بتركها إن قدرت نساء .

٢ - في العدد الثانى تقول : خمسة دوابّ - بالتاء - إن قصدت الذكور ؛ لأن الدابة صفة في الأصل ، فكأنك قلت : خمس أحمرة دواب .

وسمع :" خمس دوابّ ذكور " بترك التاء ؛ لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد ، فلا يجرونها على موصوف .

س١٣٢: ما هي الأعداد التى تضاف إلى معدودها مع التمثيل ؟

ج١٣٢ : الأعداد التى تضاف لمعدودها عشرة وهي :

ثمانية : من (٣ - ١٠) ، وعددان آخران هما : المائة والألف ، نحو قوله تعالى : " فصيام ثلاثة أيام في الحج " ، ونحو : " سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام " .

س١٣٣: ما حق ما تضاف إليه الثلاثة والعشرة وما بينهما مع التمثيل ؟

ج١٣٣ : حق ما تضاف إليه الأعداد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون :

١- جمعا .   ٢- مكسرا .

٣- من أبنية القلة نحو:"ثلاثة أفلس وأربعة أعبد" ، وفي التنزيل : " سبعة أبحر" .

س١٣٤: متى تضاف الأعداد من الثلاثة إلى العشرة إلى المفرد مع التمثيل ؟

ج١٣٤ : تضاف هذه الأعداد إلى المفرد : إن كان المضاف إليه لفظ (مائة) نحو: " ثلاث مائة " ، و" تسع مائة " .

س١٣٥: متى تضاف الأعداد من الثلاثة إلى العشرة إلى جمع التصحيح مع التمثيل ؟

ج١٣٥ : تضاف لجمع التصحيح في مسألتين :

المسألة الأولى : أن يهمل تكسير الكلمة نحو قوله تعالى : " سبع سموات " ، و"سبع بقرات" ، وفي الحديث :" خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة " .

المسألة الثانية : أن يجاور ما أهمل تكسيره ، نحو قوله تعالى : " سبع سنبلات " فإنه في التنزيل مجاور لـ " سبع بقرات " .

س١٣٦: متى تضاف الأعداد من الثلاثة إلى العشرة إلى جمع الكثرة مع التمثيل ؟

ج١٣٦ : تضاف الأعداد إلى جمع الكثرة في مسألتين :

المسألة الأولى : أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار ، وأربعة رجال وخمسة دراهم .

المسألة الثانية : أن يكون له بناء قلة ، ولكنه شاذ قياسا ، نحو قوله تعالى : " ثلاثة قروء " ، فإن جمع (قرء) بالفتح على (أقراء) شاذ . أو شاذ سماعا نحو : " ثلاثة شسوع " فإن أشساعا قليل الاستعمال .

س١٣٧: أدخل الأعداد الآتية في جمل مفيدة مع الشرح والتوضيح لأحكامها
١- تذكيرا وتأنيثا . ٢-إعرابا أو بناء . ٣- نوع تمييزها واعرابه .

أ - (١١) ب - (١٢) ج - (١٣)

ج١٣٧ :أ – العدد الأول (١١) تقول : جاء أحد عشر رجلا ، نحو قوله تعالى : " إنى رأيت أحد عشر كوكبا " ، قرأت أحد عشر كتابا ، وتقول : جاءت إحدى عشرة طالبة ، وزرت إحدى عشرة بلدة ، وقرأت إحدى عشرة سورة من القرآن .

ب- العدد (١٢) يقول الله تعالى : " إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا " ، وتقول : حفظت اثنى عشر جزءا من كتاب الله ، ومررت باثنى عشر منزلا من منازل الأسرة ، وتقول : هذه اثنتا عشرة ورقة ، وتلوت اثنتى عشرة آية من كتاب الله ، ومررت باثنتى عشرة قرية .

ج- العدد (١٣) تقول : جاء ثلاثة عشر طالبا ، ورأيت ثلاثة عشر طالبا ، وسلمت على ثلاثة عشر طالبا ، وتقول : قدم إلى الكلية ثلاث عشرة طالبة ، واعطيت ثلاث عشرة طالبة درجة امتياز ، واستمعت إلى ثلاث عشرة طالبة .

التوضيح : العدد (١١) حكمه في التذكير والتأنيث :

الجزءان (أحد) و (عشر) يوافقان المعدود تذكيرا تأنيثا ،

وحكمهما إعرابا أو بناء : الجزءان : مبنيان على الفتح رفعا ونصبا وجرا بسبب التركيب ، أما تمييزه : فمفرد منصوب .

العدد (١٢) يوافق جزءاه المعدود تذكيرا وتأنيثا كالعدد السابق ، أما في الإعراب والبناء : فجزؤه الأول (اثنان) يعرب إعراب المثنى رفعا ونصبا وجرا ، ولا يبنى لأن البناء يكون في الاسم المفرد

المعرب بالحركات ، أما الجزء الثانى وهو (عشر) فيبنى على الفتح فلا مانع من بنائه ، وتمييزه : مفرد منصوب أيضا .

العدد (١٣) من حيث التذكير والتأنيث : جزؤه الأول يخالف المعدود والجزء الثانى (عشر) يوافق المعدود وأما من حيث الإعراب أو البناء فجزءاه مبنيان للتركيب على فتح الجزءين رفعا ونصبا وجرا ، وتمييزه - أيضا - مفرد منصوب .

س١٣٨: ما الأوجه الجائزة في العدد (١٨) ؟

أو ما حكم (ياء)(ثمانى عشرة) ، ومتى تسكن شين (العشرة) في لغة الحجازيين ؟ وما لغة تميم حينذاك ؟

ج١٣٨ : ثمانى عشرة لك في :

١- الجزء الأول (ثمانى)

أ - فتح الياء (ثمانى) .　　　ب - إسكان الياء (ثمانىْ) .

ج- حذف الياء مع كسر النون (ثمانِ)

د- حذف الياء مع فتح النون (ثمانَ)

(ج، د) حذف الياء لغة قليلة

٢- الجزء الثانى (العشرة)

أ- قياسه كسائر الأعداد المركبة توافق المعدود تذكيرا وتأنيثا .

ب- تبنى على الفتح للتركيب .

ج- العشرة بالتاء :

١- سكنت شينها في لغة الحجازيين .　　٢ - تكسر الشين عند تميم

٣- وبعض تميم يفتحها .

س١٣٩: متى يكون تمييز العدد مفردا منصوبا مع التمثيل ؟

ج١٣٩ : يكون تمييز العدد مفردا منصوبا ، في الأعداد من ١١-٩٩ ويشمل هذا المركب كما مرّ ذكره ، وكذا ألفاظ العقود من ٢٠ - ٩٩ .

س١٤٠: ما الحكم من حيث التذكير والتأنيث إذا جاوز العدد (١٩) مع التمثيل ؟

ج١٤٠ : يستوى فيه لفظ المذكر والمؤنث إذا كان العدد لفظ عقود غير معطوف عليه نحو : عشرون عبدا ، وثلاثون امرأة .

س١٤١: ما حكم ألفاظ العقود إذا عطفت على عدد آخر تذكيرا وتأنيثا وإعرابا مع التمثيل؟

ج١٤١ : ألفاظ العقود إذا عطفت على عدد آخر تجرى عليه الأحكام الآتية :

١- العدد المعطوف عليه إذا كان (١-٢) ذكر مع المذكر وأنث مع المؤنث ، وإذا كان من (٣-٩) أنث مع المذكر وذكر مع المؤنث ويعرب العدد حينذاك حسب موقعه من الجملة .

٢- أما المعطوف (العقد) فيعرب رفعا ونصبا وجرا تابعا للعدد السابق ويعرب ملحقا بجمع المذكر السالم (بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا) .

س١٤٢: حكم تمييز العدد من " ١١ ، ٩٩ " مفرد منصوب ، فكيف توجّه مجيء : "أسباطا " جمعا في قوله تعالى : "وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا أمما " ؟

ج١٤٢ : " أسباطا " في الآية وقع بدلا من " اثنتى عشرة " ، والتمييز محذوف ؛ أي اثنتى عشرة فرقه ، ولو كان (أسباطا) تمييزا لذكّر العددان ؛ لأن (السبط) مذكر .

س١٤٣: زعم الناظم أن (أسباطا) تمييز فكيف توفق هذا مع ورود العدد مؤنثا ؟

ج١٤٣ : يزعم ابن مالك أنه لاحذف ، وأن (أسباطا) تمييز وأن ذكر (أمما) رجح حكم التأنيث في (أسباطا) لكونه وصف بـ(أمما) جمع (أمة) كما رجح التانيث في (شخوص) ذكر (كاعبان ومعصر) في قول الشاعر :" ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر" ، وكان القياس : ثلاثة شخوص ؛ لأن لفظ (شخص) مذكر ؛ ولكنه لما فسره بـ(كاعبان ومعصر) وهما مؤنثان رجح تأنيثه .

س١٤٤: إذا أضيف العدد المركب غير (١٢) إلى مستحق المعدود فما حكم تمييزه ؟ وكيف تعرب العدد ؟ اذكر ما قيل في ذلك من أوجه موضحا بالامثلة ؟

ج١٤٤ ١- إذا أضيف العدد المركب غير (١٢) إلى مستحق المعدود يستغنىعن التمييز نحو: "هذه أحد عشر زيد" .

٢-(١) يجب عند البصريين بقاء البناء في الجزئين ، فتقول : "هذه أحد عشر زيد

(٢) وحكى سيبويه الإعراب في أخر الجزء الثانى كما في : بعلبك تقول : هذه أحد عشر زيدٍ ، وقال : هي لغة رديئة .

٣-أ - حكى الكوفيون وجها ثالثا ؛ وهو : أن يضاف الأول إلى الثانى فيعرب العدد نحو : ما فعلتْ خمسةُ عشرِك ، الجزء الأول : بحسب الإعراب ويجر الثانى بالاضافة .

ب - وأجازوا - أيضا - هذا الوجه - وهو إعراب المتضايفين - دون إضافته إلى مستحق المعدود ، نحو : هذه خمسة عشر ، ورأيت خمسة عشر ، ومررت بخمسة عشر ، فيعرب الجزء الأول بحسب الموقع الإعرابى ، ويجر الثانى بالإضافة استدلالا بقوله :

كلف من عنانه وشقوته ... بنت ثمانى عشرة من حجته

س١٤٥: قد يصاغ العدد على وزن "اسم الفاعل" ليدل على الترتيب فما حكم تذكره وتأنيثه مع التمثيل ؟

ج١٤٥ : يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث نحو : " والخامسة أن غضب الله عليها " .

س١٤٦: للعدد على وزن اسم الفاعل استعمالات متعددة بحسب المعنى الذى يراد ، فما هي الأوجه المستعملة مع التمثيل ؟

ج١٤٦ : للعدد على وزن الفاعل سبعة أوجه :

<u>أحدها</u> : أن يكون مفردا عن غيره (بدون إضافة أو تركيب) .

ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا ، نحو قول الشاعر :

" لستة أعوام ، وذا العام سابعُ "

الثاني : أن يستعمل مع أصلـه ، ليفيد أن الموصـوف بـه بعض تلـك العدة المعينـة لاغير فتقول : خـامس خمسـة ؛ أي بعـض جماعـة منحصرة في خمسة :

١- فيضاف إلى أصله ويكون من إضافة البعض إلى الكل قال تعـالى :" إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين " ، وقـال : " لقد كفرالذيـن قـالوا ثالث ثلاثة "

٢- وزعم الأخفش وقطرب والكسائي وثعلب أنـه : يجوز إضافـة العدد المشتق إلى أصله ، ويجوز نصبه إياه كمـا فـي (ضـارب زيـدا) و(ضارب زيد) .

٣- وأجاز ابن مالك ذلك في لفظ (ثان) فقط .

الثـالث :١- أن تستعمله مـع مـادون أصلـه ؛ ليفيـد معنـى التصيير ؛ فتقـول : هـذا رابعُ ثلاثـة ؛ أي جـاعل الثلاثـة أربعـة ، قـال تعـالى : "مايكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولاخمسة إلا هو سادسـهم " ، ويجوز حينئذ : **إضافته وإعماله** ، كمـا يجـوز الوجهـان فـي (جـاعل) و(مصيّر) .

٢- ولايستعمل بهذا الاستعمال (**ثان**) فلا يقال : ثاني واحد ، ولا ثـان واحدا وأجازه بعضهم وحكاه عن العرب .

الرابع : أن تستعمله مـع العشـرة ؛ ليفيـد الاتصـاف بمعنـاه مقيـدا بمصاحبة العشرة ؛ فتقول : حادى عشرَ ، **بتذكيرهما** ، وحادية عشـرة **بتأنيثهمـا** ، وكـذا تصنـع فـي البواقـى بتذكـير الجزءيـن مـع المذكـر

وتأنيثها مع المؤنث ، فتقول : الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة ويبنى الجزءان على الفتح للتركيب ، وفي العدد (واحد) تقلب الفاء إلى موضع اللام ، فيقال : حادى عشر وحادية عشرة .

الخامس : أن تستعمله مع العشرة ليفيد معنى (ثانى اثنين)؛ أي بعض العدة المنحصرة ولهذا الوجه **ثلاثة استعمالات** :

[١]- **الأول** : وهو الأصل : أن تأتى بأربعة ألفاظ :

(١) الأول على وزن فاعل مشتق من مثله الجامد كـ(ثالث) من (ثلاثة) .

(٢) الثانى لفظ (عشر) .

(٣) اللفظ الجامد (ثلاثة) .

(٤) لفظ عشر .

١- فيتركب الأول مع الثانى : فيقول " ثالث عشر " .

٢- ثم يتركب الثالث مع الرابع : فتقول : ثلاثة عشر " .

٣- ثم تضيف المركب الأول إلى المركب الثانى فتقول " ثالث عشر ثلاثة عشر ".

[٢]- **الثانى** : ١ ـ تحذف (عشر) من المركب الأول استغناء به في الثانى (ثالث) .

٢ ـ وبذلك تعرب الأول ، لزوال مقتضى البناء فيه وهو التركيب .

٣- وتضيفه إلى الثانى فتقول : ثالث ثلاثة عشر ، فيبنى على فتح الجزءين .

[٣] – **الثالث** : أن تحذف العقد من الأول : (عشر) ، والنيف من الثانى : (ثلاثة) ولك فيه وجهان : **الأول** :– أن تعربهما لزوال مقتضى البناء ؛ فقد حذف الجزء الثانى من المركب الأول وحذف الأول من المركب الثانى وحينذاك تعرب العدد على وزن فاعل حسب طلب العامل له ، وتجر الثانى (عشر) بالإضافة . الثاني : أن تعرب العدد الأول (ثالث) وتبنى الثانى (عشر) ، حكاه الكسائى وابن السكيت وابن كيسان . ووجهه : أنه قدر ماحذف من الثانى ، ولايقاس على هذا الوجه لقلته وهناك استعمال ثالث : زعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه (فكأن التركيب باق) **وهذا مردود** ؛ لأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول .

السادس : أن تستعمل الفاعل مع العشرة ؛ لإفادة معنى (رابع ثلاثة) فيكون بمعنى (جاعل) فتأتى بأربعة ألفاظ : ١ – الأول : العدد على وزن فاعل (رابع) .

٢ – الثانى : لفظ (عشر)

٣ – الثالث : العدد الأدنى مما اشتق منه وزن (فاعل) (ثلاثة) .

٤ – الرابع : لفظ (عشر) . فتقول : رابع عشر ثلاثة عشر ، أجاز ذلك سيبويه ومنعه بعضهم وعلى الجواز يكون المركب الأول : مبنيا (رابع عشر) ، ويكون المركب الثانى : في موضع خفض (ثلاثة عشر) ، ولك في هذا الوجه السادس أن تحذف (العشرة) من التركيب

الأول (رابع) ، فتقول : " رابع ثلاثة عشر " ، ولا يجوز أن تحذف النيف من الثانى ، وتقول (رابع عشر) بفتحهما ؛ لأنه يلتبس الحذف من كل من التركيبين بالتركيب الواحد الأصلى .

السابع : أن تستعمل العدد فاعل مع " العشرين وأخواته " ، فتقدمه معربا وتعطف عليه العقد بالواو خاصة ، فتقول : حادٍ وعشرون ، وحادية وعشرون ، وثالث وأربعون ، وخامسة وخمسون .

س١٤٧: تأتى" كم " استفهامية وخبرية ، فما معنى كل منها ؟

ج١٤٧ : كم الاستفهامية بمعنى : أيّ عدد ، وخبرية بمعنى : كثير .

س١٤٨: تتفق كم الاستفهامية والخبرية في أمور وتختلفان في أمور أخرى : اذكر كلا منها مع التمثيل ؟

ج١٤٨ : الأمور التى يتفقان فيها خمسة هي :

١- كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار .

٢- كونهما مبنيين .　　　٣- كون البناء على السكون .

٤- لزوم التصدير .　　　٥- الاحتياج إلى التمييز .

- أما الأمور التى يختلفان فيها خمسة - أيضا - هي :

١- الأول : كم الاستفهامية تميّز بـ :

أ- منصوب مفرد نحو : كم عبدًا ملكت .

ب- ويجوز جرّه بـ(من) مضمرة إن جرت (كم) بحرف جر نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟

أما (كم) الخبرية فتميز بـ :

أ - بمجرور مفرد نحو : كم امرأةٍ جاءتك ؟

ب - أو مجرور مجموع نحو : كم رجال جاءوك ؟ والإفراد أكثر وأبلغ .

٢ - الثاني : الخبرية تختص بالماضى كـ(رب) ، فلا يجوز : كم غلمان سأملكهم ، كما لايجوز : رب غلمان سأملكهم ، ويجوز في الاستفهامية : كم عبدا ستشتريه ؟

٣ - الثالث : أن المتكلم بالخبرية لاينتظرجوابا من مخاطبه .

٤ - الرابع : أنه يتوجه إلى المتكلم بالخبرية التصديق والتكذيب .

٥ - الخامس : أن المبدل من الخبرية لايقترن بهمزة الاستفهام ، تقول : كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون ، ولا تقول : كم رجال في الدار أعشرون ؟ ويقال في الاستفهامية : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟

س١٤٩: يروى قول الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد حلبت عليّ عشارى

بجر (عمة) وبنصبها وبرفعها وكذلك (خالة) فما نوع (كم) في هذه الأوجه ؟ وما إعرابها ؟ وما إعراب (عمة) ؟ وما الخبر في كل ؟ ولماذا قال:(حلبت) ولم يقل (حلبتا) مع أن الحديث عن العمة والخالة؟

ج١٤٩ :١- يروى بنصب (عمة) فتكون : أ - (كم) خبرية بمعنى (كثير) وتعرب : مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، و (خالة) معطوف

على (عمة) وذلك على رأى **تميم** التى تجيز نصب تمييز (كم) الخبرية مفردا .

ب - وعلى رأى الجمهور فـ(كم) استفهامية تهكمية مبتدأ مبنى على السكون و(**عمة**) تمييز منصوب على القاعدة ، و(خالة) معطوف بالنصب ، والخبر في الحالتين : جملة (قد حلبت) .

٢- ويروى بجر (عمة) فـ(كم) خبرية : مبتدأ مبنى على السكون و(**عمة**) مجرورة بإضافة (كم) إليها وعلى رأى القرّاء مجرورة بـ(من) مضمرة .

٣- ويروى برفع (عمة) فتكون (كم) :

١- مصدرية مبنية على السكون بتقدير : كم حلبة ؟

٢- أو ظرفية مبنية على السكون بتقدير : كم وقتا ؟

أ- وكم (استفهامية) وتمييزها على هذين الوجهيين محذوف و(عمة) في تلك الحالة (مبتدأ) .

ب- وإن قدرت (كم) خبرية يكون مابعدها ؛- المحذوف - مضاف إليه والتقدير :

١- كم حلبة بجر التمييز المحذوف .

٢- كم وقت بجر التمييز المحذوف .

و(**لك**) جارّ ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(عمة) ؛ (**قد حلبت**) : أفرد الضمير في (حلبت) وذلك :

١- حملا على لفظ (كم) .

٢- أو أن (التاء) في (حلبت) للجماعة ، لأنهما في معنى (عمات) و(خالات) .

س١٥٠: تتفق (كأيٍّ) مع (كم) الخبريّة في أمور ، وتختلف معها في أمور أخرى ، فما الأمور التى يتفقان فيها ، وما الأمور التى تختلف فيها (كأيّ) عن (كم) مع التمثيل؟

ج١٥٠ : تأتى (كأيٍّ) بمنزلة (كم) الخبرية في :

١ - إفادة التكثير .　　　　٢ - وفي لزوم التصدير .

٣ - وفي انجرار التمييز .

وتختلف (كأيّ) في أن :

١- تمييزها يجر بـ(من) ظاهرة لا بالإضافة ، قال الله تعالى : "وكأيِّن من دابة لا تحمل رزقها " .

٢ - وقد ينصب تمييزها كقول الشاعر :

اطرد اليأس بالرجاء فكأيّ　　.:　　آلما حُمّ يسره بعد عسر

س١٥١: بماذا يكنى بـ(كذا) في العدد ؟ وماذا يجب في تمييزها ؟ وما وجه اختلافها عن (كم) و (كأين) مع التمثيل ؟

ج١٥١ : يكنى بكذا عن العدد القليل والكثير ، ويجب في تمييزها النصب .

١ - وتختلف عن (كم) و (كأى) في أنها لا تأتى متصدرة .

٢ - وتمييزها منصوب أما تمييز (كم) الخبرية فيأتى مجرورا وتمييز (كأى) فيكون مجرورا غالبا وقد يأتى منصوبا مثال (كذا) : قبضت كذا وكذا درهما .

س١٥٢: قال الله تعالى :

١ - " فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا " .

٢ - " فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم " .

٣ - " لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة " .

٤ - " واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا " .

٥ - " إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين".

٦ - " إنى رأيت أحد عشر كوكبا " .

٧ - " وإن يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون " .

بين في الآيات السابقة الأعداد موضحا :

أ - نوعها ب - اعرابها أو بناءها

ج - تذكيرها وتأنيثها . د - تمييزها .

ج١٥٢ :١- في الآية الأولى : العدد (اثنتا عشرة)

أ - نوع العدد : مركب .

ب - جزؤه الأول (اثنتا) معرب (ملحق بالمثنى) وجزؤه الثانى (عشرة) مبنى على الفتح .

ج - والجزءان (اثنتا) و(عشرة) يوافقان المعدود تذكيرا وتأنيثا .

د - وتمييزه : مفرد منصوب .

٢ - في الآية الثانية : (ثلاثة أيام)

أ - نوع العدد : مضاف . ب - وهو معرب .

ج - مخالف للمعدود تذكيرا وتأنيثا . د - تمييزه جمع مجرور بإضافة العدد إليه

٣ – في الآية الثالثة : (ثالث ثلاثة)

أ – نوع العدد : على وزن (فاعل) مستعملا مع أصله ، ليفيد أن الموصوف به بعض جماعة عدتها ثلاثة .

ب – العدد معرب مضاف إلى ما اشتق منه .

ج – موافق للمعدود تذكيرا وتأنيثا . د – لا تمييز له .

٤ – في الآية الرابعة : (سبعين رجلا)

أ – نوع العدد : من ألفاظ العقود .

ب – معرب ملحق بجمع المذكر السالم .

ج – يتساوى فيه المذكر والمؤنث (بلفظ واحد) .

د – تمييزه مفرد منصوب .

٥ – في الآية الخامسة : (ثانى اثنين)

العدد نوعه وأحكامه كالعدد (ثالث ثلاثة) ، في الآية الثالثة .

٦ – في الآية السادسة : (أحد عشر كوكبا)

أ – نوع الغدد : مركب . ب – مبنى على فتح الجزءين .

ج – موافق للمعدود تذكيرا وتأنيثا . د – تمييزه مفرد منصوب .

٧ – في الآية السابعة : (كألف سنة)

أ – نوع العدد : مضاف إلى المفرد . ب – معرب .

ج– يتساوى فيه المذكر والمؤنث (بلفظ واحد) .

د – تمييزه مفرد مجرور بالأضافة .

س١٥٣ : علام استشهد ابن هشام بالأبيات الأتية :

١- ثلاثةُ أنفس وثلاثُ ذود .

٢ - ثلاث شخوص كاعبان ومصر .

٣ - ثلاث مئين للملوك وفي بها .

٤ - إذا عاش الفتى مائتين عاما .

٥ - بنت ثمانى عشرةٍ من حجّته .

٦ - لستة أعوام ودا العام سابعُ .

٧ - كم عمة لك ياجرير وخالة ... فدعاء قد حلبت على عشارى .

٨ - اطرد اليأس بالرجا فكأيِّ ... آلما حُمّ يسره بعد عسر .

ج١٥٣ : ١ـ الشاهد في البيت الأول :

إضافة العدد إلى معدوده فجر المعدود (اسم الجمع) بهذه الاضافة (وثلاث ذوّد) .

٢ـ الشاهد في البيت الثانى :

قوله : ثلاث شخوص ، حيث ورد (شخوص) جمعا والمفروض أن يلاحظ في عدده تذكيرا وتأنيثا حال مفرده الذى هو شخص مذكر ، وإن كان المقصود به هنا مؤنثا ، فكان ينبغى أن يقول : (ثلاثة شخوص) ، كما يقال : (ثلاثة رجال) إلا أنه راعى المعنى المقصود الذى رشحه وقوّاه ذكر (الكاعبين والمعصر) ، وهذا ضرورة عند جمهور النحاة .

٣ـ الشاهد في البيت الثالث : (ثلاث مئين) حيث المفروض أن يضاف للمفرد (ثلاث مائة) ، ولكنه جاء مجموعا شذوذا للضرورة .

٤- الشاهد في البيت الرابع : (مائتين عاما) حيث نصب التمييز ، وكان حقه الإضافة (مائتى عام) .

٥- الشاهد في البيت الخامس : (ثمانى عشرة) حيث أضاف صدر المركب العددي (ثمانى) إلى عجزه (عشرة) من غير أن يكون العدد مضافا إلى المعدود .

٦- الشاهد في البيت السادس : (سابع) حيث اشتق من (السبعة) ، ليفيد الاتصاف بهذه العدة .

٧ - الشاهد في البيت السابع : (عمة ، خالة) على ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجر ؛ فتجر (عمة) و(خالة) على أن (كم) خبرية ، وبنصبها عند تميم أو على الاستفهام التهكمى (وكم) مبتدأ ، وقد حلبت : خبر ، وبرفعهما على الابتداء و(حلبت) : خبر للعمة أو الخالة ، وخبر الأخرى محذوف ، وتكون (كم) على هذا نصبا على المصدرية أو الظرفية .

٨ - الشاهد في البيت الثامن : (كأىً آلما) حيث ورد تمييز (كأى) في البيت مفردا منصوبا كما يأتى أيضا مجرورا : " وكأين من دابة " .

س١٥٤: ما حكم الإخبار بالزمان والمكان عن أسماء الذوات ، وأسماء المعاني ، مع التمثيل ؟

ج١٥٤ : ١- يخبر باسم المكان عن أسماء الذوات (الأعيان) وعن أسماء المعاني ، فتقول : زيد خلفك ، والخير أمامك .

٢- أما أسماء الزمان فالمشهور أنه لا يخبر بها عن أسماء الأعيان فلا يقال : زيد اليوم ، لعدم الفائدة ، وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى

الشرط نحو : الرطب إذا جاء الحر ، وأجاز بعض المتـأخرين بشـرط الفائدة وعليه ابن مالك وذلك بأن :

أ - يشـابه اسـم المعنـى فـي حدوثـه وقتـا دون وقـت ، نحـو : الرطـب شهري ربيع .

ب - أو مضاف إليه اسم معنى عام ، نحو : أكلّ يوم ثوبٌ تلبسه .

ج - أو يعم والزمان خاص ، نحو : نحن في شهر كذا .

د - أو مسئول به عن خاص ، نحو : في أي الفصول نحن ؟

٣- أما حكم الإخبار بالزمان عن اسـم المعنـى فجـائز إذا كـان الحـدث غير مستمر ، نحـو : الصـوم اليـوم والسـفر غـدا ، فـإن كـان الحـدث مستمرا امتنع الإخبار عنه لعدم الفـائدة ، نحـو : طلـو ع الشـمس يـوم الجمعة .

س١٥٥: متـى يجـوز فـي الزمـان الواقـع خبرا عـن اسـم المعنـى : الرفـع والنصـب بإجمـاع ؟ ومتـى يوجـب الكوفيـون رفعـه ؟ ومـا موقـف البصريين من هذا الحكم ؟

ج١٥٥ : إن كان المعنى المخبر عنه بالزمان واقعـا فـي جميـع الزمـن وكـان الزمـان معرفـة جـاز رفعـه ونصبـه بإجمـاع ، نحـو : صيـامك يـوم الخميس ، وإن كان نكرة فالكوفيون يوجبـون رفعـه ، نحـو : ميعـادك يـوم ويومـان ، ومنـه قولـه تعـالى : "غدوّهـا شـهر ورواحهـا شـهر" ، وقوله : " وحمله وفصاله ثلاثون شهرا "، وجـوز البصريـون النصـب والجر بفي أيضا .

س١٥٦: متى يجوز الإخبار بالزمان عن اسم المعنى ، ومتى يمتنع مع التمثيل ؟

ج١٥٦ : إذا كان الحدث غير مستمر جاز الإخبار ، نحو : السفر غداً ، وإذا كان مستمرا امتنع الإخبار عنه ، فلا يقال : طلوع الشمس يوم الجمعة

س١٥٧: ما حكم الإخبار بالزمان عن اسم المعنى ؟

أ - إن كان المعنى واقعا في جميع الزمن .

ب - إن كان واقعا في أكثره .

ج - إن كان واقعا في بعضه .

ج١٥٧ : أ - إن كان المعنى واقعا في جميعه فإن كان الزمان معرفة جاز رفعه ونصبه بالإجماع نحو : صيامك يوم الخميس ، والنصب هو الأرجح .

ب - وإن كان نكرة فأوجب الكوفيون رفعه ، ومنه قوله تعالى : " غدوها شهر ورواحها شهر " ، وأجاز البصريون الرفع والنصب والجر بفي .

ج - إن كان واقعا في أكثره جرى عليه الحكم السابق ، نحو قوله تعالى : " الحج أشهر معلومات " .

د - وإن وقع في بعضه فقد حكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود ، وروي بهما قول : زعم البوارح أنّ رحلتنا غدا .

س١٥٨: متى يجوز في اسم الزمان الواقع خبرا عن أسماء الأيام الرفع والنصب وعلام اعتمد وجه النصب ؟ ولماذا كان الرفع أرجح ؟

ج١٥٨ : إن تضمن اسم اليوم عملا كالجمعة والسبت والعيد والإفطار جاز الرفع والنصب، أما وجه النصب لما تتضمنه هذه الأيام من معنى ، ففي الجمعة : الاجتماع ، وفي السبت : القطع ، وفي العيد : العدد أو العوْد ، وترجح الرفع لغلبة إطلاقها على معنى اليوم بدون نظر إلى ما تتضمنه من معنى .

س١٥٩: متى يتعين رفع الزمان الواقع خبرا عن أسماء الأيام ، ولماذا امتنع النصب ؟ وما وجه إجازة الفرّاء فيها النصب ؟

ج١٥٩ : يتعين الرفع إذا لم يتضمن اسم اليوم عملا كالأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء ، لأن الأحد مثلا بمعنى : اليوم ، واليوم لا يقع في اليوم ، فلا يجوز النصب ، أما إجازة الفرّاء وهشام النصب ؛ لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال : أنا اليوم أفعل كذا ؛ أنا الآن أفعل كذا ، والآن أعم من اليوم ، فيصح أن يكون ظرفا له كما تقول : في هذا الوقت هذا اليوم .

س١٦٠: ما حكم إعراب الزمان إذا وقع خبرا عن أسماء الشهور ؟

ج١٦٠ : يتعين رفعه فقط مثل : الزمن المباركُ رمضانُ ، وأوّل السنة المحرم .

س١٦١: إذا أخبر بالمكان عن اسم العين فمتى يمتنع الرفع ، ومتى يترجح الرفع ، ومتى يكون الرفع راجحا عند البصريين ، وواجبا عند الكوفيين ، ومتى يكون الرفع مرجوحا ، ومتى يلزم نصبه إجماعا ؟

ج١٦١ : يمتنع رفعه إجماعا إن كان غير متصرف ، نحو : زيد عندك ، ويترجح رفعه إن كان متصرفا وهو نكرة ، نحو : أنت مني مكان قريب ، وهو باق على الظرفية عند البصريين ، والمضاف محذوف إما من المبتدأ ؛ أي مكانك مني قريب أو من الخبر ؛ أي ذو مكان قريب ، وعند الكوفيين واجب الرفع بمعنى اسم الفاعل وليس بظرف ورفعه مرجوح إن كان معرفة ، نحو : زيدٌ خلفَك ، وداري أمامُك ؛ لأن أصل الخبر التنكير ، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر ، نحو قوله :

شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة ... مدى الدهر إلا جبرئيل خلفها

خلافا للجرمي والكوفيين .

س١٦٢: إذا كان المكان في موضع الخبر عن عين وأريد تعيين المنزلة من قرب أو بعد، فما حكم استعماله عند سيبويه وغيره ؟

ج١٦٢ : يرى "سيبويه"أن استعماله سماعي لا قياسي ، فلا يستعمل منه إلا ما سمع من العرب ، فلا تقل : هو مني مجلسك ولا متكاء زيد ، ولو أظهرت المكان في هذا الإسناد جاز ، نحو : هو مني مكان مجلسك ،

وغيره يرى أنه يستعمل قياسا ، وما كان منها بمعنى القرب فجعله ظرفا أولى من رفعه ، وما كان في معنى البعد : كمناط الثريا ، فرفعه أولى .

س١٦٣: ما حكم ظرف الزمان والمكان إذا كان متصرفا وموقتا محدودا وأخبرت به عن اسم عين لتقدير المسافة ، مع التمثيل ؟

ج١٦٣ : يجب رفعه نحو : دارك مني فرسخٌ ، ومنزلك مني ليلةٌ ، وذلك على حذف مضاف بعد مضاف ؛ أي ذات مسافة فرسخ ، وذو مسافة سري ليلة .

س١٦٤: فصّل القول في قولهم : " أجدّك لا تفعل كذا " ، مبينا معناه اللغوي ذاكرا آراء العلماء في نوع المصدر ؟

ج١٦٤ : ١- المعنى اللغوي : الجدّ : نقيض الهزل ، والجدّ : الاجتهاد ، وجدّ به الأمر : اشتدّ ، ويقول الأصمعي : أجدّ فلان أمره ؛ أي : أحكمه ، وعن أبي عمرو : أجدّك وأجدّك ، معناهما : مالك أجدًا منك ، ويقول ابن الحاجب : أصله : لا تفعل كذا جدًا ؛ لأن الذي ينبغي الفعل منه يجوز أن يكون بجدّ منه ، ويجوز أن يكون من غير جدّ ، فإذا قال : جدًا ، فقد ذكر أحد المحتملين ، ثم أدخلوا همزة الاستفهام إيذانا بأن الأمر ينبغي أن يكون كذلك على سبيل التقرير ، فقدم المصدر من أجل همزة الاستفهام ، فصار : أجدّك لا تفعل .

٢- آراء العلماء : ذكره سيبويه : في باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله ، فقال : " ومثل ذلك في الاستفهام : أجدّك لا تفعل كذا

كأنه قال : أحقا لا تفعل كذا وكذا ، وأصله من الجدّ ، كأنه قال : أجدًا ، ولكنه لا يتصرف ولا يفارقه الإضافة كما كان ذلك في لبيك وسعديك " ، ويرى ابن الحاجب أنه من المصدر المؤكد لغيره ، ويرى الرضي : أنه من قبيل المصدر المبين لمضمون المفرد .

س١٦٥: " يقال عذيرك من فلان " ، فما معناه ؟ ومم اشتق ؟ وعلام نصب ؟

ج١٦٥ : العذر : الحجة التي يعتذر منها ، والجمع : أعذار ، والعرب تقول : أعذر فلان ؛ أي كان منه ما يعذر به ، ومعنى : عذيرك من فلان ؛ أي : هات من يعذرك ، ويقال العذير : النصير ، والعذير : الأمر الذي يحاوله الانسان فيعذر منه ، ويقولون : من عذيري من فلان ؛ أي من ينتحي باللائمة عليه ويعذرني في أمره ، و(عذير) فعيل بمعنى فاعل ، ونصبه على إضمار هلمّ ، أو هات ، أو ما يشبههما، يقول الرضي : ومن الواجب إضمار فعلها سماعا ـ ؛ أي من المفعولات التي يحذف ناصبها ـ عذيرك من فلان ، قال الشاعر :

جاري لا تستنكري عذيري ... سيري وإشفاقي على بعيري

ويلاحظ هنا أن (عذير) تعرب مبتدأ خبره (سيري) أولى ، ويكون مفعول (تستنكري) محذوف ، فإن في جعله مفعولا لتستنكري يجعله مما يذكر فعله ، وهذا معارض بما قاله ابن الحاجب : في أن (عذير) مما يحذف عامله وجوبا ؛ أي أن جاء منصوبا .

س١٦٦: يقال : (بله الأكف) فما معناها ، وما نوعها ، وما إعرابها ، وحكم ما بعدها ؟

ج١٦٦ : (بلـه) يقـول الجوهـري : " كلمـة مبنيـة علـى الفتـح بمنزلـة (كيـف) ومعناها : (دع) قال كعب بن مالك يصف السيوف :

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ... بله الأكف كأنها لم تخلق

قال الأخفش : (بلـه) هـا هنـا بمنزلـة المصـدر ، كمـا تقـول : ضـربْ زيد[1] ، ويجوز نصب (الأكفّ) على معنى (دعْ) ، ويقول سيبويه فـي (بله زيدا) :" أما بله زيدا ، فيقـول : دع زيـدا و(بلـه) هـا هنـا بمنزلـة المصدر ، كما تقول : ضرب زيد " ، قال أبو علي الفارسـي : " فمـن قال : بله زيدا جعله بمنزلة (دعْ) وسمّى بـه الفعـل ، ومـن قـال : بلـه زيد ؛ فأضاف جعله مصدرًا ، وحكى أبو علـي عـن الأخفـش : " أنـه يجيء بمعنى (كيف) فيرفع ما بعده ، وينشد البيت : ... ... بله الأكفّ ، ويقول البغدادي :" فمعنى (بله الأكـفّ) علـى روايـة نصـب (الأكفّ) : أنك ترى الرءوس ...... فـدعْ ذكـر الأكـفّ ، فـإن قطعهـا عن الأيدي أهون بالنسبة إلى الرءوس ، فـ(بله) على هذا اسم فعل .

وعلى الجرّ : إنك ترى تطاير الرءوس عن الأبدان فتركا لذكر الأكفّ ؛ أي فاترك ذكرها تركا ، فـ(بله) على هذا مصدر مضاف .

وعلى الرفع : إنك ترى الهامات ضاحية عن الأبدان ، فكيف الأكفُّ لا تكون ضاحيـة عـن الأيـدي .... فـ(بلـه) بمعنـى (كيـف) للاستفهام

---

[1] يريد بنصب (ضرب).وجر (زيد) .

التعجبي [1] :

١- فـ(بلْه) على الأول والثالث : اسم ، وفتحة (بله) بنائيّة .

٢- وعلى الثـاني ـ النصب ـ جملـة فعليّـة حـذف صدرها ، والفتحـة إعرابية .

ويرى بعض الكوفيين أنها ترد للاستثناء كـ(غير) فتجـر مـا بعدهـا ، فمعنى (بله) الأكفّ : غير الأكفّ .

س١٦٧: يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " كما تكونوا يولّـى عليكـم " ، فصّل القول في إعراب (تكونوا) مع بيان مـا قيـل بشـأن حـذف النـون في (تكونوا) وأوجه تخريجها .

ج١٦٧ : ١- يرى ابن هشام أن (تكونـوا) نصبت بحـذف النـون علـى إعطـاء (ما) المصدرية حكم (أن المصدرية) وذلك على سبيل التقارض ، كمـا أعطى (أن) المصدريـة فـي الإهمـال حكـم (مـا) المصدريـة فـي عـدم العمل ، كما في قول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما ......

٢- واستبعد بعض العلماء ذلك وخرجوا الحديث برواية حـذف النـون على :

أ - أن النون حذفت للتخفيف ، وقد جاء ذلك نظما ونثرا ،

(١) فأما الشعر فمن ذلك قول الشاعر : " أبيت أسري وتبيتـي تدلكـي" فلم يقل تبيتين وتدلكين ؛ لأجل الخفة .

---

[1] فـ(كيف) في محل رفع خبر مقدم ، و(الأكف) مبتدأ مؤخر .

(٢) وأما نثرا فكما في قراءة : " إن هذان لساحران تظّاهرا " - بتشديد الظاء - فالأصل : " أنتما ساحران تتظاهران " ، حذفت النون تخفيفا ، وأدغمت التاء في الظاء ، وفي الحديث : " لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا " ، الشاهد فيما بعد (لا) في (لا تدخلوا) و(لا تؤمنوا) .

س١٦٨: اذكر ما قيل في إعراب : " كأنك بالفرج آت " ، و" كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل " ، مع بيان مرجع الضمير (الكاف) والضمير المستتر ، ونوع الباء ، وإعراب كل تفصيلا ؟

ج١٦٨ : ذهب الكوفيون إلى أن من معاني (كأنّ) التقريب ، ومن ذلك قول الحسن البصري : " كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل " وقولهم : " كأنك بالفرج آت " و" كأنك بالشتاء مقبل " ، وقول الحريري : " كأني بك تنحطّ ... إلى اللحد وتنغطّ " والمحققون على أن (كأنّ) للتشبيه فيما ذكر ،

١- وخرّج الفارسي هذه المُثل على أن الكاف في (كأنك) للخطاب و(الباء) زائدة في اسم كأنّ ، و(الشتاء) و(الفرج) و(الدنيا) و(الآخرة) : اسم كأنّ ، والتقدير : كأنّ الدنيا ، وكأنّ الفرج ، وكأنّ الشتاء ، وكأنّ الآخرة .

٢- وخرّجه بعضهم على حذف مضاف ، والتقدير : كأنّ زمانك بالشتاء مقبل ، وكأنّ زمانك بالفرج آت .

ولا حذف في قول الحسن البصري ؛ بل يتأول على أنّ (الكاف) اسم (كأنّ) ، والجملة الفعلية (لم تكن) : خبرها ، و(الباء) بمعنى : (في)

و(بالدنيا) متعلق بالخبر والتقدير : كأنك لم تكن بالدنيا ، والضمير في (تكن) للمخاطب ، و(تكن) تامّة ، والضمير فاعل .

٣- وقال ابن عصفور : والكاف والباء في (كأنك) زائدة كافّة لـ(كأنّ) عن العمل كما تكفها (ما) و(الباء) زائدة في المبتدأ كما زيدت في (بحسبك) ، و(مقبل) هو الخبر .

٤- وقال ابن عمرو بن الحلبي في شرح المفصّل : (الكاف) اسم (كأنّ) و(المجرور) هو الخبر ، والجملة بعده : حال ، بدليل قولهم : (كأنك بالشمس وقد طلعت) ، ورواية بعضهم : (ولم تكن) (ولم تزل) بالواو ، وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى : " فما لهم عن التذكرة معرضون " ، وكحتى وما بعدها في قولك : " ما زلت بزيد حتى فعل " .

٥- وقال المطرزي : الأصل : كأني أبصرك تتحط ، وكأني أبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء .

س١٦٩: ما شرط المبتدأ الذي تدخل عليه كان وأخواتها ، وإنّ وأخواتها ؟ أو ما الذي يمتنع وقوعه اسما لكان وأخواتها وإنّ وأخواتها ؟

ج١٦٩ :يشترط في الاسم الذي يقع اسما لكان وأخواتها وإنّ وأخواتها :

١- ألا يلزم التصدير كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا أن يكون مضافا إلى واحد منها ، ومن ذلك : أيهم عندك ، وأيهم يأتيني فله درهم ، أو غلام أيهم ، وكم رجال أتوك ، ولزيد قائم .

٢- ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، نحو : الحمد لله أهلُ الحمد .

٣- ولا مما لزم الابتداء كقولهم : أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا ، ولولا زيد لأتيتك ، وما أحسن زيدا ، ولله درّه ، وخرجت فإذا زيد بالباب ، والكلاب على البقر .

٤- ولا مما لزم عدم التصرف كأيمن في القسم ، وطوبى للمؤمن ، وويل للكافر ، وسلام عليك .

٥- ولا ما وقع خبره جملة طلبيّة .

وشرط ما تدخل عليه (دام) و(ليس) والمنفي بـ(ما) أن لا يكون خبره مفردا طلبيا ، لأن له الصدارة .

وشرط ما تدخل عليه (صار) وما بمعناها و(دام) و(زال) وأخواتها : ألا يكون خبره فعلا ماضيا ، فلا يقال : صار زيد علم ، وكذا البواقي فهي للدوام ، والماضي يفيد الانقطاع .

س١٧٠: ما الأمور التي يخالف فيها ضمير الشأن القياس بإيجاز ؟

ج١٧٠ : الأمور التي يخالف فيها ضمير الشأن القياس خمسة :

أحدها :عوده على ما بعده لزوما ؛ إذ لا يجوز في الجملة المفسّرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه .

ثانيها : أن مفسّره ، لا يكون إلا جملة .

ثالثها : أنه لا يتبع بتابع ، فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه

رابعها : أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء .

خامسها: أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع .

س١٧١: قال الشاعر :

سكران كان ابن المراغة إذ هجا ... تميما بجو الشام أم متساكر

١- بين الأوجه الإعرابية الجائزة فيما تحته خط مع ترجيح ما تختار بالدليل .

٢- ما نوع (كان) في البيت ؟

ج١٧١ : يروى برفع (سكران) و(ابن المراغة) وفي هذا وجهان :

ابن السيرافي : برفع (سكران) خبر مقدم و(ابن المراغة) مبتدأمؤخر و(كان) عاملة واسمها ضمير الشأن ، وضعف ما ذهب إليه بأن : الجملة المفسّرة لضمير الشأن لا يجوز أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه وهناك من يعرب كان زائدة و(سكران) و(ابن المراغة) خبر ومبتدأ ، ولا ضمير هنا ، وذلك جائز ، و(متساكر) على كلا الوجهين : مرفوع بالعطف .

ويروى بنصب (سكران) ورفع (ابنُ) بتقديم خبر كان على اسمها ، و(متساكر) : خبر مقطوع عما قبله لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أم هو متساكر ، وهذا هو الأشهر عند ابن هشام ، ويروى (برفع سكران) ونصب (ابن) فيكون اسم كان المذكورة ضمير مستتر و(ابن) خبرها و(سكرانُ) اسم لكان المحذوفة ، دل عليها (كان) الثانية وخبر كان المضمرة محذوف معها ، و(متساكر) يكون معطوفا بالرفع على (سكرانُ) .

من كتب التراث

١- من كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي :

كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل

٢- من كتاب مغني اللبيب لابن هشام :

مخالفة ضمير الشأن للقياس

تاريخ النحو

١- من كتاب نشأة النحو :

تأليف المرحوم الشيخ / محمد الطنطاوي

أسباب الاختلاف بين البصريين والكوفيين

٢- من كتاب المدرسة البغدادية في تاريخ النحو :

تأليف الدكتور / محمود حسني محمود

خصائص المدرسة البغدادية

الكلام في قول القائل : كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل :

ومن كلامه أيضاً على قول القائل كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمداً يوافى نعمه ويكافىء مزيده ، اختلف فى — كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل — فى مواضع .

أحدها : فى تعيين قائله .

الثانى : فى معنى كأن .

والثالث فى توجيه الإعراب .

فأما قائله فاختلف فيه على قولين .

أحدهما : انه النبى صلى الله عليه وسلم .

والثانى : أنه الحسن البصرى رحمه الله ، وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكروا غيره ، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبى فى (شرح المفصل) وأبو حيان فى (شرح التسهيل) .

فأما معنى كأن فاختلف فيه أيضاً على قولين .

أحدهما للكوفيين : زعموا انها حرف تقريب وليس فيها معنى التشبيه ، إذ المعنى على تقريب زوال الدنيا وتقريب وجود الآخرة ، وجعلوا من ذلك قولهم ، كأنك بالشتاء مقبل ، كأنك بالفرج آت ، هذا تستعمله الناس فى محاوراتهم ويقصدونه كثيراً ، يقولون كأنك بفلان قد جاء .

والثانى للبصريين : زعموا أنها حرف تشبيه مثلها فى قولك كأنك زيداً أسد ، ولم يثبتوا مجيئها للتقريب أصلا ، والمعنى كأن حالتك فى الدنيا حال من لم يكن فيها ، وكأن حالك فى الآخرة حال من لم يزل بها ، فالمشبه والمشبه به حالتان ، لا الشخص والفعل الذى هو الجنس .

وإيضاح هذا : أن الدنيا لما كانت إلى اضمحلال وزوال كأن وجود الشخص بها كلا وجود وأن الآخرة لما كانت الى بقاء ودوام كان الشخص كأنه لم يزل فيها ، ولاشك أن المعنى المشهور لكأن هو التشبيه ، فمهما امكن الحمل عليه لا ينبغى العدول عنه ، وقد أمكن عليه وجه ظاهر فانتفى المصير إلى غيره [1] .

---

(١) فى الأصول : المصير اليه

وأما توجيه الإعراب وهو الذى يسأل عنه فاضطربت أقوال النحويين فيه اضطرابا كثيرا ، والذى يحضرنى الآن من ذلك أقوال .

أحدها — للإمام أبى على الفارسى — رحمه الله ، زعم أن الأصل كأن الدنيا لم تكن والآخرة لم تزل ، ثم جىء بالكاف حرفا لمجرد الخطاب لاموضع لها من الإعراب كما أنها مع اسم الإشارة كذلك ، وكذلك هى فى قولهم أبصرك زيدا أى أبصر زيدا والكاف حرف لامفعول ، لأن أبصر لايتعدى إلا إلى واحد وجىء بالباء زائدة فى اسم كأن كما زيدت فى أصل المبتدأ فى قولهم ، بحسبك درهم ، وقولهم خرجت فإذا بزيد ، وهذا القول اشتمل على أمرين مخالفين للظاهر ، وهما إخراج الكاف عن الاسمية إلى الحرفية وإخراج الباء عن التعدية إلى الزيادة .

والقول الثانى : لأبى الحسن بن عصفور ، وهو قول أفقه من قول الفارسى ، زعم أن الكاف حرف خطاب اتصلت بكأن فأبطلت إعمالها وأزالت اختصاصها ، ولهذا دخلت على الجملة الفعلية ، والباء بالدنيا و بالآخرة زائدة كما زيدت فى المبتدأ الذى لم تدخل عليه كأن وقد مثلناه .

والذى حمله على زعمه زوال إعمالها أنه لم يثبت زيادة الباء فى اسم كأن وثبتت زيادتها فى المبتدأ وقد اشتمل قوله على أربعة أمور :

منها : الأمران اللذان استلزمها قول الفارسى وقد شرحناهما .

ومنها : دعواه إلغاء كأن ولم يثبت ذلك إلا إذا اقترنت بما الزائدة كما فى قوله تعالى: « كأنما يساقون »[1] ودعواه أن الباء حرف تكلم كما أن الكاف حرف خطاب ، وهو لم يصرح بهذا ولكنه يلزمه لأنه لايمكنه أن يدعى أنه اسمها لأنه قد ادعى إلغاءها ، ولا يمكنه أن يدعى أنه مبتدأ لأمرين .

أحدهما : أن الياء ليست من ضمائر الرفع ، وإنما هى من ضمائر النصب والجر كما فى قولك أكرمنى غلامى .

---

(١) ٦ الأنفال .

والثانى : أنها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبراً ، ولو قيل مكان كأنى بك تفعل أنا نفعل لم ترتبط الجملة بالضمير ، وقد استقر أن الجملة المخبر بها لابد لها من رابط يربطها .

ومنها : أنه صرح بأنها قد دخلت على الجملة الفعلية فى قولهم كأنى بك تفعل فلا يخلو إما أن يدعى أن الباء فى بك زائدة والياء مبتدأ والأصل أنت تفعل ، فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جر أو يدعى أن الباء متعلقة بيفعل فإن ادعى الأول فالجملة اسمية لافعلية ، وبطل قوله إنها دخلت على الجملة الفعلية ، وإن ادعى الثانى فلا يجوز فى العربية أن يقول عجبت منى ولا عجبت منك لا يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل والمفعول ضميراً عائدا إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل وقد تعدى إليه الفعل بالجار ، ولهذا زعم أبو الحسن فى قوله :

هوّن عليك فإن الأمور ... بكف الإله مقاديرها

أن على اسم منصوب بهوّن لا حرف متعلق بهون لأن الكاف على التقدير الأول مخفوضة بإضافة على ولا عمل فيها البتة ، وعلى التقدير الثانى منصوبة الوضع بالفعل ، ولا يجوز تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وينبغى له أن يقول بذلك فى مثل قوله تعالى « أمسك عليك زوجك »[1] وفى هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لأن فيها خروجا عن المقصود .

والقول الثالث : لجماعة من النحويين رحمهم الله تعالى أن الكاف اسم كأن ، ولم تكن الخبر والباء ظرفية متعلقة بتكن إن قدرت كان تامة أو بمحذوف هو الخبر إن قدرت ناقصة ، وعلى هذا القول فالتاء فى تكن للخطاب لا للتأنيث وضميرها للمخاطب لا للدنيا وكذا البحث فى لم تزل ، وعلى القولين الأولين الأمر بالعكس التاء للتأنيث والضميران للدنيا وللآخرة ، وهذا القول خير من القولين قبله ، والمعنى كأنك لم تكن فى الدنيا وكأنك لم تزل فى الآخرة .

والقول الرابع : لابن هرون ـ رحمه الله ـ أن الكاف اسم كأن وبالدنيا وبالآخرة خبر كأن ، وكل من جملتى لم تكن ولم تزل فى موضع نصب على الحال، وإنما تمت الفائدة بهذا

---

(١) ٣٧ الأحزاب .

الحال والفضلات كثيراً ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام كقولهم مازلت بزيد حتى فعل ، فإن الكلام لايتم إلا بقولهم حتى فعل ، وقد جاء ذلك فى الحال كقوله تعالى « فما لهم عن التذكرة معرضين »[1] فما مبتدأ ولهم الخبر ، والتقدير وأى شىء استقر لهم ومعرضين حال من الضمير المجرور باللام ، ولا يستغنى الكلام عنه لأن الاستفهام فى المعنى عنه لا عن غيره .

وخطر لى وجه ظننت أنه أجود من هذه الأقوال ، وهو أن الكاف اسم كأن ولم تكن الخبر ، وبالدنيا فى موضع الحال من اسم كأن والعامل فى الحال العامل فى صاحبها وهو كأن كما عملت فى رطبا ويابسا من قوله :

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى

المعنى : كأنك فى حالة كونك فى الدنيا لم تكن أى بها ، وكأنك فى حالة كونك فى الآخرة لم تزل أى بها ، وهذا عكس قول ابن عمرون .

فإن قلت : يدل على صحة ما قاله من أن جملة لم تكن ولم تزل حال لا خبر أنه قد روى كأنك بالدنيا ولم تكن وبالآخرة ولم تزل ، والجملة الحالية تقترن بالواو بخلاف الجملة الخبرية ، ويقال كأنك بالشمس وقد طلعت .

قلت : إن سلم ثبوت الرواية فالواو زائدة كما قال الكوفيون فى قوله تعالى « إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد »[2] يصدون هو الخبر والواو زائدة وكما قال أبو الحسن فى قوله تعالى « فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى »[3] إن وجاءته البشرى جواب لما والواو زائدة وفى قوله تعالى « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها »[4] أن فتحت جواب إذا والواو زائدة إلى غير ذلك ، وأما كأنك بالشمس وقد طلعت فلا نسلم ثبوته وهو مشكل على قولى وقوله ، إذا لا يصح على قوله أن يكون بالشمس خبراً عن اسم كان والتقدير كأنك مستقر بالشمس ، ولا يصح على قولى أن يكون قد طلعت خبراً عن اسم كأن لعدم الضمير ، فإذا كان لا يخرج على قوله ولا على قولى فما وجه إيراده على ما قلته .

---

(١) ٤٩ المدثر .
(٢) ٢٥ الحج .
(٣) ٧٤ هود .
(٤) ٧٣ الزمر .

فإن قلت : فلم عدلت عما قاله من أن الظرف خبر والجملة حال أى عكس ذلك ؟

قلت : لوجهين أحدهما أن على ما قلته يكون الخبر محط الفائدة ، وعلى ما قاله يكون محط الفائدة الحال كما تقدم شرحه ، ولا شك أن كون الخبر محط الفائدة أولى .

والثانى : أن العرب قالت : كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت ، فلفظوا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعا لا منصوبا ، نعم قول ابن عمرون متجه فى قول الحريرى :

كأنى بــك تنحط   إلى القــبر وتنغط

فهذا لا ينبغى أن يعدل فيه عن تخريجه فيكون الظرف خبرا ، وتنحط حالا عن ياء المتكلم لعدم الرابط ، على أن المطرزى خرّجه على أن الأصل كأنى أبصرك ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه فانفصل الضمير وزيدت الباء فى المفعول ، ولا شك أن فيه تكلفا من وجهين : إضمار الفعل وزيادة الباء مع إمكان الاستغناء عن ذلك ، ثم يكون قوله تنحط حالا من الكاف ولا خبر والفائدة متوقفة عليه ، إذ لو صرح بالمحذوف فقيل كأنى أبصرك لم يتم المراد فما قاله ابن عمرون أولى لسلامته من هذا التكلف ، ولا يلزم من تعين قول ابن عمرون فى هذا الموضع أن يحمل عليه كأنك بالدنيا لم تكن ، لأن ذا تركيب آخر مغاير لهذا التركيب ، ومثل قول الحريرى قولهم ، كأنى بك تفعل كذا ، وقد انتهى القول فى هذه المسئلة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت وإعجال المتقاضى للكلام المذكور ،

فى المثالين لم يذكره ، وهو كون هى ضمير القصة ، فإن أراد الزمخشرى أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف فى كلام ابن مالك وحده .

الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ ونحو ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ والكوفى يسميه ضمير المجهول .

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :

أحدها : عَوْدُه على ما بعده لزوما ؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هى ولا شىء منها عليه ، وقد غلط يوسف ابن السيرافى ؛ إذ قال فى قوله :

٧٣٧ — أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنُ المَرَاغَةِ إِذْ هَجَا
تَمِيماً بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

فيمن رفع سكران وابن المراغة : إن كان شأنية ، وابنُ المراغة سكرانُ : مبتدأ وخبر ، والجملة خبر كان . والصواب أن كان زائدة ، والأشهر فى إنشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة ؛ فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوفاً ، ويروى بالعكس ؛ فاسم كان مستتر فيها .

والثانى : أن مفسره لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه فى هذا ضمير ، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفردٍ له مرفوعٌ نحو « كانَ قَائِماً زَيْدٌ » ، وظننته قائما عمرو » وهذا إن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ ، واسمُ كان وضمير ظننته راجعان إليه ؛ لأنه فى نية التقديم ، ويجوز كونُ المرفوعِ بعد كان اسما لها ، وأجاز الكوفيون « إنه قام » و « إنه ضُرِبَ » على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول ، وفيه فسادانِ : التفسيرُ بالمفرد ، وحذف مرفوع الفعل .

والثالث : أنه لايتبع بتابع ؛ فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه .

والرابع : أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

والخامس : أنه ملازم للإفراد ، فلا يُثنَّى ولا يجمع ، وإن فسر بحديثين أو أحاديث .

وإذا تقرر هذا عُلم أنه لا ينبغى الحملُ عليه إذا أمكن غيره ، ومن ثَمَّ ضعف قول الزمخشرى فى ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُه ﴾ إن اسم إن ضمير الشأن ، والأولى كونه ضمير الشيطان ، ويؤيده أنه قرئ (وقبيلَهُ) بالنصب ، وضمير الشأن لا يعطف عليه ، وقول كثير من النحويين إن اسم أنْ المفتوحة المخففة ضمير شأن ، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن ، ويؤيده قول سيبويه فى ﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ إن تقديره أنك ، وفى « كتبْتُ إليه أن لا يفعل » إنه يجزم على النهى ، وينصب على معنى لئلا ، ويرفع على أنك .

الخامس[1] : أن يجر برب مفسَّرا بتمييز ، وحكمه حكم ضمير نعم وبئس فى وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه هو مفرداً ، وقال :

٧٣٨ — رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتَ إِلى مَا يُورِثُ المَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا

ولكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال « رُبَّهُ امرأة » لا رُبَّهَا ، ويقال « نعمت امرأةً هند » وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز فى التأنيث والتثنية والجمع ، وليس بمسموع .

وعندى أن الزمخشرى يفسر الضمير بالتمييز فى غير بابى نعم ورُبَّ ، وذلك أنه قال فى تفسير ﴿ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ الضميرُ فى (فسواهن) ضمير مبهم ، وسَبْعَ سموات تفسيره ، كقولهم «ربه رجلا» وقيل : راجع إلى السماء ، والسماء فى معنى الجنس ، وقيل : جمع سماءة ، والوجه العربى هو الأول ، اه . وتؤول على أن مراده أن سبع سموات بدل ، وظاهر تشبيهه بربه رجلا يأباه .

السادس : أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له ، كـ « ضربته زيدا » قال

(١) الخامس من المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ابن عصفور : أجازهُ الأخفشُ ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع ، نقله عنه ابن مالك ، ومما خرجوا على ذلك قولهم « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ » وقال الكسائى : هو نعت ، والجماعة يأبون نعت الضمير ، وقوله :

أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا
فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا [٦٩٥]

وقال سيبويه : هو بإضمار أذمُّ ، وقولهم « قَامَا أَخَوَاكَ ، وقَامُوا إِخْوَتُكَ ، وَقُمْنَ نِسْوَتُكَ » وقيل : على التقديم والتأخير ، وقيل : الألف والواو والنون أحْرُفٌ كالتاء فى « قامَتْ هند » وهو المختار .

والسابع : أن يكون متصلا بفاعل مقدم ، ومفسرهُ مفعول مؤخر كـ « ضَرَبَ غُلاَمُه زَيْداً » أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطُّوَال من الكوفيين ، ومن شواهده قولُ حسان :

٧٣٩ — وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقوله :

٧٤٠ — كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدٍ
وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

والجمهور يوجبون فى ذلك فى النثر تقديمَ المفعولِ ، نحو ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ ويمتنع بالإجماع نحو « صَاحِبُهَا فى الدار » لاتصال الضمير بغير الفاعل ، ونحو « ضَرَبَ غُلامُهَا عَبْدَ هند » لتفسيره بغير المفعول ، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف فى جواز نحو « ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ » وقال الزمخشرى فى ﴿ لاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾ الآية فى قراءة أبى عمرو ﴿ فَلاَ يَحْسَبُنَّهُمْ ﴾

بالغيبة وضم آخر الفعل : إن الفعل مسند للذين يفرحون واقعاً على ضميرهم محذوفاً، والأصل لا يحسبُنَّهم الذين يفرحون بمفازة ، أى لا يحسبُنَّ أنفسهم الذين يفرحون فائزين ،و(فلايحسبنهم) توكيد،وكذا قال فى قراءة هشام(وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فى سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتاً) بالغيبة : إن التقدير ولا يحسبنهم ، والذين فاعل ، ورده أبو حيان باستلزامه عَوْدَ الضمير على المؤخر ، وهذا غريب جداً ؛ فإن هذا المؤخر مقدم فى الرتبة ؛ ووقع له نظير هذا فى قول القائل : مررت برجل ذاهبة فرسُه مكسوراً سَرْجُها ، فقال : تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع ، لأن فيه تقديم الضمير على مفسره ، ولاشك أنه لو قدم لكان كقولك « غُلاَمَهُ ضَرَبَ زيد » ووقع لابن مالك سهو فى هذا المثال من وجه غير هذا ، وهو أنه منع من التقديم لكون العامل صفة ، ولاخلاف فى جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف ، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عَوْدَ الضمير إلى ماتقدم لفظاً ، وأجاز عوده إلى ماتأخر لفظاً ورتبة ، أما الأول فإنه منع فى قوله تعالى : (وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ) كونَ ماشرطية،لأن(تود) حينئذ يكون دليل الجواب ، لا جوابا ، لكونه مرفوعا ، فيكون فى نية التقديم ، فيكون حينئذ الضمير فى (بينه) عائداً على ما تأخر لفظا ورتبة ،وهذا عجيب،لأن الضمير الآن عائد على متقدم لفظا ، ولو قدم (تود) لغير التركيب ، ويلزمه أن يمنع « ضَرَبَ زَيْداً غُلاَمُهُ »لأن زيداً فى نية التأخير ، وقد استشعر ورود ذلك،وفرق بينهما بالاً مُعَوَّل عليه، وأما الثانى فإنه قال فى قوله تعالى: (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَارأوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) إن فاعل بدا عائد على السَّجْن المفهوم من ليسجننه .

شَرْح حال الضمير المسمى فَصْلا وعِمَادا

والكلام فيه فى أربع مسائل :

الأولى : فى شروطه ، وهى ستة ، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران :

أسباب الاختلاف بين البصريين والكوفيين

إقليم العراق العربى من أسبق الأقاليم مدنية وعمراناً لخصب تربته ووفرة مياهه واعتدال جوه ، تعاقبت عليه قِدَماً متحضر والأمم من البابليين والأشوريين والفرس ، كما انحدر إليه العرب من بكر وربيعة وكانت منهم إمارة المناذرة بالحِيَرة ، ولما أشرقت عليه شمس الإسلام فى عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أنشأ فيه المسلمون البصرة سنة ١٥ ﻫ ثم الكوفة بعدها بستة أشهر على أصح الروايات ، وسرعان ما ازدهر البلدان وتحولت إليهما حضارة بابل والحِيَرة وهوت إليهما أفئدة من المسلمين وزخرا بالعلماء والقواد وتقاسما مدنية العراق ، حتى كان إذا قيل العراق فمعناه البصرة والكوفة ، وكانوا يطلقون أحياناً عليهما العراقين .

ومع أن البلدين يضمهما سياج العراق فقد غرست النزعة السياسية بينهما بذرة الضغن لما هبط علىّ كرم الله وجهه الكوفة واتخذها مقر خلافته وقدمت أم المؤمنين عائشة البصرة على رأس جيش فيه طلحة والزبير طلباً لثأر عثمان رضى الله عنه ، فكانت موقعة « الجمل » المعروفة بينهما موقعة بين البلدين[1] ، ولعل السر فى مجاوزة الإمام علىّ البصرة مع أنها على حرف البادية وتكبده مشاق السفر إلى الكوفة مع توغلها فى العراق ما عرف عن الكوفة من ميل أهلها إلى الطاعة ديانة دون البصرة التى اشتهر أهلها بالعصيان والشقاق والعصبية ، ولكثرة اليمنيين بها المخاصين للهاشميين المصدورين من القرشيين ، ومن حين هذه الموقعة اختلف

---

(١) قال البلاذرى : التقوا بمكان يقال له « الخريبة » فى جمادى الأولى سنة ٣٦ وفيها قتل طلحة والزبير رضى الله عنهما .

هواها فالبصرة عثمانية والكوفة علوية ، وازداد هذا الاختلاف بتعاقب الأيام قال أعشى همدان — عبد الرحمن — على لسان الكوفة :

فإذا فاخرتمونا فاذكروا ما فعلنا بكم يوم الجمل[1]

جاءت دولة بنى أمية فكان ضلعها مع البصرة التى ظاهرتها وناصرتها ، والكوفة على تبرم وحَنَق مستجنين فى قلبها بضغط الأمويين عليها ؛ وفى الدولة قسوة ورجالها صرامة ، ثم قامت الدولة العباسية على أنقاضها وكان مبدأ ظهورها فى الكوفة ، فإن أبا العباس السفاح أول خلفائها إنما تمت له البيعة فيها بفضل تشيعها ومظاهرتها للهاشميين ، ولقد حفظ العباسيون لها تلك الصنيعة وعطفوا عليها وكافئوها ، فانقلب الأمر فى البلدين ، وعزت الكوفة بعد ذل وأفل نجم البصرة بعد تألق (وتلك الأيام نداولها بين الناس) .

كل ذلك مما أوسع شقة الخلاف بين البلدين حتى تألب كل على الآخر وقلب له ظهر المِجَن ، وفى كتاب « البلدان » لأبى عبد الله أحمد بن محمد الهمذانى المعروف بابن الفقيه الشىء الكثير مما تراميا به من الأقوال وتباريا فيه من المفاخرات ، نسوق هذا لتعرف متى ولد سبب الاختلاف الذى جرهما إلى تطاول بعضهما على بعض ، وحبب إليهما إيثار المخالفة فى المسائل العلمية على الموافقة فيها ؟ إذ ما بدأت المنافسة العلمية النحوية بينهما إلا بعد أن عملت عوامل الخلاف عملها ، ووضعت السدود الحصينة التى تحول دون الوفاق بينهما ، وتسلطت الأثرة عليهما .

وكان ذلك كما سبق فى أول الطور الثانى على عهد الخليل والرؤاسى بعد

---

(١) البيت من قصيدة له راجع الأغانى أخبار أعشى همدان ج ٦ ص ٥٥ .

اجتماعهما أولا فى الأخذ عن الطبقة الثانية البصرية ، بعد تكوين هذا الفن ونشوئه فى البصرة .

المذهب البصرى

لقد كان من حسن الحظ للنحو أن كانت البصرة مولده ومهده لأنها اختصت بما حرمته الكوفة التى ناهضتها بعد ذلك .

أولا : أن العرب النازحين إليها من القبائل العريقة فى اللغة الفصحى استطابوها فاتخذوها دارهم وأكثرهم من قيس وتميم الذين بقوا على عربيتهم .

ثانياً : أنه كان على كثَب منهم « المِرْبد » الذى قد اتخذه العرب سوقا فى الجهة الغربية منها مما يلى البادية بينه وبينها نحو ثلاثة أميال ؛ يقضون فيه شئونهم قبل أن يدخلوا الحضر أو يخرجوا منه ، وقد صارت هذه السوق فى الإسلام صورة معدلة لعكاظ الجاهلية ؛ فكانت فيه النوادى الأدبية والمجامع الثقافية ، تألفت فيه حلقات الإنشاد والمفاخرة والمنافرة والمعاظمة ومجالس العلم والأدب ، فكان الشعراء يؤمونه ومعهم رواتهم ؛ وكانت لفحولهم حلقات خاصة فيه ، قال الأصفهانى : « وكان لراعى الإبل والفرزدق وجلسائهما حلقة بأعلى المِرْبد بالبصرة يجلسون فيها »[1] .

كما كان العلماء والأدباء والأشراف ينزلون فيه للمذاكرة والرواية والوقوف

---

(١) راجع الأغانى أخبار جرير جـ ٨ ص ٢٩ طبع الدار.
[وراعى الإبل هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل ويكنى أبا جندل والراعى لقب غلب عليه لكثرة وصفه الإبل وجودة نعته إياها وهو شاعر فحل من شعراء الإسلام [م] .

على ملح الأخبار ، واللغويون يأخذون عن أهله ويدونون ما يسمعون ، والنحويون يسمعون فيه ما يصحح قواعدهم ويؤيد مذاهبهم ، وكثيراً مانجد التنويه عنه فى تراجم النحاة واللغويين .

ثالثاً : موقعها الجغرافى فإنها على طرف البادية مما يلى العراق وأدنى المدن إلى العرب الأقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار ، فعلى مقربة منها بوادى نجد غرباً والبحرين جنوبا ، والأعراب تفد إليهم منهما ومن داخل الجزيرة العربية بكثرة ، كل أولئك يسر لعلماء البصرة حينما قاموا بتدوين القواعد أن يجدوا طلبتهم وينالوا رغبتهم ، ففى هذه الثلاثة مدد من اللسان العربى الفصيح لا ينفد ، وهم فى بصرتهم مقيمون لا يتجشمون بعدئذ أسفاراً ولا يجوبون قفاراً ، إذ لم تشتد الحاجة أولا للرحلة فى مدى الطبقتين الأوليين من طبقاتهم ، لأنهم لما يبلغوا الغاية فى تجريد القياس وتعليل النحو وتفريعه ولم تضطرب الروايات فى هذا الحين ، ومادة اللغة قوية .

ولا ريب أن نشوء النحو بالبصرة إنما كان تلبية لداعى المحافظة على صيانة اللغة العربية مما نزل بها منذراً بالخطر المدلهم الذى لو ترك وشأنه لدرجت كما درج غيرها من اللغات ، كما كان واجباً على من دخل فى الإسلام من غير أبناء العرب أن يتعلمه ليتعرف لغة القوم الذين صار منهم حتى يتم الاندماج بينهما وتستحكم أواصر الوحدة فيهما (إنما المؤمنون إخوة) .

والفضل فى ذلك راجع إلى أبى الأسود الذى توطنها مع تشيعه للعلويين ومناوأة البصريين للعلويين وشيعتهم ، إلا أن سلطان هذا العلم استرعاهم فأقبلوا إليه يزفون ، وتحلقوا حوله وتدارسوا مسائله حباً فى المعرفة لذات المعرفة ورغبة فى العلم لذاته غير طامعين فى مغنم أو حريصين على شىء من حطام الدنيا ، وأغلبهم

من الموالى الذين سعد بهم هذا العلم منذ بزغ نجره لأنهم من أمم مرنت على مزاولة العلوم والفنون بحسب لغاتها ، فشدوا عضد أبى الأسود فى التدوين وكانوا له خير معين .

كان لتعاون تلك البيئة التى تموج بمختلف العرب الذين يمثلون أغلب القبائل المعترف بينهم بسلامة سلائقها كما كانت تموج بالرواة والحفظة والنقدة ، وهذا الداعى العلمى الخالص ، الأثرُ الطيب فى سلوك البصريين فى قواعدهم ، نحولهم الأساليب العربية متوافرة تجود لهم بشواهد القواعد دون مجهود يلحقهم ، ولا منافس لهم يستعجلهم ويقطع عليهم سلسلة الاستقراء حتى يثقوا بما يدونون متئدين مطمئنين إلا شىء واحد ، ذلك هو منادى العلم المحض ، فكان لزاما لذلك أنه لم تدون قواعدهم إلا مدعومة على عناصر ثلاثة :

١ — سلامة من أخذوا عنه من العرب المقطوع بعراقتهم فى العروبة وصونهم فِطَرهم من تسرب الوهن إليها من رطانة[1] الحضارة حتى لم يأخذوا إلا عن سكان البوادى ، بل كانوا يتحرزون عنهم إذا لحُوا عليهم ضعفاً اعتراهم ، فكانوا يختبرونهم أحيانا قبل التقبل لما يروون عنهم ، قال ابن جنى : « ومن ذلك ما يحكى أن أبا عمرو استضعف فصاحة أبى خَيْرة لما سأله فقال : كيف تقول استأصل الله عرقاتهم ؟ ففتح أبو خَيْرة التاء فقال له أبو عمرو : هيهات . أبا خيرة لان جلدك »[2] .

---

(١) الرطانة بفتح الراء وكسرها . الكلام بالأعجمية . تقول رطن من باب كتب وراطنه إذا كلمه بها وتراطن القوم فيما بينهم [م] .

(٢) الخصائص ج ١ ص ٤١٣ ، وأبو عمرو هو أبو عمرو بن العلاء ، وأبو خيرة هو نهشل بن يزيد ، راجع هذه الحكاية فى ترجمة أبى عمرو فى نزهة الألبا .

٢ — والثقة برواية ما سمعوه عنهم من طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا النفس والنفيس فى نقل المرويات عن قائليها معزوة إليهم .

٣ — والكثرة الفياضة من هذا المسموع التى تخول لهم القطع بنظائره وتسلمهم إلى الاطمئنان عليه فى نوط القواعد به ، وإلا اعتبروه مرويا يحفظ ولا يقاس عليه إلا إذا لم يرد من نوعه ما يخالفه ، فلا بأس من اعتباره مبنى للتقعيد عليه ، ومن هنا ارتضى العلماء رأى سيبويه فى إلحاق فعولة بفَعِيلة فى النسب فى حذف حرف المد وقلب الحركة فتحة اعتماداً على سماعه فى النسب إلى شنوءة شَنَئِيًا ، وعدم سماع ما يخالفه نسبا من هذه الزنة ، ولذا قال ابن جماعة فى حاشيته على الجاربردى : « فهو جميع المسموع منها فصار أصلا يقاس عليه » .

تلك حالة السابقين منهم وهم بذلك خطوا الخطة التى ترسمها خلفهم بعدهم عند ما حانت المنافسة بين البلدين ، وأخذت الكوفة تنحاز لنفسها وتهيء لها طريقاً آخر ، بل زاد عندئذ البصريون نشاطاً ومثابرة على السير فى مناهجهم ، إذ قد بدأ وقت ذاك اختبال[١] الألسن ودخل إلى الطباع الفساد وخلص شىء من ذلك إلى الأجيال الناشئة فى الحضر ، فاختلف المصران على بعضهما وتمكنت منهما العصبية ، وأخذ كل فى الطعن على الآخر .

كل ذلك حمل كثيراً من البصريين على التطواف فى الجزيرة العربية ولم يقنعهم ما بين ظهرانيهم[٢] ، فارتحل من رجال الطبقة الثالثة الخليل ويونس

(١) اضطراب الألسن : مأخوذ من قولهم : اختبلت الدابة لم تثبت فى موطنها [م] .

(٢) يقال هو بين ظهريهم وظهرانيهم ولا تكسر النون وبين أظهرهم أى وسطهم وفى معظمهم [م] .

وغيرها ، ومن الرابعة أبو زيد وأبو عبيدة والأصمعى[١] ، وأخذوا عن القبائل ، وإن توافر على الأصمعى ميله إلى غير النحو والصرف من علوم اللغة العربية .

فأخذوا عن القبائل البعيدة من أطراف الجزيرة والباقية فى سرتها من جفاة الأعراب وأهل الطبائع المتوقحة ، وتحاموا سكان الأطراف الحضريين المخالطين لغير العرب ، وربما كان أوفى كتاب استقرأ القبائل من الصنفين كتاب الألفاظ والحروف للفارابى ، وقد نقل كلامه بنصه السيوطى فى المزهر « النوع التاسع الفصل الثانى فى معرفة الفصيح من العرب » .

فأجهد هؤلاء العلماء أنفسهم وشرقوا وغربوا وتحملوا ذلك الشهور والأعوام وما بالوا ما نالهم من نصب أو مخمصة تفانياً فى التثبت بأنفسهم من سلامة ما يروون عن العرب ، فشافهوهم فى أوديتهم وسمعوا منهم فى أخبيتهم ومراعيهم وأسواقهم ومجتمعاتهم ، وقدموا للعلم خدمة جلى[٢] ويداً لا تنسى . فعن هؤلاء أخذت علوم العربية وفى أيامهم دونت ، وجُل ما فى أيدى الناس منها إنما كان بفضلهم ، سأل الكسائى الخليل : من أين أخذت علمك ؟ فقال : من بوادى نجد والحجاز وتهامة ، ويقول الأصمعى : « سمعت صِبية بحمى ضَرِيّة يتراجزون فوقفت وصدونى عن حاجتى وأقبلت أكتب ما أسمع ، فأقبل شيخ فقال : أتكتب كلام هؤلاء الأقْزام الأدْناع ؟ »[٣] .

وما زالت الرحلة للجزيرة العربية سُنّةً متبعة عند العلماء إلى أواسط

---

(١) انظر ص ٨٨ حاشية ١ [م] .
(٢) جلى : أى عظيمة ، ولم يقصد التفضيل ، وإلا وجب التذكير [م] .
(٣) المزهر «النوع السادس» ضرية . بلدة ، الأقزام : القصار ، والأدناع : السفلة

القرن الرابع ، ثم فسدت سلائق العرب فيها ، فاكتفى العلماء بآثار أسلافهم التى حوتها الكتب ، وإنما كان العلماء بعد ذلك يسألون بعض الأعراب المتوسمين بشيء من جفاء البادية ممن لم تنسخ فيهم الفطرة نسخاً ليستريحوا إلى ذلك لا ليأخذوا به وهذا بالنسبة إلى البادية ، أما الحضر فضعفت الثقة بشعرائه من منتصف القرن الثانى تقريباً ، يقول الأصمعى : « ختم الشعراء بابن هَرْمَة والحكم الْخُضْرى وابن مَيَّادة وطُفَيل الكنانى ومَكين العذرى »(١) .

بالغ البصريون فى التحرى والتنقيب عن الشواهد السليمة ، وأبلوا فى ذلك ما شهد لهم به الدهر ، فتجافوا عن كل شاهد منحول ومفتعل ، وآية ذلك أول كتاب لهم وهو كتاب سيبويه ، وقد اعترفت له شهادة العلماء فيه من شيوخه وأترابه والذين بعده ، فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها ، فلا غرابة بعدئذ أن جعلوها الحكم بينهم فيما يرد من الكلام غير مكترثين بما جاء مخالفاً لها مما لا ظهير له ، ولا مثيل فى كثرة الاستعمال والتداول ـ فهم بعدئذ أمَامَهُ إما أن يؤولوه تأويلا يتفق وقواعدهم ، وإما أن يستنكروه لكثرة ما اندس من الرواة وذوى الأهواء فى اللغة ، وإما أن يتلمسوا الضرورة إذا كان فى نظم ـ فإن اعتاص كل ذلك عليهم ، فإنهم يضطرون إلى جعله جزئيًّا شاذاً يوضع فى صف المحفوظات التى لا يقاس عليها ، وفى كتب النحو ما يَقِفُكَ على كل هذا ، ولنضرب لك بعض أمثلة مما ورد مخالفاً لأقيستهم فتخلصوا منها بمثل ذلك ـ قَضت أقيستهم :

١ — ألا يعمل الوصف إلا معتمداً على نفى ، أو استفهام ، أو موصوف ، ولو معنى ، لفظاً أو تقديراً ، فيرد عليهم قول الطائى :

---

(١) راجع ترجمة ابن هرمة فى الشعر والشعراء ، وفى الأغانى .

خبير بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهبيّ إذا الطير مرت

فيؤولونه بأن الوصف خبر مقدم والمطابقة على حد (والملائكة بعد ذلك ظهير) .

٢ — وجوب تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم وتأنيثه مع المؤنث السالم ، فيرد عليهم فيهما (آمنت به بنو إسرائيل) ، وقول عَبْدة بن الطبيب :

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى والظاعنون إلىّ ثم تصدعوا[1]

فيتخلصون بأن الجمعين لم يسلم فيهما نظم الواحد فكانا كجمعى التكسير .

٣ — عدم نيابة الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به فيرد عليهم (ليُجزى قوما بما كانوا يكسبون) ، وقول جرير :

ولو ولدت قُفَيرةُ جرو كلب لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا[2]

فيقولون : النائب فى الآية ضمير الغفران ، والبيت ضرورة ، وغير هذا .

٤ — وجوب تنكير التمييز فيعترض عليهم بقول رشيد اليشكرى :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا

صددتَ وطبت النفس يا قيس عن عمرو

فلا يجدون إلا الضرورة .

٥ — عدم جواز تأكيد النكرة فيرد عليهم قول عبد الله بن مسلم الهذلى :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجبا[3]

---

(١) البيت من قصيدة فى المفضليات .

(٢) قفيرة أم جد الفرزدق ، والبيت من شواهد الرضى راجع الخزانة شاهد ٥١

(٣) البيت من قصيدة فى معجم البلدان « أحزاب » ، وفى رغبة الآمل على الكامل جـ ٧ ص ٢١٤ وما بعدها ، وفى مجالس ثعلب الجزء التاسع ص ٤٧٤ .

فيقولون : الرواية عدة حولى ، أو للضرورة .

٦ — عدم إظهار أن بعد كى فيعترض عليهم بقول الشاعر :

أردتَ لكيما أن تطير بقِرْبتى فتتركها شنا ببيداء بلقع[1]

فيقولون : لا يعرف قائله ، أو لضرورة الشعر ، أو غير ذلك .

٧ — عدم عمل أن محذوفة فى غير مواطنها المعروفة فيرد عليهم : خذ اللص قبل يأخذَك ، وتسمعَ بالمعيدى خير من أن تراه ؛ وأمثال هذا فيقولون : إن ذلك شاذ يحفظ ولا يجارى فى الاستعمال .

كل ذلك إنما سرى لهم من التعويل على قواعدهم ، بل لقد بلغ بهم الاعتزاز بها إلى الاعتراض على العربى المطبق على الاستشهاد بقوله كما رأيت فيما تقدم من اعتراض ابن أبى إسحاق على الفرزدق ، وأغرب من ذلك تعقب تلميذه عيسى ابن عمر قول النابغة :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرُّقش فى أنيابها السم ناقع[2]

إذ قال : أساء النابغة إنما هو ناقعاً ، وقد خطأ أبو عمرو ذا الرمة فى قوله :

حراجيجُ ما تنفك إلا مُناخة على الخسف أو نرمى بها بلداً قفرا[3]

لأن أفعال الاستمرار بمعنى الإيجاب فلا يصح الاستثناء فى خبرها .

---

(١) البيت من شواهد شرح المفصل والرضى راجع الخزانة شاهد ٦٥٣ ومقدمتها

(٢) البيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٦١ والمغنى (الباب الخامس الجهة السادسة النوع الثانى) ، والبيت من قصيدة مشروحة فى خزانة الأدب شاهد ١٥٥ .

(٣) ذكر التخطئة الزمخشرى فى المفصل ، والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٧٣٦ ، والمغنى مبحث « إلا » ، والبيت من شواهد سيبويه على رفع « نرمى » ج ١ ص ٤٢٨ ، وهو من قصيدة يقال لها أحجية العرب .

ضجر الشعراء من النحاة ، ولهذا قال عمار الكلبي لما عيب عليه بيت من شعره :

ماذا لقيتُ من المستعربين ومن   قياس نحوهم هذا الذى ابتدعوا[1]

ومرجع هذه النزعة إلى عيسى بن عمر وشيخه ابن أبى إسحاق من متقدمى البصريين ، دون غيرهما من معاصريهما ، فإن يونس وشيخه أبا عمرو كانا يتحرزان عن تخطئة العربى ويعتمدان قوله وإن خالف القياس ، وقد غلبت النزعة الأولى على البصريين بعد سيبويه وصارت لهم منهاجاً ، وانتقلت الثانية إلى الكوفيين ، ثم اتخذوها إحدى دعائم القواعد كما ترى .

المذهب الكوفى

لقد عرفت أن الكوفيين تأخروا عن البصريين فى هذا العلم حقبة طويلة ، وذلك لانصرافهم أولا عن التلقى عنهم رَبْئاً بأنفسهم عن الأخذ منهم ، وما لبثوا أن شغلهم الشعر ورواياته والأدب وطرائفه ، فاستأثروا بهذا وتنفلوا به على البصريين مدة طويلة لم يشاركوا فيها البصريين النظر إلى علم النحو .

تنبه الكوفيون بعدئذ وصحَوا من سُباتهم وأرادوا مساهمة البصريين فيه بعد أن عرفوه منهم وشق عليهم أن تنماع شخصيتهم فى البصريين إن لم يكن لهم نحو خاص وبينهما ما بينهما من دواغل وإحن ، دعاهم ذلك إلى تنظيم نحوهم على نمط خاص لا ينتحون فيه اتجاه البصريين ، ولديهم فى معتقدهم من الوسائل ما يهيىء

(١) مطلع قصيدة فى الخصائص باب (فى أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض الخ) والإمتاع والمؤانسة (الليلة الخامسة والعشرون) ، وأنباه الرواة ترجمة الأخفش ، وفى معجم الأدباء ترجمة ابن جنى مع ذكر البيت المعيب .

لهم نيل مأمولهم ، فاستمعوا من الأعراب الثاوين بالكوفة ، وقد كانوا أقل عدداً وأضعف فصاحة ممن كانوا بالبصرة وإن كان منهم لفيف من بنى أسد وغيرهم إلا أن أغلبهم اليمانون ، وأهل اليمن فى عين أهل التمحيص ممن لا يستند إليهم ، لخلاطهم الحبشةَ والهندَ والتجارَ الذين يفدون إليهم من مختلف الأمصار ، ولم تتم سوق « الكُناسة » بالكوفة التى كانوا يرتفقون منها حاجَهم مقام « المِرْبد » بالبصرة مهبط الشعراء والخطباء من العرب المياسير ، والأعراب العُقف[1] المنتجعين للأرزاق .

هذا مع قصُورهم عن جزيرة العرب ينبوع معين هذا العلم ، وحيلولةِ صحراء السماوة بينهم وبينها ، فلم تكن لهم فيها إلا رحلات قليلة لبعد الشقة وثقل المؤونة كرحلة الكسائى المعروفة ، وهو زعيم طبقتهم الثانية التى تحاذى الرابعة البصرية ، أما طبقتهم الأولى فلم تكن لها رحلات ، على حين أن الطبقة الثالثة البصرية التى تقابلها أبلت فى الرحلات بلاء حسنا عاد على اللغة العربية بالأثر الذى لا يَبْلَى .

على أنه لم يقف ذلك دون رواج الشعر فيما بينهم ، والشعر على كل حال ذو النصيب الأوفى فى تدوين القواعد بعد كتاب الله تعالى وسنة رسوله لتماسكه ومصابرته لأحداث الزمان ، بل قد فاقوا البصريين فى علمه بفضل الأوراق المطمورة من عهد النعمان بن المنذر ، نقل ابن جنى عن حماد الرَّاوية الكوفى « قال : أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب فى الطُّنُوج[2] « الكراريس » ثم دفنها فى قصره الأبيض فلما كان المختار بن أبى عُبيد الثقفى قيل له : إن تحت

(١) جمع أعقف . وهو العربى الجافى [م] .
(٢) لا واحد لها [م] .

القصر كنزاً فاحتفره ، فأخرج تلك الأشعار ، فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة »[١] .

ولقد كانوا قبل العثور على هذه الأوراق مسوقين إلى الشعر عن رغبة ملحة وغريزة فيهم متأصلة منذ حل العرب الكوفة ، يؤيد ذلك أن علياً كرم الله وجهه لما رجع بهم من قتال الخوارج ، على أن يستعدوا لقتال أهل الشام ثم تخاذلوا عنه ، لم ير أبلغ فى ذمهم من صفة التشاغل بالشعر ، فقال فى خطبته حين خطابهم : « إذا تركتم عدتم إلى مجالسكم حلقا عزين تضربون الأمثال وتناشدون الأشعار تربت أيديكم وقد نسيتم الحرب واستعدادها وأصبحت قلوبكم فارغة من ذكرها وشغلتموها بالأباطيل والأضاليل » .

إن العثور على الأوراق السالفة الذكر صادف هوى من نفوسهم فازدادوا بها إقبالا على الشعر ، وزخر بحره عندهم وقذف فيه بالملح والطرف إلا أن النحل والافتعال طغيا عليه ، حتى التبس الأمر على الناس ، وأسند القول إلى غير قائله ، قال أبو الطيب : « الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله ، وذلك بين فى دواوينهم »[٢] .

حقاً لقد كان ذلك ، إذ كان من رواتهم حماد المذكور الذى جر عليهم التلبيس فى المرويات والازدياد عليها من مختلقاته ، وقد كان ضليعاً فى الشعر وآداب العرب إلا أنه رقيق الأمانة ، قال فيه المفضل الكوفى : « قد سلط

---

(١) الخصائص باب (فيما يرد عن العرب مخالفا لما عليه الجمهور) ، ومن خبر المختار أنه وثب بالكوفة سنة ٦٦ هـ فى عهد عبد الله بن الزبير طلباً لثأر البيت العلوى فوجه اليه أخاه مصعبا فقتله سنة ٦٧ هـ وهو من رؤوس الفتن فى الإسلام .

(٢) مراتب النحويين ص ١١٩ ونقل فى المزهر النوع الرابع والأربعين .

على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبداً ، فقيل له وكيف ذلك أيخطىء في روايته أم يلحن ؟ قال ليته كان كذلك فإن أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب ، ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم ، فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجل ويدخله في شعره ويحمل عنه ذلك في الآفاق فتختلط أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد . وأين ذلك ؟ »[1] .

بل إن خلفا الأحمر البصري زاد ذلك ضغثاً على إبّالة[2] فقد كان كذلك مضرب المثل في محاكاته من ينسب إليهم الشعر ، روى عنه الكوفيون كثيراً من الشعر ، « وكان يقصدونه لما مات حماد الراوية لأنه قد أكثر الأخذ عنه وبلغ مبلغاً لم يقاربه حماد ، فلما نسك خرج إلى أهل الكوفة فعرفهم الأشعار التي قد أدخلها في أشعار الناس ، فقالوا له أنت كنت عندنا في ذلك الوقت أوثق منك الساعة فبقي ذلك في دواوينهم إلى اليوم »[3] .

ومع أنه بصري فلم يعرف عنه أنه لبّس على البصريين وروى لهم شعراً منحولا وربما كان منشأ ذلك العصبية البلدية التي تملي على المتأثر بها ارتكاب ما لا يجمل في المسائل العلمية ، وقيل إنه فعل ذلك انتقاما لنفسه إذ ذهب إلى الكوفيين أولا للتلقي عنهم فبخلوا عليه بشعرهم : قال أبو زيد : «حدثني خلف الأحمر قال :أتيت الكوفة لأكتب عنهم الشعر فبخلوا عليّ به ، فكنت أعطيهم المنحول وآخذ

---

(١) هذه الكلمة في الأغاني ترجمة حماد ، وفي معجم الأدباء في كل من ترجمة حماد وترجمة المفضل ، وفي خزانة الأدب شاهد ٧٧٤ .

(٢) الإبالة : الحزمة من الحطب ، والضغث : قبضة من حشيش مختلطة الرطب باليابس — وهو المثل رقم ٢٢٠٢— في مجمع الأمثال ومعناه : بلية على أخرى [م]

(٣) المزهر النوع الرابع والأربعين .

عنهم الصحيح ، ثم مرضت فقلت لهم : ويلكم أنا تائب إلى الله هذا الشعر لى ، فلم يقبلوا منى ، فبقى منسوبا إلى العرب لهذا السبب »[١] .

إن المصادفة التى جمعت بين هذين الوضّاعين لكفيلة بتوريث الكوفيين توهينا لمذهبهم فليس فى الرواة جميعاً على كثرتهم ومحاولة بعضهم الصنع من يدانى حماداً وخلفاً ، فهما طبقة فى التاريخ كله يعرف ذلك من له إلمام بالأدب .

أبصر ذلك البصريون فصدفوا عن شواهد الكوفيين واطرحوها ظهرياً ولم يسمع عنهم إلا ما وقع من أبى زيد البصرى الذى نقل عن المفضل الضبى الكوفى لأنه غير متأثر بالعصبية البلدية وقر عنده صدقُه ، قال السيرافى : « ولا نعلم أحداً من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة شيئاً من علم العرب إلا أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبى ، قال أبو زيد فى أول كتاب النوادر أنشدنى المفضل لضمرة بن ضمرة النهشلى ، جاهلى :

بكرتْ تلومك بعد وَهْن فى الندى بَسْلٌ عليكِ ملامتى وعتابى

الأبيات ... وعامة كتاب النوادر لأبى زيد عن المفضل »[٢] بينما الكوفيون يتلقون بالقبول رواياتهم ويعتمدون على شواهدهم .

على أنه ما كاد الكسائى وهو ناشر المذهب الكوفى وصاحب الفضل فيه يَبِنّ[٣] ببغداد حتى استمع إلى الأعراب الذين فيها وحولها وهم أوشاب من مختلف القبائل غير العريقة فى العروبة ، ومنهم أعراب الحُطَمِيَّات الذين قدموا بغداد وضربوا خيامهم فى قُطْرُبُلّ (قرية من متنزهات بغداد اشتهرت باللهو والخمر)

---

(١) هذه الكلمة فى وفيات الأعيان (ترجمة أبى زيد) .

(٢) أخبار النحويين البصريين ترجمة أبى زيد .

(٣) بن يبن : أقام كأبن [م] .

فاعتد بكلامهم واستشهد به وهم من زعانف العرب الذين اختبل لسانهم ؛ فازداد مذهبه ضعفاً على ضعف قال أبو زيد « قدم علينا الكسائى البصرة فلقى عيسى والخليل وغيرهما وأخذ منهم نحواً كثيراً ، ثم سار إلى بغداد فلقى أعراب الحُطَميات فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن ، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كلّه »[١].

ولولاهم ما فاز الكسائى وانخذل سيبويه فى المناظرة البغيضة ، فإن الكسائى إنما اعتمد على لغتهم واحتج بكلامهم وكانوا له مظاهرين ، ولذلك قال اليزيدى :

كنا نقيس النحو فيما مضى   على لسان العرب الأوّلِ
فجاء أقوام يقيسونه   على لُغَى أشياخ قطرُبّلِ
فكلهم يعمل فى نقض ما   به يصاب الحق لا يأتلى
إن الكسائى وأصحابه   يرقون فى النحو إلى أسفل[٢]

وقد اقتفى الكوفيون طريق الكسائى ، فعولوا على شعر الأعراب بعد أن امتزجوا وتأشبوا (اختلطوا) بالمتحضرين ولان جفاؤهم ، ومن أجل هذا كان البصريون يفتخرون على الكوفيين فيقول الرياشى البصرى « نحن نأخذ اللغة عن حَرَشَة الضباب وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز »[٣].

---

(١) راجع أخبار النحويين البصريين ترجمة أبى زيد ، والتصحيف والتحريف ما وهم فيه الكسائى ، ومعجم الأدباء ترجمة الكسائى .

(٢) راجع شعر اليزيدى فى ترجمته فى أخبار النحويين البصريين ، ومعجم الأدباء ، وفى التصحيف والتحريف (ماوهم فيه الكسائى) .

(٣) حرشة جمع حارش صائد الضب ، الكواميخ جمع كامخ نوع من الأدم ، والشواريز جمع شيراز اللبن الثخين ، راجع ترجمة الرياشى .

من ذلك كله ترى أنه لم تتهيأ لهم بيئة تصلح أن تكون منبعا لنمير هذا الفن كبيئة البصريين بمن فيها وفى أرباضها[1] وما دنا منها من العرب الخلص ، يضاف إلى هذا ما استفزهم للعمل حثيثا فى إبراز فن لهم يضارع الفن البصرى غيرة منهم وحنقاً على البصريين ، فأصاخوا إلى كل مسموع لهم وقاسوا عليه فعثرت بهم عجلة الرأى ، ولم يدققوا تدقيق البصريين بل تدرجوا مطاوعة لمناديهم إلى الاكتفاء بالشاهد الواحد ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه بين الفريقين ، قال الأندلسى « الكوفيون لو سمعوا بيتا واحداً فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين »[2] .

وقد يتساهلون مع هذا فى التثبت من معرفة القائل ، وربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر ولا يعلم قائله كدليلهم على جواز دخول اللام فى خبر لكن بقول المجهول :

. . . . . . ولكننى من حبها لعميد[3]

وأول من سن لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائى « وذلك أن الكسائى كان يسمع الشاذ الذى لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو »[4] .

وسترى عند حكمة تخصص كل من المذهبين إشادة الكسائى بالقياس وكثر ما انحدر الكوفيون فناطوا القاعدة بالقياس دون ورود لمطلق شاهد ، فمن ذلك :

---

(١) جمع ربض بالتحريك والمراد به هنا الناحية [م] .

(٢) الاقتراح ص ١٠٠ .

(٣) باب إن وأخواتها من شواهد الزمخشرى فى المفصل ، والرضى فى شرح الكافية راجع الخزانة شاهد ٨٦٥ ، والمغنى مبحث (لكن) .

(٤) معجم الأدباء ترجمة الكسائى .

أمثلة للقياس الكوفى

١ — تجويزهم مجىء العدد للتكرار على وزنى فُعال ومَفْعَل ممنوعا من الصرف للوصفية والعدل من خمسة إلى تسعة مع أن المسموع عن العرب فى ذلك من واحد لأربعة ؛ لكنهم قاسوا فى الباقى عليها قال الرضى « والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى تسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس ، والسماع مفقود »[١] .

٢ — تجويزهم تثنية أجمع وجمعاء وتوابعهما قياساً على جمعها ، قال الرضى «وقد أجاز الكوفيون والأخفش لمثنى المذكر أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان ، ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان ، وهو غير مسموع »[٢] .

٣ — تجويزهم الجزم بكيف مطلقا قال الرضى: « والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ، ولا يجوزه البصريون إلا شذوذاً »[٣] .

٤ — تجويزهم النصب بأن مضمرة فى غير المسائل المعدودة قياسا قال الرضى : «وقد تنصب مضمرة شذوذاً .. والكوفيون يجوزون النصب فى مثله قياسا»[٤] .

٥ — ومثل ما تقدم تجويزهم عطف المفرد بلكن بعد الإيجاب نظير بل بعده ، قال الرضى « أجاز الكوفيون مجىء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضا نحو جاءنى زيد لكن عمرو حملا على بل ، وليس لهم به شاهد»[٥] .

---

(١) شرح الكافية غير المنصرف [حكى بعض النحويين كأبى حيان أن البناء من « مفعل وفعال » سمعا من واحد إلى عشرة] [م] .

(٢) شرح الكافية التأكيد .

(٣) شرح الكافية باب الظروف « كيف » .

(٤) شرح الكافية آخر نواصب المضارع .

(٥) شرح الكافية حروف عطف النسق .

٦ – ومثل ذلك تجويز إضافة (كذا) إلى مفرد أو جمع قياساً على العدد الصريح ؛ قال ابن هشام « خلافا للكوفيين أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب كذا أثواب قياساً على العدد الصريح »[١] .

إن الكوفيين بعملهم هذا قد فتحوا بابا واسع الفُوَّهة على أنفسهم ، فهم إذ أقاموا لكل مسموع وزنا والمسموع فى اختلافه لا يقف عند نهاية ، واعتمدوا بعد هذا على القياس النظرى عند انعدام الشاهد انعداما كليا ، قد اضطروا إزاء هذا أن وضعوا قواعد كثيرة خالفوا فيها البصريين ، بل قد وضعوا جريا على سنتهم للشىء الواحد متى ورد على صور متغايرة قواعد بقدر صوره فكثر عندهم التجويز للصور المتخالفة كما قلّ عندهم ما كثر عنـــد البصريين من التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار – وعلى سبيل الإيضاح نوجه نظرك إلى ماذكرنا من الشواهد السبعة التى عقبنا بها اعتراضا على المذهب البصرى وقد رأيت كيف تخلص منها البصرى ، أما الكوفى فقد اعتمدها وضم مايستناد منها إلى قواعد مذهبه وجعلها دعائم أقيسة أخرى تضاف إلى أقيسته ؛ ولا جناح فى تعدد الأقيسة وإن اعترت نوعا خاصا فى المعنى فما ذلك عنده إلا ذريعة من ذرائع التنويع فى التعابير وبقدرها تكون الأقيسة ، وفى ذلك من السرف والإرهاق لطالب النحو ما فيه – لكنا بعد ذا لا نقصد رمى هذا المذهب بالضعف فى كل قواعده وإلا كان تجنيا عليه . فقد ظهر عند الموازنة بين المذهبين فيما اختلفا فيه تفضيله فى بعض مسائل ذات بال ، والحق أحق أن يتبع ، ولترى ذلك مجلوا نسوق إليك أربع قواعد لهم على سبيل الإرشاد إلى صحة ما نقول :

١ — عدم لزوم إبراز الضمير مع الوصف الجارى خبراً على غير ما هو له حالا أو أصلا مع أمن اللبس ، والشواهد على ذلك كثيرة قال الأعشى :

(١) المغنى الباب الأول (كذا) .

وإن أمرأ أسرى إليكِ ودونه من الأرض موماة وبيداء سملق
لمحقوقة أن تستجيبى لصوته وأن تعلمى أن المُعان موفق[1]

وقد حاول البصريون إجابات كلها لاتقوم على قدم ، منها أن المصدر المنسبك من أن والفعل نائب فاعل لمحقوقةٌ وتأنيثها حينئذ جائز لأن نائب الفاعل الاستجابة فلا ضمير فى الوصف ، وغير ذلك ، ولهذا قال ابن مالك فى كافيته :

وإن تلا غـــير الذى تعلقا به فأبرز الضمـــير مطلقا
فى المذهب الكوفى شرط ذاك أن لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

٢ — صحة الفصل بين المتضايفين فى السعة بمنصوب المضاف مفعولا به أو ظرفا أو بالقسم ولا شك فى ورود ما يصحح هذه القاعدة فقد وردت الشواهد فى النثر الثلاثة ، ولنكتف بشاهد على الفصل بالمفعول به ، قرأ ابن عامر أحد السبعة قوله تعالى : (وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) وقد ردها الزمخشرى الذى وافق البصريين قال الصبان « ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر » فالحق مع الكوفيين ولذا يقول ابن مالك :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب
فصل يمين . . . .

٣ — عمل اسم المصدر عمل فعله ، وشواهده أكثر من أن تحصى ، قال صلى الله عليه وسلم « من قبلة الرجل امرأته الوضوء » ، وقال القطامى :

---

(١) استشهد بهما الرضى على الكافية لمذهب الكوفيين راجع الخزانة شاهد ٣٨٧ وهما من قصيدة فى مدح المحلق الكلابى شرح بعضها فى الخزانة الشاهد المذكور وشاهد ٢٠٤ و ٥٢١ ، وكلها فى رغبة الآمل على الكامل ج ١ ص ٤٠ وما بعدها .

أكفراً بعـــد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرّتاعا[1]

ليس أمام البصريين إلا الاستنكار لرواية الحديث ، والضرورة للنظم ، والتمسح بهذين مجلبة إلى الإعنات والتضييق ، ولقد أجاد ابن مالك إذ قال :

. . . . ولاسم مصـــدر عمل

٤ — جواز العطف على الضمير المخفوض بدون عود الخافض فى السعة قرأ حمزة وغيره قوله تعالى : (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ) بجر الأرحام ، لقد ضاق الخناق على البصريين ، والرضى بعد الترديد لما عساه أن يدافع به البصريون لم ير بُدًّا من أن يقول : « والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفى ولا نسلم تواتر القراءات السبع »[2] .

وفى هذا الدفاع شطط ، ومن ذلك جنح ابن مالك إلى رأى الكوفيين فقال :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندى لازما إذ قد أتى فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

حتى فى تعبيره بخافض بدل جار كما هو معروف ، ولولا خوف الإطالة لوافيناك بشواهد كثيرة تفضى إلى الاطمئنان لهذه القواعد كوضح النهار ومعها دفاع البصريين الذى لم يضرها ، والواقع أن البصريين كانت محاولاتهم فى نقضها غير مجدية ومجردة عن النصفة فقد تعسفوا غاية التعسف بما لا ترضاه العدالة ، ولا يستقيم فى المنطق « وما كلّ مره تسلم الجَرة » .

---

(١) البيت من شواهد الرضى راجع الخزانة شاهد ٥٩٩ وهو من قصيدة طويلة فى مدح زفر الكلابى .

(٢) شرحه على الكافية عطف النسق .

من هذا البيان يتضح لك معرفة طريقة كل من المذهبين الخاصة به ، وبقى أننا نجيب على ما قد يدور بخلد الناظرين من السؤال عن الحكمة فى تخصيص كل باتجاهه ؛ ولم لم يعكس الأمر ؟ فنقول :

حكمة تخصص كل من المذهبين باتجاهه

إن ذلك يعتمد فى الحقيقة أولا وبالذات على اختلاف نزعتهما الطبيعية ، فهى التى توجه كلا منهما حسب ما تقتضيه وتوجبه ، ونزعتهما متغايرة لتغاير الوقع الطبيعى للبلدين .

ذلك أن البصرة قد أنشئت على طرف البادية فى صُقْع عاش فى الحرية البدوية الآمادَ الطويلةَ فلم يمتد إليه نفوذ أجنبى يُباين من شكيمته ، والعرب النازلون فيها لم يعرُهم ما يبدل صلابة عقليتهم العربية وقد تجلى ذلك فى كل ما يتصل بهم من علوم وغيرها ، أما الكوفة فقد أنشئت على مَدْنى[1] من « الحيرة » قاعدة المناذرة قديما فى صُقع كان تحت إشراف الأكاسرة خانعاً لإمرتهم ، دبت إليه الروح الفارسية فى علومها وأنظمتها من حرية التفكير والعُنو[2] لسلطان العقل والدأب على التوسع فى الابتكار وانفساح الميدان للآراء ، تسربت هذه الروح فيمن توطنها من العرب وأقام فيها ، فكانت نزعة الكوفة فى عمومها تخالف نزعة البصرة فى عمومها أيضاً ، ولا جرم أن هذا الاختلاف إنما كان بفعل الطبيعة البادية التى لا يرد قضاؤها فى النفوس والعقول والعلوم والدربة وما إلى ذلك ، فكان حتما مقضياً أن يسلك البصرى فى أصول مذهبه مسلك الشدة والمحافظة

(١) اسم مكان من دنا [م] .
(٢) مصدر عنا يعنو : خضع [م] .

على المأثور وأن ينهج الكوفى فى أصول مذهبه طريق السهولة والرواية، ومن ثمة اختلف مبنى المذهبين فى قواعدهما على ما تقدم تفصيلا ، والتزام البصرى هذا التشديد أمل منه أن يسود اللغة نظامٌ مطرد بقوانين محدودة مستقاة من الأساليب العربية الصحيحة المتضافر على أمثالها ، إذ ما من ريب أن اللغة العربية لغات قبائل شتى تغايرت فى بعض ألفاظها ولهجاتها وتميزت فى شىء من تراكيبها ، ذلك أن العربى غير مقيد بضوابط وضعية لا يتخطى حماها ، بل يرسل الكلام حسب مشيئته فى أى غرض كان غير خاضع لنظام يسيطر عليه ، وقد ينزع فى غير قوسه لتأثره بعامل أجنبى يعرض له فيجانف جادة الطريق فى بعض الأحيان ، وقد مر فى المذهب البصرى تعقب ابن أبى إسحاق للفرزدق ، وعيسى بن عمر للنابغة ، وأبو عمرو لذى الرمة ؛ وعيبهم لعمار الكلبى مع شعره ، قال أبو على الفارسى فى تعليل أغلاط العرب : « إنما دخل هذا النحو كلامهم لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يستعصمون بها وإنما تهجم بهم طبائعهم على ما ينطقون به فربما استهواهم الشىء فزاغوا به عن القصد »[1] .

رأى ذلك البصرى وقد رغب رغبة صادقة فى وضع قواعد عامة لأنواع الإعراب فى جزئيات الكلام عند الاستعمال يجب أن تطبق ويسار على منهاجها بدقة وحزم ، ويتحامى بها عن الأساليب المبهرجة[2] ، فلم يجد بداً أن يقف عند الشاهد المذعن بصحته المتكاثرة نظائره ضاربا صفحاً عما عـــداه من المرويات الضعيفة ، أو الشاذة ، أو المنحولة مما يؤدى اعتمادها إلى الفوضى والاضطرابات وعدم الوقوف عند غاية ، وذلك كله من البصرى نزوع إلى

---

(١) المزهر أول النوع الخمسين ، معرفة أغلاط العرب .
(٢) المعدول بها عن الأساليب العربية السليمة [م] .

شِنْشِنته[1] الأولى ، أما الكوفى فقد حمله على مسلكه احترامه لكل ما ورد مسموعا من العرب وكنى ، والتيسير للناس أن يستعملوا استعمالاتهم على مقتضى ما أُثِر عنهم ، فلا ضير على القائل متى حاكى أىّ استعمال كان ، وما القواعد إلا وليدة اللغة فهى ذات السلطان عليها دون العكس ، هذا مع الترخيص بالقياس على مقتضى الرأى إذا فقد الشاهد ، وما كان ذلك من الكوفى إلا تأثراً بنزعته الطبيعية أيضاً .

بذلك ترى أنه قد اتخذ كل من المذهبين سبيلا له خاصة عرف بها حتى صار لكلٍّ طابع يخالف طابع الآخر فكان نتيجة ضرورية ، لهذا أمران :

(الأول) أن ما كثر من الأمور الأربعة التى تخلفت عن القياس عند البصرى حسب المقتضيات من التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار قد قلّت عند الكوفى .

(الثانى) أن الأقيسة التى اعتمد عليها البصرى فى تدوين مذهبه على العكس من ذلك فهى قليلة عنده بالنسبة إلى الأقيسة التى تكوّن منها المذهب الكوفى ، ومن ثَمّة قيل : إن مذهب البصريين مذهب السماع ومذهب الكوفيين مذهب القياس ، ولذا يقول الكسائى :

إنما النحو قياس يتبع وبه فى كل أمر ينتفع[2]

وفى المسألة الزُّنبورية الماضية فى المناظرة ما يشهد بذلك ، فسيبويه يتمسك

---

(١) الشنشنة : الطبيعة والعادة [م] .

(٢) البيت مطلع قصيدة فى المعجم ، والإنباه ترجمة الكسائى .

بالرفع ويأبى النصب لأنه الإعراب المستفيض فى التراكيب الواردة على سَنَنه ، ويجيز الكسائى النصب للقياس عنده .

تلك هى الحالة العامة فى المذهبين بالنظر إلى جمهوريهما ، ولا ينافى ذلك أن بعض البصريين قد يميل إلى المذهب الكوفى فى بعض المسائل لما انقدح فى ذهنه ، وقد عرفت فى ترجمة الأخفش أنه أكثر البصريين موافقة للكوفيين وأن منشأ ذلك راجع إلى توطُّنه بغدادَ فى جوار الكسائى الذى احتفى به وأكرم مثواه طيلة حياته الأخيرة ، كما أن بعض الكوفيين قد يرى المذهب البصرى فى بعضها أيضاً لمثل ذلك ، وربما خرج على الرأيين بعض من الفريقين وابتكر مذهباً له خاصاً ، بل قد يتشعب الخلاف بين رجال الفريق وحده ، على أنه لم يقف الخلاف بين الفريقين عند المسائل العلمية بل سرت عدواه إلى التسمية فى المصطلحات العلمية الكثيرة جداً ، والحقيقة أن ذلك ليس من صالح العلم فى شىء ، فربما جر على المتعلم الإرهاق والنَّصَب ، فإنه إذا اطلع على كتب البصريين وعرف قواعد باب باسمه مثلا ثم قرأ كتب الكوفيين وأراد الباب نفسه فلا ريب أنه محتاج إلى اسمه عندهم حتى يهتدى إليه ، وفى ذلك مضيعة للوقت ، وهاك بعض أمثلة من هذا :

يقول البصرى : النعت ، والكوفى : الصفة — والبصرى : البدل ، والكوفى الترجمة — والبصرى الظرف ، والكوفى الصفة أو المحل — والبصرى حروف الجر ، والكوفى الإضافة — والبصرى الجر ، والكوفى الخفض — والبصرى المصروف وغير المصروف ، والكوفى المجرى وغير المجرى — والبصرى واو المعية ، والكوفى واو الصرف — والبصرى ضمير الشأن ، والكوفى ضمير المجهول — وهكذا .

والمُربي على هذا فى العجب اختلافهم فى التعاليل ، نطق العربى بسكران ممنوعا من التنوين فيقول البصرى للشبه بألفى التأنيث والكوفى لزيادة الألف والنون ، وفى معنى الكلمة نطق العربى « باسم الفعل » فيتفرق البصريون والكوفيون فى مدلوله وموقعه على أقوال شتى .

لقد شُغِفَ القوم بالخلاف وثوران المراء بينهم فيما جلّ من العلم وما دَقّ ، ولذا يقول فيهم على سبيل التندر يزيد بن الحكم الثقفى :

إذا اجتمعوا على ألف وواو … وياء ثار بينهم جدال[1]

ولم يك عجيباً وغريباً أن يتبرم أبو غسان دَماذ صاحب أبى عبيدة لما سمع رأى البصريين فى نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء والواو وأو دون اعتبار هذه الأحرف ناصبة كما يقول الكوفيون ، فيكتب إلى شيخ البصرة أبى عثمان المازنى قصيدة مطلعها :

تفكرتُ فى النحو حتى مللت … وأتعبتُ نفسى له والبدن

ثم يستعرض فيها رأى البصريين السابق ويختمها بقوله :

فقد كدتُ يا بكر من طول ما … أفكر فى أمر «أن» أن أجن[2]

---

(١) أى إذا اجتمعوا للبحث عن أحرف العلة ثار النزاع ، والبيت من شواهد النحاة على إعراب أسماء الحروف الهجائية إذا ركبت كما فى البيت ، راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٢٩ والرضى راجع الخزانة شاهد ٩ وروى الحريرى فى درة الغواص عن الأصمعى : أنشدنى عيسى بن عمر بيتاً هجا به النحويين راجع الوهم ١٧٥ .

(٢) القصيدة فى عيون الأخبار كتاب العلم والبيان (الإعراب واللحن) ج ٢ ، والنوادر للقالى ص ١٨٦ ، والعقد الفريد الياقوتة فى العلم والأدب (نوادر من النحو) وأخبار النحويين البصريين ترجمة المازنى ، والإنباه ترجمة دماذ .

ولو أن الخلاف النحوى أغلق بابه بعد البصرى والكوفى على ما به فى مناحيه المختلفة المضطربة لهان الخطب ، ولكنه تشعبت مسالكه بعدهما ، فكان المذهب البغدادى والأندلسى وغيرهما من المذاهب الشخصية الخاصة الملفقة مما أجهد النحوى وأنصبه ، على أنه فى خلال هذه المذاهب الرئيسية خرج الكثير من علمائها عليها فلم يقف عند إجماع ، وسبق فى ترجمة الأخفش والمبرد ما تعرفت منه خروجهما على المذهبين البصرى والكوفى ، وما عاب العلماء اتخاذ أحدهم مذهباً مستحدثاً متى كان مستنده قوياً ، فإن المذاهب مبنية على ظنون قوية فقط ، قال ابن جنى « وإنما لم يكن فيه قطع لأن للانسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ، ما لم يلوِ[1] بنص أو ينتهك حرمة شرع إلخ »[2] .

ولقد منى هذا الفن من بين الفنون قديماً وحديثاً بكثرة الأقوال وتضارب الآراء ، ويشفع لذلك أن أساسه الأهم من استعمالات العرب لم يسلك اتجاهاً متوحداً معيناً ، فالقبائل التى اعتد بها وأخذت عنها الشواهد مختلفة فى كثير من الأساليب ، يضم إلى ذلك اضطراب الروايات نفسها وورودها بألوان متغايرة قد تتباعد معانيها فى بعض الأحيان فينتقل البيت من مدح إلى ذم وبالعكس وهكذا ، وربما عمى الأمر واشتبه الحال وهنأ المرتع للتصحيف والتحريف ، والأمثلة فى كل ذلك متعارفة مشهورة ، وتقدم لك بعض منها فى شواهد سيبويه ، وسيرد عليك كثير منها فى الكلام على المغنى وشرح الأشمونى وحاشية الصبان ، بما تعرف منه انتشار التصحيف والتحريف فى كتب النحاة ووَرَاء هذين الأمرين الفوضى المنتشرة فى نسبة الشواهد لقائليها ، فقد ينسب الشاهد لاثنين فأكثر وقد يقع التوزيع للبيت فبعضه لقائل وبعضه لقائل آخر ، لقد زاد الأمر عن حده وطفح

(١) من ألوى بحقه إذا جحده [م] .
(٢) الخصائص باب (فى الاحتجاج بقول المخالف) ج ١ ، ص ١٩٦ .

الكيل أمام النحويين فلا غرابة أن يختلف النحاة حينئذ فى أحكامهم لاختلاف التقادير بينهم فى الشواهد فتكاثرت الأقوال حتى تقابلت وتناقضت ، وحق لكل أن يقول ما يقول لأنه قد قيل ، ومن هنا يدرك صدق القائل :

عجبت لنحوى يخطىء .

الواقع الذى لا يتمارى فيه اثنان أن علم النحو واسع المضطرب كثير القواعد متشعب التطبيق على الجزئيات الكلامية التى لا تحد بغاية ، وليس مقصودنا الآن هذا ، إنما زج بنا إليه الاستطراد . وسنذكر كلمة خاصة فى ذلك بمشيئة الله تعالى ، وإنما الذى نعنى به بيان الأسباب التى أوحت إلى التخالف بين الفريقين فحسب ، ونمط التخالف بينهما ، وما نجم عن هذا التخالف من المسائل على أن يكون البحث محصورا فى المسائل العلمية لا فيما يتصل بالتسمية للأبواب ؛ ولا فيما يرتبط بالتوجيه لما وقع الخلاف فيه ، ولا فيما يعود إلى المدلول لبعض الأنواع ، فإن ذلك يقتضينا شيئاً كثيراً .

فإذا كان البصرى قد تحفظ فى أقيسته وتشدد ، والكوفى قد تحلل من القيود التى تقيد بها البصرى واحتفى بكل مسموع له على كثرة روايته للشعر عنه ، وكلفه بالشاذ منه ورواج المنحول عنده ، واكتنائه بالشاهد الواحد أيا كان شأنه ، مع التعويل على القياس النظرى — أدركت سعة الفجوة بين الفريقين فى مسلكيهما .

نتائج المخالفة بين المذهبين

لقد ترتب على ما سلف أن اختلف البلدان فى فروع كثيرة جداً يخطئها العدُّ ويعيى الحاصرَ استقراؤها ، وذهب كل منهما ينصر مذهبه بأدلة نقلية وعقلية على وَفق منهجه ، واحتدم الخلاف بينهما فى ذلك طويلا ؛ وقد ألف فى بعض هذه المسائل أسفار خاصة ، وأغلب الظن أن أول من كتب فى ذلك ثعلب ، ألف

كتابه « اختلاف النحويين » ، ثم ترادفت المؤلفات فصنف ابن كيسان كتابه « المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون » ، ثم دون بعده أبو جعفر النحاس المصرى مؤلفه « المقنع فى اختلاف البصريين والكوفيين » ، ثم ألف بعده ابن درستويه كتابه « الرد على ثعلب فى اختلاف النحويين » ، وهذه الكتب لم نطلع عليها حتى نقدر ما فيها عن خبرة — وجاء بعد هؤلاء كمال الدين الأنبارى وجرد قلمه لتقصى طائفة كبيرة من هذه المسائل فدبج كتابه « الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين » وأجاد فيه أيما إجادة، فقد ذكر فيه ثمانى عشرة ومائة مسألة ؛ وفيها بعض مسائل صرفية، وزيد فى بعض النسخ عليها ثلاث ، وأيد كل مسألة بأدلة الفريقين : قياسية وسماعية مع البسط والتفصيل على نحو ما بين فقهاء الشافعية والأحناف ، ووقف منها موقف الفيصل العادل غير معتسف فى حكمه ولا متعصب فى قضائه ، فيؤيد البصرى مرة ويرجح الكوفى أخرى « كما يقول فى مفتتح الكتاب » إلا أن المتتبع للكتاب من ألفه إلى يائه يرى آخراً أن الفوز الباهر للبصرى ، فإنه إنما رجح الكوفى فى سبع مسائل منها فقط ، ولا أطيل عليك بما بسطه من أدلة الفريقين فيها ورده على البصرى ، فالكتاب بين الأيدى ، وأكتفى بذكرها مجردة معتمدا فى الإرشاد إليها على أرقام المسائل باعتبار ترتيب الكتاب لتيسير معرفتها ، فها كها — قال الكوفيون :

١٠ — (لولا) ترفع الاسم بعدها نحو لولا زيد لأكرمتك ، والبصريون بالابتداء .

١٨ — لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ، والبصريون يجوز .

٢٦ — اللام الأولى فى لعل أصلية ، والبصريون زائدة .

٧٠ — يجوز للضرورة ترك صرف المنصرف ، والبصريون لا يجوز .

٩٧ — الياء والكاف فى لولاى ولولاك فى موضع رفع ، والبصريون خفض

١٠١ — الاسم المبهم نحو هذا أعرف من العلم ، والبصريون العلم أعرف .

١٠٦ — جواز الوقف بالنقل على المنصوب المعرف باللام ، والبصريون لا .

ولا يستطيع من له دربة علمية أن يتغاضى عن هذا الحكم القاسى من الأنبارى فغير خليق به أن ينصب نفسه حاكما بين المذهبين فى مسائل تنيف على المائة ، وقد أخذ على نفسه أول الكتاب ميثاق النصفة[1] ثم تكون نهاية القضاء أن يؤيد الكوفى فى سبع منها فقط . ولولا أن المقام لا يتسع لاستدركنا عليه مسائل أخرى من مسائله التى رجح فيها البصرى مستندين إلى أدلة الحذاق من النحاة . ولعلك لم تنس المسائل الأربع السابقة التى ذكرت آخر الكلام على المذهب الكوفى فقد رجحت كفتهم فيها . وليس غرضنا أن نعدل المذهب الكوفى بالمذهب البصرى ، وإنما الغرض درء الحيف وإعطاء كل ذى حق حقه .

ولنرجع إلى موضوعنا : فقد ألف بعد الأنبارى أبو البقاء العُكبرى كتابه « التبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » ، ولم نعثر على هذا الكتاب إلا أن المعروف عن العُكبرى أنه كوفى النزعة كما يتضح جليا من مؤلفاته ، ومما لا مرية فيه أنه قد اطلع على كتاب الإنصاف ، وشاهد هذا أنه فى شرحه لديوان أبى الطيب المتنبى قد ينقل عبارة الإنصاف بنصها عند ذكر الخلاف بين الفريقين ، أو يلخصها تلخيصا لا يذهب معه تعرف الأصل المأخوذ منه ، ولأذكر لك شيئا من هذا على سبيل التمثيل فأضع أمامك ست مسائل من الإنصاف مرقومة بأرقام الكتاب وبحذائها أبيات ستة للمتنبى نقل العُكبَرى فى شرحها

---

(١) النصفة بالتحريك العدل [م] .

عبارة الإنصاف بحروفها أو ملخصها ، غير أنه لم ينسبها للأنباري ـ وها هى تا على ترتيب الإنصاف :

١٤ — « نعم وبئس » اسمان أم فعلان ، وشرح العكبرى لقول المتنبى :

بئس الليالى سهرتُ من طربى شوقا إلى من يبيت يرقدها

٢٦ — « لعلّ » لامها الأولى أصلية أم زائدة ، وشرح لقوله :

لعل بنيهم لبنيك جند فأول قُرَّح[1] الخيل المهار

٤٥ — « المنادى المفرد المعرف » مبنى أم معرب ؛ وشرحه لقوله :

أيا أسداً فى جسمه روح ضيغم وكم أُسْد أرواحهن كلاب

٥٣ — « اسم لا النافية للجنس » معرب أم مبنى ؛ وشرحه لقوله :

لاخلق أسمحُ منك إلا عارف بك راء نفسَك لم يقل لك هاتها

٧٨ — « كى » يجوز أن تكون حرف جر ؛ وشرحه لقوله :

جوعان يأكل من زادى ويمسكنى لكى يقال عظيم القدر مقصود

٨٣ — « حتى » تنصب الفعل بنفسها أم لا ، وشرحه لقوله :

أقرّ جلدى بها علىّ فلا أقدر حتى الممات أجحدها

فبالضرورة لابد أنه قد رجح كثيراً من آراء الكوفيين انتصاراً لمذهبه فى كتابه « التبيين » وحاجّ الأنبارى فيها ، وهكذا حال المسائل العلمية تتأرجح موازينها

---

(١) قرح بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة جمع قارح وهو الذى انتهت أسنانه وإنما ينتهى فى خمس سنين لأنه فى السنة الأولى حولى ثم جذع ثم ثنى ثم رباع فخيار ثم قارح ـ يقال : أجذع المهر وأثنى وأربع وقرح . وهذه وحدها بلا ألف ـ اهـ [م] .

بين العلماء حسب التقادير المختلفة تبعاً لاختلاف النظر ، ثم ألف بعد العكبرى ابن إياز البغدادى كتابه « الإسعاف فى مسائل الخلاف » واستدرك مسائل زادها ، ولم نعثر على هذا الكتاب أيضا ، ورحم الله السيوطى فقد لخص فى الجزء الثانى من كتابه « الأشباه والنظائر » الفن الثانى « التدريب » ما فى كتابى « الإنصاف والتبيين » بما بلغ اثنتين ومائة وأضاف إليها من زيادات الإسعاف مسألتين — مع الإيجاز والإفادة لأنه عنى بجمعها غير مكررة ، عارية من الأدلة والتمثيل — ولقد أحببت أن أنقل كلامه بحروفه ابتغاء لإدراك مقدار كبير من هذه المسائل ، وها هو ذا .

سرد مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين

حسب ما ذكره الكمال أبو البركات الأنبارى فى « كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف » وأبو البقاء العكبرى فى « كتاب التبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » — « الأول » الاسم مشتق من السمو عند البصريين وقال الكوفيون من الوسم (٢) الأسماء الستة معربة من مكان واحد وقال الكوفيون من مكانين (٣) الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل (٤) الألف والواو والياء فى التثنية والجمع حروف إعراب وقالوا إنها إعراب (٥) الاسم الذى فيه تاء التأنيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون وقالوا يجوز (٦) فعل الأمر مبنى وقالوا معرب (٧) المبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ وقالوا المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ (٨) الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وقالوا يرفعه (٩) الخبر إذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميراً وقالوا يتضمن (١٠) إذا جرى اسم الفاعل على غير من هوله وجب إبراز ضميره وقالوا لا يجب (١١) يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وقالوا لا يجوز (١٢) الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء وقالوا بها أو بفعل محذوف قولان لهم (١٣) إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شىء قبله

لم يعمل فى الاسم الذى بعده ، وقالوا يعمل (١٤) العامل فى المفعول الفعل وحده ، وقالوا الفعل والفاعل معاً أو الفاعل فقط أو المعنى ، أقوال لهم (١٥) المنصوب فى باب الاشتغال بفعل مقدر ، وقالوا بالظاهر (١٦) الأولى فى باب التنازع إعمال الثانى ، وقالوا الأول (١٧) لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح ، وقالوا يقام . (١٨) نعم وبئس فعلان ماضيان ، وقالوا اسمان ، (١٩) أفعل فى التعجب فعل ماض ، وقالوا اسم (٢٠) لا يبنى فعل التعجب من الألوان ، وقالوا يبنى من السواد والبياض فقط (٢١) المنصوب فى باب كان خبرها وفى باب ظن مفعول ثان ، وقالوا حالان . (٢٢) لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها ، وقالوا يجوز (٢٣) يجوز تقديم خبر ليس عليها ، وقالوا لا يجوز (٢٤) خبر ما الحجازية ينتصب بها ، وقالوا بحذف حرف الجر (٢٥) لا يجوز طعامك ما زيد آكلا ، وقالوا يجوز (٢٦) يجوز ما طعامك آكل زيد ، وقالوا لا يجوز (٢٧) خبر إن وأخواتها مرفوع بها ، وقالوا لا تعمل فى الخبر (٢٨) إذا عطفت على اسم إن قبل الخبر لم يجز فيه إلا النصب ، وقالوا يجوز الرفع (٢٩) إذا خففت إن جاز أن تعمل النصب ، وقالوا لا تعمل (٣٠) لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن ، وقالوا يجوز (٣١) اللام الأولى فى لعل زائدة ، وقالوا أصلية (٣٢) لا النافية للجنس إذا دخلت على المفرد النكرة بنى معها ، وقالوا معرب (٣٣) لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الإعراب عليها نحو : دونك وعليك ، وقالوا يجوز (٣٤) إذا وقع الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل أو وصف مقدر ، وقالوا بالخلاف (٣٥) المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو ، وقالوا بالخلاف ، (٣٦) لا يقع الماضى حالا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة ، وقالوا يجوز من غير تقدير (٣٧) يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه ، سواء كان صاحبها ظاهراً أو مضمراً ، وقالوا لا يجوز إذا كان ظاهراً (٣٨) إذا كان الظرف خبر المبتدأ وكررته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو : زيد فى الدار قائماً فيها وقائم فيها ،

وقالوا لا يجوز إلا النصب (٣٩) لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا ، وقالوا يجوز إذا كان منصرفا (٤٠) المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة إلا ، وقالوا على التشبيه بالمفعول (٤١) لا تكون إلا بمعنى الواو ، وقالوا تكون ، (٤٢) لا يجوز تقديم الاستثناء فى أول الكلام وقالوا يجوز (٤٣) كان فى الاستثناء حرف جر وقالوا فعل ماض (٤٤) إذ أضيفت غير إلى متمكن لم يجز بناؤها وقالوا يجوز (٤٥) لا يقع سوى وسواء إلا ظرفا وقالوا يقع ظرفا وغير ظرف (٤٦) كم فى العدد بسيطة وقالوا مركبة (٤٧) إذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجز جره وقالوا يجوز (٤٨) لا يجوز إضافة النيف إلى العشرة وقالوا يجوز (٤٩) يقال قبضت الخمسة عشر درهما ولا يقال الخمسة العشرة الدرهم وقالوا يجوز (٥٠) يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وقالوا لا يجوز (٥١) المنادى المفرد المعرفة مبنى على الضم وقالوا معرب بغير تنوين (٥٢) لا يجوز نداء ما فيه أل فى الاختيار وقالوا يجوز (٥٣) الميم المشددة فى اللهم عوض من يا فى أول الاسم وقالوا أصله يا الله أمّنا بخير فحذف ووصلت الميم المشددة بالاسم (٥٤) لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز (٥٥) لا يجوز ترخيم الثلاثى بحال وقالوا يجوز مطلقاً أو إذا كان ثانيه متحركا قولان (٥٦) لا يحذف فى الترخيم من الرباعى إلا آخره وقالوا يحذف ثالثه أيضاً (٥٧) لا يجوز ندبة النكرة ولا الموصول وقالوا يجوز (٥٨) لا تلحق علامة الندبة الصفة وقالوا يجوز (٥٩) لا تكون من لابتداء الغاية فى الزمان وقالوا تكون (٦٠) ربّ حرف وقالوا اسم (٦١) الجر بعد واو رب برب المقدرة وقالوا بالواو (٦٢) منذ بسيطة وقالوا مركبة (٦٣) المرفوع بعد مُذ ومنذ مبتدأ وقالوا بفعل محذوف (٦٤) لا يجوز حذف حرف القسم وإبقاء عمله من غير عوض إلا فى اسم الله خاصة وقالوا يجوز فى كل اسم (٦٥) اللام فى قولك لَزيد أفضل من عمرو لام الابتداء وقالوا لام القسم محذوفا (٦٦) أيمُن الله فى القسم مفرد وقالوا جمع يمين (٦٧) لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وقالوا يجوز

(٦٨) لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه مطلقاً وقالوا يجوز إذا اختلف اللفظان (٦٩) كلا وكلتا مفردان لفظاً مثنيان معنى وقالوا مثنيان لفظاً ومعنى (٧٠) لا يجوز توكيد النكرة توكيداً معنويا وقالوا يجوز إذا كانت محدودة (٧١) لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز (٧٢) لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار وقالوا يجوز بدونه (٧٣) لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع وقالوا يجوز (٧٤) لا تقع أو بمعنى الواو ولا بمعنى بل وقالوا يجوز (٧٥) لا يجوز العطف بلكن بعد الإيجاب وقالوا يجوز (٧٦) يجوز صرف أفضل منك فى الشعر وقالوا لا يجوز (٧٧) لا يجوز ترك صرف المنصرف فى الضرورة وقالوا يجوز (٧٨) الآن اسم فى الأصل وقالوا أصله فعل ماض (٧٩) يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل وقالوا بحروف المضارعة (٨٠) لا تأكل السمك وتشربَ اللبن منصوب بأن مضمرة وقالوا على الصرف (٨١) الفعل المضارع بعد الفاء فى جواب الأشياء السبعة منصوب بإضمار أن وقالوا على الخلاف (٨٢) إذا حذفت أن الناصبة فالاختيار ألا يبقى عملها وقالوا يبقى (٨٣) كى تكون ناصبة وجارة وقالوا لا تكون حرف جر (٨٤) لام كى ولام الجحود ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وقالوا باللام نفسها (٨٥) لا يجمع بين اللام وكى وأن وقالوا يجوز (٨٦) النصب بعد حتى بأن مضمرة وقالوا بحتى (٨٧) إذا وقع الاسم بين إن وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور وقالوا بالعائد من الفعل إليه (٨٨) لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط وقالوا يجوز (٨٩) إن لا تكون بمعنى إذ وقالوا تكون (٩٠) إذا وقعت إن الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة وقالوا نافية (٩١) إذا وقعت اللام بعد إن الخفيفة كانت إن مخففة من الثقيلة واللام للتأكيد وقالوا إن بمعنى ما واللام بمعنى إلا (٩٢) لا يجازى بكيف وقالوا يجازى بها (٩٣) السين أصل وقالوا أصلها سوف حذف منها الواو والفاء (٩٤) إذا دخلت تاء الخطاب على تاء

الفعل جاز حذف الثانية وقالوا الأولى (٩٥) لا يؤكد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون الخفيفة وقالوا يجوز (٩٦) ذا والذى وهو وهى بكمالها الاسم وقالوا الذال والهاء فقط (٩٧) الضمير فى لولاى ولولاك ولولاه فى موضع جر وقالوا فى موضع رفع (٩٨) الضمير فى نحو إياى وإياك وإياه إيا وقالوا الياء والكاف والهاء (٩٩) يقال فإذا هو هى وقالوا فإذا هو إياها تمام المائة أعرف المعارف المضمر وقالو المبهم (١٠١) ذا وأولاء ونحوهما لا يكون موصولا وقالوا يكون (١٠٢) همزة بين بين غير ساكنة وقالوا ساكنة .

وقد فات الأنبارى مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن إياز فى مؤلف ، منها : الأعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال عند البصريين ، وقال الكوفيون أصل فيهما ، ومنها لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة وجوزه الكوفيون »[1] .

موازنة بين المذهبين

لا إخالك بعد أن تستحضر ما عرضناه عليك إلا مرجحاً كفة مذهب البصريين ، ولسنا فى حاجة إلى البسط بعد ما فات ، غير أنا هنا نلم التشعيب الفائت ليتركز فى الذهن ويبقى فى الذاكرة ، فنقول : إن مذهب البصريين إنما رجح لأنه نشأ على ملاحظة أمور ثلاثة لا يراها الكوفيون :

١ — أنهم يؤثرون السماع على القياس فلا يصيرون إليه إلا إذا أعوزتهم

(١) النسخة الموجودة بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد : فيها ١٢١ مسألة خلافيه بين البصريين والكوفيين — ولا أدرى لماذا ذكر المؤلف رحمه الله (١٠٢ مسألة فقط فمن أراد استيفاء المسائل فليرجع إلى النسخة المذكورة .

الحاجة ، وحملهم على هذا سهولة اتصالهم بجمهرة العرب ، ولكثرتهم حولهم قد تعصبوا فى رواياتهم فلا يحملونها إلا عن موثوق بفطرته ، أما الكوفيون فعلى عكسهم فضلوا القياس على السماع فى كثير من مسائلهم لتنائيهم عن خلص العرب ، ولذا تساهلوا فى رواياتهم فتلقوها عن أعراب لا يرى البصريون سلامتهم .

٢ — أنهم احتاطوا فى أقيستهم فلم يدونوها إلا بعد توافر أسباب الاطمئنان عليها بخلاف الكوفيين الذين تفككوا من قيودهم ، ولذا يقول السيوطى : « اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ »[1] .

٣ — أنهم لا يعولون على القياس النظرى عند انعدام الشاهد إلا فيما ندر جداً ، أما الكوفيون فطالما جنحوا إليه ، وسلفت لك أمثلة من هذا النوع .

فهذه الأمور الثلاثة التى تولد عنها الاختلاف بين الفريقين فى المسائل الجمة تضافرت فى النهوض بمذهب البصريين على الكوفيين ، إذ لا ريب أن السماع فى اللغة ركن أول لأنها ليست فلسفة يتحكم فيها ميزان العقل والدراية ، والتشدد فى القياس الذى يؤذن بصحة نظائره حتم لازم ، وإلغاء القياس النظرى فى اللغة مستقيم مع الواقع ، هذا حال المذهبين فى مجملهما وإن ظفر مذهب الكوفيين فى بعض المسائل .

وقد ذكرنا لك أربعاً منها فى الكلام على المذهب الكوفى ، وسبعاً منقولة عن الأنبارى فى نتائج المخالفة بين الفريقين .

وما مثل الفريقين عند التقريب إلا كمثل الطبيب والمتطبب ، فالبصريون

---

(١) الاقتراح ص ١٠٠ .

كالطبيب الذى عانى المهنة حدثاً وحذقها مدركا فأحكمها وأفاد المجتمع عن طول مدة ودقة خبرة ، والكوفيون كالمتطبب الذى قد اكتهل ونظر الطبيب وما يُسديه فوجد عليه ثم تعرف منه وقارعه ، فأن الكوفيين ما منهم إلا من أخذ عن البصريين أرباب هذا الشأن بينما لم يتلق أحد من البصريين عن واحد منهم ، قال السيوطى : « وكذلك أهل الكوفة كلهم يأخذون عن البصريين وأهل البصرة يمتنعون من الأخذ عنهم لأنهم لا يرون الإعراب الذين يحكون عنهم حجة »[١] .

إن احتضان العباسيين للكوفيين خصوصاً بعد اتصال الكسائى وأصحابه هو الذى رفع من شأنهم عند أنفسهم واستخفهم إلى مناصبة البصريين ، لحبهم لهم وإيثارهم على البصريين لما قدموا من مؤازرتهم فى تكوين دولتهم إذ كانوا شيعتهم من جهة ولقربهم عن البصريين من جهة أخرى ؛ فأدنوهم منهم قبل البصريين ، وأسبغوا عليهم نعمهم وأجزلوا لهم منحهم وأدخلوهم قصورهم واتخذوا منهم السمار والمؤدبين والمعلمين ، فالمفضل الضبى وشرقى ابن القطامى الكلبى مؤدبا المهـــدى ، والكسائى معلم الرشيد ثم مؤدب ولديه الأمين والمأمون ، والفراء رائد أولاد المأمون ، وابن السكيت شيخ أولاد المتوكل ، وابن قادم معلم المعتز بالله ؛ وثعلب أستاذ عبد الله بن المعتز وابن طاهر ، وبذلك قبضوا على أعنة الحركة العلمية فى بغداد وساد مذهبهم فيها وانتشر قبل المذهب البصرى ، حتى انقاد إليه كثير من العلماء حرصاً على التقرب من الدولة ، وتغلغلت الناس فى الأخذ بدعائمه فنفقت سوق الروايات الشاذة والموضوعة ، حتى عمى على الناس الطريق اللاحب[٢] ، يقول أبو الطيب : « فلم يزل

---

(١) المزهر النوع الرابع والأربعين جـ ٢ ص ٢٥٦ .
(٢) اللاحب الطريق الواضح كاللحب واللحب ولحب كمنع وطئه وسلكه كالتحبه [م].

أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريباً وغلب أهل الكوفة على بغداد ، وخدموا الملوك فقربوهم ، فأرغب الناس فى الروايات الشاذة ، وتفاخروا بالنوادر وتباهوا بالترخيصات وتركوا الأصول واعتمدوا على الفروع فاختلط العلم »[١] .

لقد استحوذ الكوفيون على بغداد وحالوا دون اتصال البصريين بها ، بينما حاول البصريون الولوج إليها تلهفاً على مقاسمة الكوفيين حظوتهم فلم يفلحوا ، وفى حادثة سيبويه الماضية التى كان فيها القضاء عليه ما يشهد بتآمرهم عليهم ومناصرة العباسيين وبطانتهم لهم .

على أنه مع هذا العنت الشديد والضغط المقيت قد نفذ إلى بغداد قليل منهم « كاليزيدى » إلا أن اتصاله يرجع إلى حسن وقته الذى سهل له الدخول فى غمار العلماء الكوفيين ببغداد ، فإنه قدم إليها قبل استفحال العداء العلمى بين البلدين وقد ظهر فضله عند يزيد بن منصور خال المهدى فاستبقاه عند ما استمرت نار المخاصمة ، وطار به إلى قصور الخلفاء فجمله الرشيد من مؤدبى المأمون ، ومع هذا فقد كان متطامنا أمام الكسائى أولا .

أما « الأخفش » الأوسط الذى قضى الشطر الأخير من حياته فى بغداد ، فلسنا نحسبه فيمن نعد إذ ما ارتحل إليها إلا ليأخذ بحق سيبويه أستاذه من الكسائى وجهاً لوجه ، لا رغبة فى منزلة ولا فى دنيا يصيبها ، لكن الكسائى قد تغلب عليه بدهائه وقيده بإحسانه ، فأقام عنده مؤدب أولاده حتى لقى ربه ، ولقد كان لإقامته الطيبة مع الكسائى تأثيرها فى نفسه حتى وافق الكوفيين فى مسائل عدة ذات بال واحتذى حذوهم فى العناية بالقياس وقد مر فى ترجمته بسط المقال فى ذلك .

---

(١) مراتب النحويين ص ١٤٧ ، ونقل فى المزهر المبحث الماضى .

هذا ، وكما نفذ اليزيدى إليها كذلك نفذ إليها المبرد بفضل لباقته البادية للخلفاء والأمراء فنال مكانته عندهما وبقى ناعم البال فيها ، وشارك ثعلباً تعليم ابن المعتز ، ولا سيما وقد هدأت فيها المنازعة وكادت تضع أوزارها ، وما أشبه كلا الرجلين — اليزيدى والمبرد — بالآخر فى الوسائل التى أتاحت لهما طيب الحياة ببغداد وإن اختلف زمناهما .

الحق أن السياسة هى التى عاضدت الكوفيين وأوجدت منهم رجالا كونوا مذهباً ناضل المذهب البصرى ، ولولاها لما ثبتوا أمام البصريين فى مساجلاتهم . بل ولما قهروهم فى مواطن كثيرة ظلماً وعدواناً ، والدنيا منذ الخليقة مملوءة بالأغراض والشهوات .

والبصريون وإن لم يُنْصَفوا فى حياتهم إلا أنهم كوفئوا بعد مماتهم بتفضيل العلماء لمذهبهم ، وببقاء أغلب مؤلفاتهم تشيد بذكراهم ، أما الكوفيون فلم ينالوا الأمرين ، فالعلماء يرون مذهبهم فى وضعه اللائق به ، ومؤلفاتهم قد أسدل التاريخ ستاره على كثير منها ، حتى كأن لم تكن لولا تراجم أصحابها التى تطلعنا على مؤلفاتهم ، ولولا ذكرها عرَضاً خلال الكتب فى بعض الأحيان لمناسبة ذكر خلاف .

وعلى كل حال فقد كان تلاقى الفريقين فى بغداد موجهاً أنظار العلماء فيها إلى عرض المذهبين وانتقادهما .

خصائص المدرسة البغدادية

١ ـ السماع:

كانت المدرسة البصرية تتشدد في الأخذ عن العرب ولم تقبل الا ما سمعته من العرب الفصحاء الذين سلمت: « [١] فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته » وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة من « [٢] قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ، ومعظمه وعليهم اتكل في الاغراب، وفي الاعراب، والتصريف ثم هذيل وبعضُ الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ». وكانوا يفاضلون بين لغات العرب. بينما كان الكوفيون لا يميزون بين لغات العرب ويأخذون عن جميعهم بدويهم وحضريهم. ولذلك فاخر البصريون على الكوفيين فقالوا: « [٣] انما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز ».

أما البغداديون فلم يكونوا يميزون بين لغة وأخرى أو يفضلون ما ورد عن قبيلة على ما ورد عن قبيلة أخرى. فاللغات عندهم كما هي عند الكوفيين كلها يحتج بها، ولا يجوز أن ترد لغة من أجل أن تقبل أخرى؛ فهذا ابن جني البغدادي الذي يمثل المذهب البغدادي في اقواله أبلغ تمثيل يقول: « [٤] اللغات على اختلافها كلها حجة: ألا ترى أن لغة الحجاز في إعمال ما، ولغة تميم في

---

(١) المدارس النحوية ١٥٩.

(٢) الاقتراح ص ٢٣.

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٩٠.

(٤) المزهر ١/٢٥٧.

تركه، كلٌ منهما يقبلهُ القياسُ؛ فليس له أن ترد احدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحقَّ بذلك من الأخرى، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير احداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد نسباً بها، وأما ردُ احداهما بالأخرى فلا، ألا ترى الى قوله ﷺ: «نزل القرآن بسبع لغاتٍ كلها شافٍ كافٍ». ولذلك فإن الزجاجي السابق لابن جني - وهو بغدادي أيضاً - كان يجيز[1] لغاتِ العرب مهما تنوعت ويحترمها ولا يقبلُ أن يصفَها بالشذوذ وان خالفت قياس البصريين.

ولم يخالف البغداديون البصريين في عدم التمييز بين لغات العرب فحسب، وإنما كانوا يأخذون[2] عن الأعراب الذين توطنوا في الحاضرة. وقد ذهب الزمخشري من البغداديين المتأخرين الى أبعد من هذا فكان يرى[3] جواز الاحتجاج بكلام أئمة اللغة وكبار رواتها جاعلاً ما يقولونه بمنزلة ما يروونه.

وكان ابن جني يأخذ عن الأعراب من بني عقيل الذين توطنوا في العراق «[4] وملكوا الكوفة والبلاد الفراتية وتغلبوا على الجزيرة والموصل» وهو مخالف في هذا البصريين ومتقارب مع الكوفيين، ولكنه لم يكن يأخذ الا عن الفصحاء منهم الذين سلمت سليقتهم، ولم يتعرضوا للحن أو لسقطات لسانية، وكان دائماً يسأل هؤلاء الفصحاء ويقف مبهوراً أمام فصاحتهم مقتنعاً بما يقولونه ومحتجاً به. قال يروي اللغة عن أحد هؤلاء ويبين مدى فصاحتهم: «[5] حضرني قديماً بالموصل أعرابي عقيلي جوثي تميمي يقال له محمد بن العسّاف الشجري، وقلما رأيت بدوياً أفصح منه، فقلت له يوماً شغفاً بفصاحته، والتذاذاً بمطاولته وجرياً

---

(١) انظر الجمل ص ٧٠، ٧١، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤ وصفحات غيرها.
(٢) معجم الأدباء ١٢/١٠٥.
(٣) الكشاف ١/٨٧.
(٤) صبح الأعشى ١/٣٤٢.
(٥) معجم الأدباء ١٢/ ١٠٥.

على العادة معه في ايقاظ طبعه واقتداح زند فطنته: كيف تقول: «أكرم أخوك أباك؟» فقال: كذاك. فقلت له: أفتقول: «أكرم أخوك أبوك؟» فقال: لا أقول «أبوك» أبداً. فقلت: «فكيف تقول أكرمني أبوك؟» فقال: كذاك. قلت: ألست تزعم أنك لا تقول «أبوك» أبداً؟ فقال: ايش هذا؟ اختلفت جهتا الكلام. فهل قوله: اختلفت جهتا الكلام، الا كقولنا نحن: هو الآن فاعل وكان في الأول مفعولاً. فانظر الى قيام هذا الأمر في أنفسهم ولم تقطع به عبارتهم».

وابن جني يثق بهؤلاء ويرى أنه إذا عدل الفصيح منهم عن لغته: «[1] الى لغة أخرى سقيمة عافها ولم يعبأ بها». ولذلك فقد كان يحاول أن يتأكد من هذا المبدأ الذي يقول به فيجده سليماً، قال: «سألت الشجري صاحبنا هذا الذي قد مضى ذكره – يعني الشجري – قلت له: كيف يا أبا عبد الله تقول: اليوم كان زيدٌ قائماً؟ فقال: كذلك. فقلت فكيف تقول: اليوم إن زيداً قائم؟ فأباها البتة، وذلك أن ما بعد «إن» لا يعمل فيها ما قبلها، لأنها انها تأتي أبداً مستقبلة قاطعة لما قبلها عما بعدها وما بعدها عما قبلها. قلت له يوماً ولابن عم له يقال له «غصن» وكان أصغر منه سناً وألين لساناً: كيف تحقران «حمراء»؟ فقالا: حميراء. قلت: فصفراء؟. قالا: صفيراء. قلت: فسوداء؟. قالا: سويداء. واستمررت بهما في نحو هذا، فلما استويا عليه دسست بين ذلك «علباء» فقلت: فعلباء؟ فأسرع ابن عمه على طريقته فقال: عُلياء. وكاد الشجري يقولها معه، فلما هم بفتح الباء استرجع مستنكراً فقال: «إه عُليبي وأشمّ الفتحة».

وقال في موضع آخر: «[2] وسألته يوماً: كيف تجمع «سرحاناً»؟ فقال: سراحين. قلت: فدكانا؟. قال: دكاكين. قلت: فقرطانا؟ قال: قراطين. قلت:

---

(١) المزهر ٢/٢٤٩.

(٢) معجم الأدباء ١٢/١٠٦.

(٣) معجم الأدباء: ١٢/١٠٨.

فعثمان؟ قال: عثمانون. قلت: هلا قلت: عثامين. كما قلت: سراحين وقراطين. فأباها البتة. وقال: ايش ذا؟ أرأيت انساناً يتكلم بما ليس من لغته؟ والله لا أقولهم أبداً. استوحش من تكسير العلمَ اكثاراً له، لا سيما وفيه الألف والنون، اللتان بابهما «فُعلان» الذي لا يجوز فيه فعالين نحو سكران وغضبان».

وخلاصة القول في مذهب البغداديين السماعي: أنهم يقفون وسطاً بين المذهبين، فلا يميزون بين لغات العرب وان كان بعضها يفضل بعضها الآخر، فلا يرفضون أية لغة منها، ولكنهم يجوزون لأنفسهم أن يأخذوا بلغة من غير رفض الأخرى، أو تضعيفها. وكانوا يأخذون عن الأعراب الذين يحيطون بالحواضر والذين توطنوا في بعضها مثل بني عقيل.

وقد كان البغداديون على اطلاع واسع بلغة العرب، ولهم أقوال تدل على ذلك، فكانوا يستطيعون التمييز بين ما جاء وما لم يجيء عنهم. قال الزجاجي في أماليه: «[1] لم يجيء في كلام العربي من الجموع على فُعال الا ستة أحرف من ذلك قولهم: ظِئْر وظُؤار، وعنز رُبّى وأعنز رباب: حديثة النتاج. وتُؤم وتُؤام. وعَرْق وعراق. ورِخْل ورُخال، وفرير وفُرار لولد البقرة» وقال أيضاً: «[2] ومما جاء مثنى ولم ينطق له بواحد قولهم: جاء يضرب أصدريه. ويقال للرجل: إذا تهدد وليس وراءه شيء: جاء ينفض مذرويه. وقد يقال له أيضاً مثل ذلك إذا جاء فارغاً لا شيء معه».

٢ ـ القياس:

لقد بنى البصريون قواعدهم على الأعم الأغلب من كلام العرب، فكانوا لا يقيسون على المثال الواحد، أو الأمثلة النادرة إذا ما تعارضت مع الكثرة ويفزعون الى التأويل أو التشذيذ، وقد يلجأون الى رميها باللحن والخطأ. أما

(١) ص ٨٢. الظئر: العاطفة على غير ولدها. العرق: العظم إذا أخذ عنه معظم اللحم. الرخل: الأنثى من أولاد الضأن. والذكر حمل.

(٢) الأمالي: ص ٨٢ ـ ٨٣.

الكوفيون فكانوا يقيسون على المثال الواحد، ولأمثلة النادرة - وكانوا مولعين بذلك - ولو تعارضت مع قاعدة من قواعدهم أو أصل من أصولهم.

وقد وقف البغداديون موقفاً وسطاً بين مذهب البصرة، ومذهب الكوفة في القياس - تبعاً للأخفش الأوسط مؤسس مدرستهم - فقد يقبلون المثال الواحد الشاذ عند البصريين وفق مبدأ معين، وبعد مناقشة عقلية له، ومن الممكن عدم قبوله. وقد وضح ابن جني مبدأ المدرسة البغدادية في هذا النوع من الأمثلة وقسمه الى أقسام ومراتب قال: «[1] المسموع الفرد هل يقبل ويحتج به؟ له أحوال:

أحدها: أن يكون فرداً بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع أطباق العرب على النطق به، فهذا يقبل ويحتج به، ويقاس عليه اجماعاً كما قيس على قولهم في شنؤة: شنئي. مع أنه لم يسمع غيره، لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به.

الحال الثاني: أن يكون فرداً بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد، ويخالف ما عليه الجمهور، فينظر في حال هذا المنفرد به فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس الا أنه لم يرد به استعمال. الا من جهة ذلك الانسان فإن الأولى به في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده. فإن قيل: فمن أين ذلك؟ وليس يجوز أن يرتجل لغة لنفسه؟ قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع اليه من لغة قديمة طال عهدها وعفا رسمها... فإذا كان كذلك لم نقطع على الفصيح يُسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما دام القياس يعضده، فإن لم يعضده، كرفع المفعول، والمضاف اليه. وجر الفاعل، أو نصبه فينبغي أن يرد، وذلك لأنه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً. وكذا إذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفاً في قوله، مألوفاً منه اللحن، وفساد الكلام، فإنه يرد عليه ولا يقبل منه. وان احتمل أن

(١) المزهر ٢٤٨/١.

يكون مصيباً في ذلك لغة قديمة فالصواب رده وعدم الاحتفال بهذا الاحتمال.

الحال الثالث: أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه، والقول فيه أنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته، لأنه إما أن يكون شيئاً أخذه عمن نطق به بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح - أو شيئاً ارتجله. فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق اليه، فقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبقا إليها.

أما لو جاء شيء من ذلك عن فهم منهم، أو من لم ترق به فصاحته ولا سبقت إلى الأنفس ثقته، فإنه يردّ ولا يقبل، فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلامُ العرب ويأباه القياس على كلامها، فإنه لا يُقنع في قبوله أن يُسمع من الواحد ولا من العدة القليلة الا أن يكثر من ينطق به منهم فإن كثر قائلوه الا أنه مع هذا ضعيفُ الوجه في القياس فمجازه وجهان:

أحدهما: أن يكون من نطق به لم يُحكم قياسه على لغةِ آبائهم.

والآخر: أن تكون أنت قصَّرت على استدراك وجه صحته ويحتمل أن يكون سمعه من غيره ممن ليس فصيحاً. وكثر استعماله له، فسرى في كلامه إلا أن ذلك قلما يقع، فإن الأعرابي الفصيح إذا عُدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها ولم يعبأ بها، فالأقوى أن يُقبل ممن شُهرت فصاحتُه على ما يورده، ويحملَ أمرُه على ما عُرِف من حاله لا على ما عسى أن يُحتَمل. كما أن على القاضي قبولُ شهادة من ظهرت له عدالته، وان كان يجوزُ كذبُه في الباطن. اذا لو لم يُؤخذ بها لأدى الى تركِ الفصيح بالشكِ وسقوط كل اللغات».

فالمدرسة البغدادية اذن لا ترفض المثال الواحد كالبصريين قبل أن تنظر فيه، وتناقشه، ولا تقبله وتسلم به كالكوفيين مهما كان مصدره، ومن غير مناقشة. وإنما تقف عنده وتنظر فيه وتتأمله وتدرسه دراسة مستفيضة وهو عندها ثلاثة أصناف:

الأول: مثال لا نظيرَ له في الألفاظ المسموعة ولكن العرب تنطق به وهذا المثال تقبله وتحتج به وتقيس عليه.

الثاني: مثال لا يتكلم به إلا فرد واحد من العرب مخالفاً الجمهور غير مخالف القياس وهذا المثال تُحسن الظن به وتأخذه، أما اذا خالف القياس رددته ولم تقبل به.

الثالث: مثال لا يتكلم به الا فرد واحد من العرب لم يسمع من غيره ما يخالفه، أو يوافقه، وهذا المثال إذا كان الناطق به فصيحاً قبلته وأخذت به، وان كان هذا الناطق يخلو من الفصاحة غير موثوق به رفضته، ولم تعتد به، ولم تقس عليه.

وقد قبل[1] ابن جني بناء على المبدأ الذي وضعه، ما قبله الأخفش الأوسط مؤسس المدرسة البغدادية وهو النسبة الى شنوءة: شنوئي بابقاء الواو. فقد قاس الأخفش كل ما ورد على وزن «فعولة» على هذا المثال، فنسب الى ركوبه: ركوبي. والى حمولة: حمولي. ونسب إلى «فعيلة» أيضاً على «فعيلي» بابقاء الياء نحو: حنيفة: حنيفي. قبيلة: قبيلي. وقد قال الأخفش يفسر ذلك: «فإن قلت انما جاء هذا في حرف واحد - يعني شنوءة - فإنه جميع ما جاء». ولقد علق ابن جني على هذه القولة الذكية بإعجاب فقال: «ما ألطف هذا القول من أبي الحسن، وتفسيره أن الذي جاء في فعولة» هو هذا الحرف، والقياس قابلة، ولم يأت فيه شيء ينقصه، فإذا قاسه الانسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا غرو ولا ملام».

وقبل البغداديون بالاضافة إلى المثال الفرد القياس على النادر الشاذ من الأمثلة مخالفين البصريين في ذلك أيضاً. فكان الزجاجي يرى[2] أن «أمس» قد تأتي مبنية على الفتح قياساً على قول الشاعر:

(١) الخصائص ١/١٦٦.
(٢) شرح الكافية ٢/١٢٦.

رأيــت عجبــاً مــذ أمســا عجائــزاً مثــل السعــالى خمســا

وجوز [١] ابن جني متبعاً الأخفش أن يتصل ضمير المفعول به بالفاعل المتقدم قياساً على قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير فيه:

لما رأى طـالبـوهُ مصعبـاً ذُعـروا وكـاد لـو سـاعـد المقـدور ينتصر

فقد اشتمل الفـاعـل « طـالبـوه » على ضمير يعـدو على المفعـول المتـأخـر « مصعباً »، وقياساً على قول الشاعر:

كسا حلمُـه ذا الحلم أثـوابَ سـؤددٍ ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجـد

فقد اشتمل الفاعـل « حلمـه » على ضمير المفعـول بـه المتـأخـر « ذا الحلم » وكذلك « نداه » على المفعول به « ذا الندى »، وقياساً على قوله سليط بن سعد:

جزى بنـوه أبـا الغيلان عـن كِبَـرٍ وحُسـنِ فعـلٍ كما يُجـزى سنمارُ

فقل اشتمل الفاعل « بنوه » على ضمير المفعول به المتأخر « أبا الغيلان ».

أما البصريون فقد منعوا ذلك وقالوا إن اتصال الضمير في هذه الحالة شاذ لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظاً. والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، وأولوا ما ورد في ذلك بما يتفق ومذهبهم.

وكذلك فقد جوز [٢] الفارسي متبعاً الأخفش الأوسط دخول « أل » على الفعل المضارع قياساً على قول الشاعر:

يقول الخنى وأبغضُ العجـم نـاطقـاً إلى ربنـا صـوت الحمار اليُجَـدَّعُ

وقد ذكر صاحب « خزانة الأدب » أن « أل » لم يسمع دخولها على الفعل المضارع إلا في اليجدع واليتقصع وفعل وفعلين آخرين.

وجوز [٣] الزمخشري ـ أحد البغداديين المتأخرين ـ أن يتقدم معمول مضاف

(١) شرح ابن عقيل ٤١٨/١ وما بعدها.
(٢) خزانة الأدب ١٤/١.
(٣) همع الهوامع ٤٩/٢.

« غير » عليها مطلقاً نحو : زيدٌ عمراً غيرُ ضارب . قاسا على قول الشاعر :

فتى هـو حقـاً غير ملـغٍ ضريبـةً   ولا يتخـذ يـومـاً سـواه خليلا

وهذا البيت نادر مثله عند البصريين فلا يقاس عليه .

وجوز [١] الزجاج وابن السراج والزمخشري من البغداديين إعمال كأن وليت ولعل إذا اتصلت بها « ما » قياساً على ما سمع من اعمال « أن » المتصلة بها ، بينما منع سيبويه والبصريون القياس واكتفوا بما سمع .

ولم يكتف البغداديون بالقياس على المثال المفرد أو النادر فحسب ، وإنما كانوا يقيسون أحياناً على غير مثال ، أو يقيسون من غير اعتماد على سماع . فقد أجاز [٢] ابن جني اظهار العامل إذا كان من العوامل التي تقدر من الأفعال العامة نحو كائن . أو حاصل مثل : زيد في الدار ، فجائز على مذهبه أن يقال : زيد كائن في الدار ، من غير اعتماد على سماع . أما الجمهور فكان يرفض ذلك ويمنعه .

وأجاز [٣] الزمخشري عدم الفصل بين إن المؤكِّدة والمؤكَّدة اعتمادا على قول الشاعر :

إن الكـريـم يحلم مـا لم   يـريـن مـن أجـاره قـد ضيما

وكان ابن مالك يقول في رأي الزمخشري هذا : وقوله مردود لعدم امام يستند إليه ، أو سماع يعول عليه ، ولا حجة له في هذا البيت فإنه من الضرورات » .

اذن لقد كان منهج البغداديين القياسي يتضمن في أغلب الأحيان وليس في كل الأحيان القياس على المثال الواحد ، وعلى النادر ، وعلى غير سماع . وهم في هذا يتبعون الأخفش الأوسط فيكون منهجهم منهجاً وسطاً معتدلاً بين منهج البصريين والكوفيين .

---

(١) شرح التصريح ١/٢٢٥ .
(٢) شرح الكافية ١/٩٣ .
(٣) شرح التصريح ٢/١٣٠ .

المحتوى

الموضوع	الصفحة

تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
المقدمة	٣	سقط	وإحسان والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان
٢	٢١	اللفظيـــة	لفظيـــة
٣	٣	المعنوية	معنوية
١٩	١هامش	الشرط	الشطر
٢٠	٤هامش	ذكر ما	ذكرنا
٢٣	٢	الخد	الخدر
٢٤	٣	صيغة	كصيغة
٢٤	١٠	يعليا	يعيليا
٢٤	٧هامش	يعليا	يعيليا
٢٥	١١	شبهه بالفعل	شبهه بالاسم
٢٨	١٣	إفادته بقوله	إفادته التأبيد بقوله
٣١	١٥	الثقيل	الثقيلة
٣٣	٩	لمفعول الذي	لمفعول ما
٣٤	١١	أن التقينا	أن لو التقينا
٣٥	٤	وقفت	وقعت
٣٦	١٠	بلم	بلم في الآية
٣٦	١هامش	فهم أخص	فهو أخص

٣٧	٨	موضع الواو	موضع أو
٤٢	١	الاستفهامية	الاستئنافية
٤٣	٨	السموات والأرضَ فاطلع	السموات فاطلع
٥١	٣	حالتان	حالتين
٥٢	٨	مصاقكم	مصافكم
٥٤	٤	غدرنا	غيرنا
٥٧	٢٠	الاستعلام	الاستعمال
٦٣	١هامش	الكتاب	الكتاب
٦٧	١٧	الماضي أول بالمستقبل ، أول بالفعل المستقبل	الماضي أول بالفعل المستقبل
٧٢	١٨	لا تثيبوا	لأثيبوا
٧٨	١٠	ما بال رجال	أما بعد ما بال رجال
٨٦	١٥	الجزءان	الجزءين
٨٧	٧	عين عشر	شين عشر
٨٨	٦	اثنا عشر	اثني عشر
٨٨	٧	واثنتا عشرة	واثنتي عشرة
١٠٢	١٥	ونحو	نحو
١٠٣	٢	لازم مطلقاً	لازم .
١١١	١٠،٩	لا ظرف اليوم	لا ظرف له
١١٤	١١	وهو بخت	وهو بخته
١١٥	١هامش	استشهد على	استشهد به على
١٣٢	١٦	لعدم صرف	لصرف

١٣٢	١٨	منعت الصرف	صرفت
١٤١	٦	مختوم	مختوماً
١٤٨	٨	مثبوت	ثابت
١٤٨	١٨	على فعل وهناك	على فعل هناك من منع صرفه وهناك
١٥٢	١٤	كانت	كان
١٥٣	٢	فإنهم مصغر	فإن يعيليا مصغر
١٥٣	١١	العقيلين	العقيليين
١٥٤	٨	تتشائم	تتشاءم
١٦٤	٢	القراءة	قراءة
١٦٦	٥	بحماه	بجملة
١٧٥	١٩	على الجمع	على الجمع بينهما
١٨٠	٨	ما الحكم المضارع إذا كان	ما حكم المضارع بعد
١٨٧	١٦	الصناعة	الصناعة النحوية
١٨٨	١٠	مصاحبتها اقترانها	مصاحبتها أي اقترانها
١٨٨	١٥	حذف محذوفها	حذف مجزومها
٢١٢	٢١	قد يكون	قد تكون
٢٢١	٩	ومنه	وأندر منه
٢٢١	١٤	ما يجب في اسمها ~~يجب في اسمها~~	ما يجب في أسمها ....
٢٢٦	٤	عول	غول
٢٢٧	١١	٢-الشبيه بالمضاف	أو شبيها بالمضاف
٢٣١	١٥	(غدير) تعرب	إعراب غدير